الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد 037 أغسطس 2023 السعر 100 أوقية

أعوام الامتياز والإنجاز..

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد فال عمير أبي

مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
ـ د. أحمدو ولد آكاه
ـ حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
ـ أحمد ولد الشيخ الرباني
ـ الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
ازحل ولد سيد أحمد

السحب:
مطبعة المزايا

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252940 /45252970
فاكس: 45255520
البريد الإلكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف: 45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

في هذا العدد

أربع سنوات من العهدة الرئاسية في خدمة المواطن

4

اصلاح نظام المالية العامة

التسيير المحكم والقرب من المستخدم

7

معالي السيد إسلم ولد محمد امبادي
وزير المالية

4 سنوات من حكم الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، ما الذي تحقق؟

قراءة في الحصيلة السياسية

9

وزارة البترول والمعادن والطاقة

حصيلة 2019-2023

11

خمسية الاهتمام بالطبقات الهشة..

من تعهد إلى واقع مَعيش

27

افتتاحية

مِهَادُ الحداثة

في 1 أغسطس 2019، استلم فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني مهامه الجديدة بوصفه رئيسا للجمهورية الإسلامية الموريتانية بعد أن حظي بثقة شعبه مستفيدا من مصداقية كبيرة بدت جلية عندما أعلن قبل ذلك في فاتح مارس، عن ترشحه في حفل بهيج حمل خطاب الإعلان فيه يومئذ طموح وآمال شعب يتطلع إلى غد أفضل.

ولئن كان خطاب مارس جسد في مضمونه تلك الآمال، فإنه في ذات الوقت بشر بحكم جديد وأسلوب مغاير يتسم بالحكمة والرزانة يغذيه الاعتدال، والتواضع، وتمده من وراء ذلك رؤية متبصرة تنبئ بمستقبل واعد.

بيد أن مشيئة الله قدرت أن يصطدم المسار بثلاث هزات كانت الخشية كبيرة خلالها من مغبة تقويض أو إبطاء وتيرة المسار الجديد الواعد، ويتعلق الأمر بملف العشرية وجائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا.

جاء إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق فيما بات يعرف بفساد العشرية ليلقي بظلاله على الأجواء السياسية التي تميزت بدءا وتأسيسا بالمهادنة وسياسة الإصغاء للآخر واعتباره طرفا له ما يساهم به في عملية البناء التي تتطلب نظرا للأجواء السياسية المتأزمة أصلا تضافر جهود الجميع في كنف جو من التفاهم والتعاضد.

وكان لزاما أن يتم التسريع، تبعا لما أملته الظرفية السياسية التي أنتجها مسار التحقيق البرلماني، بالتطور السياسي الذي بدأه رئيس الجمهورية باستقبال القادة السياسيين، والذي حمل في جوهره لفتة تبشر بتطبيع العلاقات بين مختلف الأطراف الفاعلة وقبل ذلك كله البرهنة على النيات الحسنة للسلطة الجديدة.

كما أن الوضعية الناجمة عقب الأزمة الأولى داخل حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، الحزب الحاكم حينها، زادت من تعقيدات الملف لكن الأسابيع القليلة التي تلت كانت كافية لامتصاص الصدمة ومنع «زعزعة الاستقرار المؤسسي».

ثم إن الرعب الناتج عن انتشار فيروس كورونا – نسخة كوفيد-19 الفتاك، خلق هو الآخر جوا قاتما لم يلبث أن أيقظ في البشرية وبشكل قوي الغرائز البدائية في حب البقاء، والتقوقع على الذات، الأمر الذي أفرغ الإنسانية من محتواها وجرها إلى التملص على نحو فظيع من الوازع الأخلاقي الذي كان يضبط المعاملات البشرية. ونجم عن هذه الوضعية بزوغ ثقافة الهويات القاتلة موازاة مع تراجع فادح في منطق العقل.

ولم تكن الحرب في أوكرانيا إلا لتكشف عن نمط آخر لا يقل فظاعة عن ما أبانته جائحة كوفيد-19. لقد نبهت تلك الحرب العالم، وخاصة الدول الضعيفة منه، على مدى خطورة الوضع، وكيف أن العلاقات بين البلدان الغنية وتلك الفقيرة مختلة بما فيه الكفاية.

ومواجهة لهذا الوضع، كانت الحكامة التي تعامل بها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني مع مختلف هذه الهزات مثالية.

وهكذا لم يقوض المسار القضائي، الذي تبع التحقيق البرلماني، بأي حال من الأحوال عملية الانفتاح السياسي التي أفضت إلى تنظيم انتخابات توافقية من حيث التحضير والإشراف.

فالشوائب المفترضة التي علقت بالعملية الانتخابية من حيث التسيير هي في واقع الأمر مسؤولية مشتركة؛ لأن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تتشكل من ممثلين عن الأحزاب، ولم يقدم أي منهم استقالته أو حتى لم يحتج على مواطن القصور المزعومة.

ثم إن الآثار السلبية لأزمة كوفيد-19 أتاحت لرئيس الجمهورية فرصة إرساء أسس الدولة الحاضنة التي تكرس جهودها لخدمة مواطنيها. وقد تجسد ذلك في الإعانات التي قدمتها الدولة وأشرف على توزيعها الجيش الوطني بمنأى عن وسطاء السياسة الساعين إلى التأثير على المواطنين بغية الحصول على تصويت لصالح تنظيماتهم الحزبية. هذا فضلا عن تكفل الدولة بالكامل بالتأثيرات الناجمة عن الجائحة.

وفضلا عن هذا، وفرت الصدمة التي ولدتها الأزمة في أوكرانيا لرئيس الجمهورية، فرصة سانحة لغرس مفهوم الأمن الغذائي، باعتباره ركنا أساسيا من أركان الأمن القومي. ومن هنا جاءت الحملة الكبيرة لتسريع عملية تطوير الأراضي الصالحة للزراعة وتوسيع مساحاتها وتنويع الإنتاج والرفع من مستوى الإنتاجية لتغطية احتياجاتنا الغذائية.

هي أزمات ثلاث، وفترات فارقة كفيلة بالكشف عن مدى القدرة على التأقلم، ووضوح الرؤية الهادئة وبلا ضجيج، والكفاءة في الإدارة في سبيل تحقيق الوعود الانتخابية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

غير أن أنفس البعض الأمارة بالسوء تحول دون اعترافهم دون اعترافهم بالإنجازات التي تحققت خلال الأعوام الأربعة فيما ينزعج آخرون، من هذه الحقائق الماثلة، بحكم النشاز المهيمن على طبائعهم وعقولهم.

وعلى الرغم من هذا، فإن جميع المؤشرات جيدة والأضواء خضراء فلا أحمر كاشفا عن كارثة ولا أصفر منذرا بخطر.

والشيء الأهم أن موريتانيا تقف اليوم شامخة في عز ومنعة بعد أن شهدت عثرات عدة بفعل سوء التسيير وفقدان الحكامة الراشدة. فهي الآن قادرة أكثر من ذي قبل على تعزيز جبهتها الداخلية، لأن الجو السائد يُمَكِّنُ من تكاتف الأيدي لتحقيق العدالة والإنصاف وفق ما وعد به وبصدق رئيس الجمهورية مواطنيه الأوفياء. ولهذا وتحقيقا لتسريع المسيرة نحو دولة القانون، والمواطنة الجامعة والعدالة الاجتماعية المتجذرة والتسامح الفعلي، والثقافة الخلاقة، فإن موريتانيا تجد نفسها اليوم في مِهادِ يأخذ بمَجامِعِ الحداثة بكل تجلياتها.

الشَّعب

أربع سنوات من العهدة الرئاسية في خدمة المواطن

إعداد/ أحمد طالب ولد المعلوم

تنقضي السنة الرابعة، من عمر مأمورية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني المحددة دستوريا بخمس سنوات، غرة أغسطس 2023 في ظل سياق عالمي استثنائي، شهد فيه العالم أزمات، عرفت مدا وجزرا، وحبست فيها شعوب كثيرة أنفاسها، بفعل «فيروس كورونا» والجائحة التي تولدت عنه، وأهلكت الحرث والنسل، وشلت عجلة الاقتصاد العالمي، وقبل أن تراوح الأذهان اندلعت الحرب الروسية – الأوكرانية مُلقية بظلالها على التعافي المنشود من تراجع الوباء ليتضح الوقع أكثر فأكثر على العلاقات الدولية والحركة الاقتصادية العالمية، التي أربكت حساباتها، وغيّرت معادلاتها على الصعيد الدولي.

وفاء بالالتزامات

ورغم كل التقلبات الإقليمية والدولية والشح الناجم عن الأزمات العالمية، ظل «برنامج تعهداتي» لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي أمضاه بعيد إعلانه الترشح لرئاسيات 2019، الأول من مارس من نفس السنة في سابقة تاريخية قل نظيرها، بخطواته الواثقة التي رسمها الإيمان بالوطنية والتشبث بالمسؤولية الأخلاقية وروح التضحية المنبثقة من عزم صادق ووفاء للوطن والأمة والشعب في تأكيد طوعي، علني بالوفاء بالالتزامات وما صدر من تعهدات في هذا العقد الأخلاقي، الذي عبر فيه فخامته عنه في مقولته الشهيرة، «إن للعهد عندي معنى...».

فكانت الالتزامات المدرجة في هذا البرنامج الانتخابي، تعد بموريتانيا جديدة، متصالحة مع ذاتها تضع في الأولويات رؤية الدولة الديمقراطية ذات البعد الاجتماعي والرؤية الثاقبة في التدبير والناجعة في التسيير، معتمدة على إقلاع اقتصادي واجتماعي يكون فيه الدور لكل الموريتانيين.

فعبر جو التهدئة السياسية والتشاور بين مختلف الفاعلين السياسيين في البلد، عن نية صادقة لهذا التوجه، فلم تعد المعارضة جريمة توجب إقصاء أهلها ولا الموالاة صك غفران تحمي أصحابها، فساد منطق التشاور، محل التنافر والحكمة بدل الرعونة.

ترتيبا للأولويات

وتوالت خطوات البرنامج الرئاسي طيلة أربعة أخماس العهدة، خطوة تلو الأخرى في تتبع واثق لمساره في كل القطاعات الحكومية، فرتبت الأولويات في نسق بديع، منح فيه السبق للمجالات الاجتماعية، فتصدرت المشاريع المتعلقة بالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية البرامجَ الحكومية في توجه واضح المعالم بين القسمات نحو دولة تهتم بالمواطن بالدرجة الأولى، وتثمن رأس المال البشري وتستغله لتحقيق التنمية المنسجمة في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وفي ظل مجتمع، معتز بتنوعه ومتصالح مع ذاته، يستطيع فيه المواطن النفاذ إلى الخدمات العمومية بكرامة وإنصاف، تمشيا مع منظومة قيمنا الإسلامية، وفي ظل تنفيذ صارم وحازم للنظم والقوانين الجمهورية واحترام حقوق

الإنسان، وضمان أمن المواطن وممتلكاته، وتشجيع الحرية الجماعية والإعلامية، مع وجود إدارة عصرية جادة تضع مصالح المواطن في المرتبة الأولى.

انتهاجا لسياسة الإصلاح

وفي هذا السياق انتهجت الحكومة الموريتانية، منذ تنصيب فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني فاتح أغسطس 2019، سياسة قوامها التركيز على الإصلاحات السياسية وتنفيذ البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز في المقام الأول على إقامة دولة قوية وعصرية ذات اقتصاد مرن وصاعد قادر على الصمود في وجه التحديات.

وعيا بدور التعليم

ووعيا منها بدور التعليم في أي تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية لأي بلد وبوصفه مؤشرا لقياس تقدم البلدان، عمدت السلطات العمومية إلى تبني سياسة تعليمية قوامها تطوير هذا القطاع بما يلائم حاجيات المرحلة والتركيز على وضع قواعد نظام تعليمي فعال، فاستحدثت المدرسة الجمهورية لتلبية طموحات كل الموريتانيين في المجال التعليمي وكوسيلة للاندماج الاجتماعي.

وتمت المصادقة على قانون التوجيه للنظام التربوي الوطني، وأنشئ مجلس وطني أعلى للتعليم، وشيد ما يناهز 1400حجرة دراسية وتستمر الأشغال فيما يقارب 1200 أخرى، وتم اكتتاب 8040 مدرسا واستمر التكوين لـ 9000 آخر، واستفاد قرابة 190000 تلميذ في 370 مدرسة ابتدائية من برنامج الكفالات المدرسية المدعومة من طرف الدولة.

وتمت، في هذا الإطار، زيادة كتلة الرواتب الخاصة بالمدرسين بنسبة 30 % واستحدث ما يزيد على 750 لجنة لتسيير المؤسسات المدرسية للمساهمة في تحسين جودة التعليم في المرحلتين الأساسية والثانوية.

وفي نفس السياق، بذلت جهود معتبرة لتعزيز وتأطير وتوسيع نطاق التعليم ما قبل المدرسي، وعلى نفس المنوال، استمر دعم المحاظر، لعصرنتها وتعزيز دورها التعليمي بوصفها حاضنة أساسية للهوية الوطنية، كما استفاد الأميون من فئة الكبار من تطوير معارفهم ومهاراتهم لتمكينهم من الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى صعيد التعليم العالي والتكوين المهني، تركزت الجهود على بناء الجامعات لاستيعاب الطلاب الحاصلين على الباكالوريا وتأهيل مراكز التكوين المهني والفني، وتطوير البرامج لتتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الوطني وطلبات سوق العمل.

إيمانا بأهمية الصحة

وفي مجال السياسة الصحية، بذلت الدولة جهودا جبارة، طيلة السنوات الاربع الماضية، لتطوير المنظومة الصحية بدء من الجهود الاستثنائية لمكافحة جائحة كوفيد- 19، والتي انطلاقا منها انتهجت سياسة تقريب الخدمات الصحية من الفئات السكانية الأكثر هشاشة وسعت الدولة لتطوير منظومة صحية حديثة وفعالة وفي متناول جميع المواطنين.

وتجلت السياسة الصحية أكثر من خلال الاستثمار في توسيع نطاق عرض الخدمات الصحية، من توفير للأدوية المطلوبة، وضبط مساراتها في مجال التوريد والتخزين والتوزيع، مع إرساء نظام «ميسر» لتوفير الأدوية الأساسية بصيدليات الوحدات الصحية الاستشفائية والقاعدية على عموم التراب الوطني، بجودة مضمونة وبسعر أقل من السعر الأصلي ب 50 %.

وعززت قدرات العاملين بالقطاع فتمت مضاعفة الرواتب الأساسية للعاملين فيه بزيادة 100%، إضافة إلى زيادة 20000 أوقية قديمة على الرواتب، وعززت الأنظمة التشاركية للتأمين الصحي، للمساهمة في خلق نظام صحي شامل.

وشهدت السنوات الاخيرة إصلاحات جوهرية شكلت نقلة نوعية في المجالات الصحية، ففي إطار تيسير الخدمة الصحية للمواطنين، استفادت 145 ألف امرأة من الكلفة الجزافية وشمل التأمين الصحي السنة الماضية 1200000 شخص بنسبة وصلت 30%، إضافة إلى تأمين 100 ألف أسرة متعففة، على أن تصل نسبة التأمين الصحي في أفق 2030 نسبة 70 % من السكان.

ووصلت التغطية الصحية السنة الماضية 2022 إلى 473 أخصائيا لكل 10 آلاف ساكن، و 702 من الأطباء العامين.

وفي مجال تطوير البنية التحتية وتوفير المعدات، واصل القطاع، تشييد المستشفيات والمراكز والنقاط الصحية، حيث ستنتهي الأشغال قريبا في مستشفيين جهويين بسعة 150 سريرا لكل منهما في مدينتي أطار، وسيلبابي، فيما تتواصل مساطر تشييد مستشفيات جهوية في كل من لعيون، وألاك، وتجكجه، وكذا بناء 22 مركزا صحيا و16 نقطة صحية من فئة «أ» و8 نقاط صحية من فئة «ب» في مناطق مختلفة من البلاد.

وبالنسبة للتجهيزات والمعدات الطبية، التي تعتبر رأس الحرب في أي عمل طبي، فقد تضاعفت اعدادها، كما هو الحال في عدد سيارات الإسعاف، التي وصل عددها السنة الماضية 211 سيارة بدل 71 سيارة سنة 2019 وكذا مركزيات الأكسجين من مركزية واحدة 2019 إلى 17 مركزية سنة 2023، وأسرة الإنعاش من 38 سريرا سنة 2019 إلى 345 سريرا سنة 2022...

اهتماما بالطبقات الهشة

وفي إطار الحماية الاجتماعية، انتهجت الحكومة، في بداية المأمورية، مقاربة نوعية، استحدثت بموجبها المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر)، رصدت لها موارد مالية كبيرة بلغت من الميزانية السنوية للدولة ما يقارب 7%، فسعت بذلك عبر خمس برامج مشتركة إلى دمج الفئات الهشة في عملية التنمية، خاصة في الوسط الريفي وشبه الحضري، فساهمت في ولوج الأسر المتعففة إلى الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وغاز بوتان وتعليم وصحة وسكن.

وسهلت، طيلة سنوات أربع، حصول المواطنين الأقل دخلا على الخدمات الأساسية ومكنت من تطوير اندماجهم الاقتصادي وتحسين ظروف بنتهم المعيشية وضمان أمنهم الغذائي وتعزيز فعالية شبكات الأمان الاجتماعي والرفع

من مستوى القدرة الشرائية وحمايتها. وعملت الحكومة من هذا المنطلق، على مواصلة دعم وتعميم التكفل بجميع المرضى المعوزين، ووسعت نطاق المساعدة الاجتماعية للأشخاص المعدمين، وذوي الإعاقة، حيث استفادت هذه الفئات من مشاريع مدرة للدخل ومعدات فنية لتطوير أنشطتها، إضافة إلى إنشاء العديد من الدكاكين الجماعية، وبرامج التحويل النقدي، والتوزيعات الغذائية المجانية.

دعما للزراعة

وواصلت الحكومة دعمها للمزارعين والمنمين عبر دعم المعدات والمدخلات الزراعية وأعلاف المواشي واستصلاح المزيد من المساحات الزراعية وتخفيض الضرائب على الآليات الزراعية الى الحد الادنى ليصل إلى 3.53%، إضافة إلى جدولة ديون التعاونيات الزراعية ومواصلة كهربة المناطق الزراعية.

وهي إجراءات كفيلة بالمساهمة في تسريع وتيرة الوصول الى الأهداف التي رسمها فخامة رئيس الجمهورية لضمان الاكتفاء الذاتي في مجال الأمن الغذائي، بوصفه إحدى الركائز الأساسية للأمن القومي. وإذا كانت القطاعات الاجتماعية قد نالت اهتماما كبيرا في برنامج رئيس الجمهورية « تعهداتي»، في إطار ما عرف في وقتها «أولوياتي»، انحيازا للطبقات الهشة من المواطنين نتيجة الظروف الدولية بالغة الصعوبة بفعل الانعكاسات السيئة لجائحة كوفيد19-، التي تزامنت مع البدايات الأولى للعهدة الرئاسية، فإن القطاعات الحكومية الأخرى نالت نصيبها من الاهتمام، تبعا لترتيب أولويات «تعهداتي «، التي سايرتها الحكومة طيلة السنوات الأربع الماضية.

تعزيزا للحقل القضائي

في مجال القضاء بذلت الدولة جهودا جبارة لتعزيز استغلال هذا الحقل الذي يعتبر استغلاله ضرورة تنموية ومجتمعية، فتم تمهين الكادر البشري من قضاة وأعوان قضاء وتم اصلاح المنظومة الجنائية والسجنية وتيسير نفاذ المواطنين لهذا المرفق وتضاعفت الجهود لحماية وترقية حقوق الإنسان ومكافحة الأشكال الحديثة للاسترقاق والاتجار بالبشر، مما كان له نتائج جد إيجابية ملموسة على المستويين الوطني والدولي، فرفع مستوى التصنيف الإيجابي لموريتانيا ضمن جميع التقارير المرجعية في هذا الصدد، كما صدر في تقريري مكافحة الاتجار بالبشر، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

سعيا لاستتباب الأمن

وكان الاهتمام الحكومي بمجال الشؤون الإسلامية، عاملا حاسما في هذا الصدد، حيث ساهم النشر المكثف لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السمحة، في تفكيك خطاب الكراهية والغلو والتطرف، مما ساهم بشكل كبير في استتباب الأمن والسكينة والتعايش السلمي.

وظلت الدولة حاضرة وساهرة لبسط الأمن والهدوء والسكينة وحماية الممتلكات الخاصة والعامة، فعززت المنظومة الأمنية لمواجهة كل التحديات الجديدة والناجمة عن التغير في أساليب نمط الحياة بفعل الحركة السريعة للتمدين وما يصاحبها من ظهور لأنواع الجريمة.

وكانت الدولة يقظة لتأمين سلامة الحدود الوطنية فعملت على تحديث وحدات الأمن والجيش وحاربت الجريمة العابرة للحدود، فتصدت بكل قوة وحزم لجماعات التهريب بكل اصنافها وكان آخرها إلقاء البحرية الوطنية، القبض على باخرة في حدود المياه الوطنية، محملة بكميات معتبرة من المخدرات.

وهكذا سعت السلطات العمومية لبسط الهدوء والسكينة وجو الأمن والاستقرار، فساهمت بذلك في النهوض بالاقتصاد، وخلق فرص الاستثمار وجو انفتاح يساهم في تعزيز فرص العمل والقيمة المضافة ويساعد في خلق بيئة ملائمة لتعزيز الحكامة والشفافية واستغلال المقدرات الاقتصادية الوطنية وتشجيع الاستثمار الخاص، وتحرير المبادرات.

وكان حضور الحكومة بارزا في تطوير وتعزيز قدرات البلاد في مجالات الصيد والتنمية الحيوانية والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة والتشغيل والعمران والإسكان والبنى التحتية والبيئة والمعادن والشباب والرياضة والثقافة والتراث ...

اصلاح نظام المالية العامة

التسيير المحكم والقرب من المستخدم

معالي السيد إسلم ولد محمد امبادي
وزير المالية

تقوم السياسة المالية لبلادنا على رافعتين أساسيتين هما الإدارة المحكمة للمالية العامة من خلال التعبئة المثلى للموارد والتسيير المعقلن للإنفاق والترقية المتواصلة للشفافة، وتقريب الخدمات من المواطنين عبر اعتماد منظومة متكاملة من الإصلاحات القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات وتبسيط الإجراءات وتحسين ظروف الاستقبال.

وقد مكنت هذه السياسة في السنوات الأخيرة من تمويل البرامج والمشاريع التي ساهمت في إدارة الأزمة الصحية (الخطة الوطنية متعددة القطاعات لمواجهة كوفيد 19) وكذلك الخروج منها عبر برنامج الأولويات الموسع لفخامة رئيس الجمهورية، مع الحفاظ على التوازنات الكبرى. كما أن مصادقة صندوق النقد الدولي على برنامج التسهيلات الموسع للقروض مع بلادنا ليست إلا دليلا على سلامة ونجاعة سياساتنا المالية والاقتصادية.

على مستوى الإصلاح الميزانياتي، وضعت وزارة المالية مخططا توجيهيا لإصلاح تسيير نظام المالية العامة يغطي الفترة 2021-2025. ويدور هذا المخطط حول: ا) تطوير أطر الميزانية والمحاسبة للدولة. ب) تعزيز وتعظيم تعبئة الموارد الداخلية للدولة؛ ج) تعزيز إدارة العمليات المالية للدولة. د) تحديث الإدارة المالية. ه) تعزيز وتنسيق إجراءات الرقابة والتدقيق في وزارة المالية. و) تكامل نظام معلومات إدارة المالية العامة؛ ز) بناء القدرات والتواصل. ح) تنسيق وإدارة الإصلاحات.

يتم اعداد تقرير سنوي عن تنفيذ هذا المخطط ويرفق بمشروع قانون الموازنة للسنة. وينشر على موقع الوزارة.

في هذا السياق، اتخذت الوزارة العديد من التدابير القانونية والإدارية لتطوير وثيقة البرمجة متوسطة المدى وإطار الانفاق متوسط المدى الوزاري من أجل وضع الميزانية في إطارها متعدد السنوات وضمان استدامة الميزانية. من أهم هذه الاجراءات:

وضع أدلة إعداد لوثيقة البرمجة متعددة السنوات DPBMT وإطار الانفاق متعدد السنوات CDMTm

وضع دليل لإعداد مشروع الأداء السنوي PAP وتقرير الأداء السنوي RAP

تنظيم العديد من الدورات التدريبية حول هذه الأدلة للمسؤولين في وزارة المالية والمراقبين الماليين الوزاريين ومديري البرمجة والشؤون المالية على مستوى القطاعات الوزارية

تطوير تطبيقات معلوماتية لـ DPBMT و CDMTm.

اعداد وثيقة البرمجة الميزانياتية متعددة السنوات 2023-2025: أتاحت هذه الوثيقة تحديد النفقات لمختلف القطاعات للسنوات المالية 2023 و 2024 و 2025 مما يمكنها من إعداد أطر الإنفاق المتوسط الأجل الخاصة بها وتحسين جودة إعداد ميزانيتها. تم تحديث هذه الوثيقة للفترة 2024-2026 لاستخدامها في اعداد قانون المالية لسنة 2024.

تعزيز وظيفة التنبؤ بالميزانية من خلال تطوير نموذج للتنبؤ بالميزانية ووضع دليل مستخدم ودليل لإعداد جدول العمليات المالية للدولة (TOFE) ؛ إعداد إستراتيجية متوسطة الأجل للديون 2023-2025 (MTDS) ونشر نشرات إحصاءات الديون لعامي 2021 و 2022.

على مستوى حركة الاعتمادات الميزانياتية وتنفيذ النفقات، أوكل الإصدار الأول للنفقات إلى الادارة التي تم تخصيص الاعتمادات لها في الميزانية. من شأن هذا الاجراء أن يعزز مسؤولية المديرين ويسهل الانتقال إلى ميزانية البرامج. وفي نفس السياق، يتم وضع المستندات الداعمة للإنفاق عبر الماسح الضوئي لنظام رشاد 2 من أجل تعزيز الطابع اللامادي لادارة النفقات العامة مما يضمن الشفافية وسرعة العمليات.

كما تم نقل صلاحيات تحويل اعتمادات الميزانية إلى الآمرين بالصرف وفقًا لأحكام القانون النظامي وذلك لتسهيل حركة اعتمادات الميزانية خلال السنة.

على مستوى الأجور والرواتب، تم تطبيق اللامركزية اعتبارًا من يناير 2020. حيث تم تثبيت تطبيق «RATEB» على مستوى جميع الوزارات وتم تدريب الوكلاء المعنيين عليه. وبالتالي تولت الإدارات القطاعية تسجيل الأعمال الخاصة والساعات الاضافية على مستواها ؛

وفي سنة 2021 ، تم ادخال التوزيع الجغرافي لهذه النفقات بعد أن تم توزيع الرواتب والأجور حسب مختلف المصالح الإدارية التي ينتمي إليها الموظفون، مما يعكس توزيعًا جغرافيًا للموظفين وفقًا لمكان الإقامة.

على مستوى الخزينة والمحاسبة العمومية تم اعتماد مخطط حسابات

الدولة وتنفيذ لامركزية إدارة محاسبة الدفع والتقدم في مضمار الإصلاحات المحاسبية الرامية إلى إعداد المحاسبة القائمة على الاستحقاق، وتعزيز الشفافية والسرعة في التنفيذ. كما تم العمل على الاحترام الدقيق للاجال القانونية لتقديم الوثائق المحاسبية التي ينظمها القانون من قبيل قانون التسوية والتقرير نصف السنوي لتنفيذ ميزانية الدولة. ويتم العمل على استكمال النصوص القانونية المتعلقة بالمالية المحلية.

أما على مستوى السياسة الضريبية، فقد شرعت بلادنا في إصلاحات ضريبية كبيرة طالت السياسة الضريبية وإدارة الضرائب. تهدف هذه الإصلاحات، التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة ، إلى تحديث وتبسيط النظام الضريبي في البلاد ، مع تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات لدافعي الضرائب.

في هذا الإطار، تم اعتماد مدونة الضرائب سنة 2019، والتي تمثل تحولا كبيرًا في السياسة الضريبية للبلاد. حيث أدخل هذا القانون إصلاحًا للضرائب المباشرة على الأرباح، ولا سيما من خلال ضريبة الشركات للأشخاص الاعتباريين. بالإضافة إلى ذلك، دمجت الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية مع ضريبة الأرباح غير التجارية ، مما أدى إلى إنشاء ضريبة على أرباح الأعمال التجارية للأشخاص الطبيعيين. تهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز تطوير الأعمال وتوسيع القاعدة الضريبية وتبسيط التشريعات من خلال توضيح الأحكام القائمة.

ومع ذلك، فقد كشف تنفيذ هذا القانون الجديد عن بعض الثغرات وعدم الوضوح في بعض القواعد الضريبية. من أجل معالجة هذه المشاكل، أدخلت قوانين المالية الأخيرة تدابير تصحيحية. على سبيل المثال، أدخل قانون المالية لسنة 2022 نظامًا ضريبيًا مبسطا لصيد الأسماك التجاري ، حيث أدخل ضريبة استقطاع على الصيد صغير الحجم وفرض ضرائب على الصيد الصناعي على الكمية وليس على القيمة.

وإلى جانب هذه الإصلاحات الضريبية، بُذلت جهود لتحديث الإدارة الضريبية. أطلقت المديرية العامة للضرائب برنامجًا واسعًا لتحديث الإجراءات الإدارية. كجزء من هذا التحديث، تم وضع حلول لتسهيل الإقرارات الضريبية والمدفوعات عبر الإنترنت. على سبيل المثال، أصبح من الممكن الآن دفع الضريبة على السيارات عبر تطبيقات الهاتف المحمول للبنوك الرقمية، و تم مؤخرًا إنشاء منصة مخصصة للتصريح عبر الإنترنت ودفع جميع الضرائب والرسوم الأخرى التي تديرها الإدارة العامة للضرائب.

يهدف هذا النهج إلى تقريب إدارة الضرائب من دافع الضرائب، وتقليل تكاليف الامتثال وتبسيط الإجراءات الإدارية.

أما على مستوى الجمارك، فبالإضافة إلى الإدارة الآلية لبيانات الشحن، والتي حسنت بشكل كبير من سرعة الإجراءات من خلال إرسالها عبر الإنترنت واستخدامها في مكاتب الجمارك، فقد أدى التصريح الإلكتروني أيضًا إلى تحسين قرب خدمات الجمارك من المستخدمين بشكل كبير.

يتيح التسجيل عن بعد للتصريح ومسح المستندات المطلوبة للمستخدمين إكمال إجراءاتهم في وقت قياسي، والذي بالطبع لا يزال من الممكن تحسينه لتحسين الوقت المطلوب للإفراج عن البضائع.

كما قام شباك خدماتي في مكاتب الجمارك بميناء نواكشوط بتسهيل مهمة وكلاء الجمارك المسؤولين عن تنفيذ الإجراءات الجمركية.

وتعزيزا لكسب ثقة المواطن وتحسين الخدمات المسداة إليه، أصبحت الصناديق الخاصة بتقديم أي شكوى أو تظلم مفتوحة الآن ويمكن الوصول إليها عند مدخل المديرية العامة للجمارك وجميع مكاتب الجمارك الرئيسية.

في مجال الحكامة العقارية اتخذ القطاع جملة من الإجراءات من أبرزها استحداث منصة رقمية للتحقق من وثائق الملكية العقارية عن بعد، مكنت من تقديم أكثر من 13000 خدمة عقارية «عن بعد» منذ إنشائها سبتمبر 2022، بمعدل زاد على ألف خدمة للشهر كما فتحت نافذة للتحقق خاصة بموثقي العقود ومكاتب عقارية فرعية في جميع مقاطعات نواكشوط.

وفي مجال التأمين العقاري تمت رقمنة الارشيف العقاري لدى وزارة المالية وإنشاء نظام معلوماتي يحدد مسؤوليات المتدخلين في المنظومة الإجرائية وتأمين ورقمنة الإجراءات العقارية. كما أطلقت الوزارة عملية تحديد الممتلكات العقارية للدولة للوقوف على الوضعية العامة لهذه العقارات وضبطها والحفاظ عليها من أي استغلال غير شرعي محتمل.

على العموم، مكنت هذه الإصلاحات متعددة الأبعاد من تحقيق أداء كمي واضح تمثل في التطور الكبير في مداخيل الدولة والتكفل بنفقاتها المختلفة كما يظهر في الجدول والشكل التاليين:

في الأخير، يعمل قطاع المالية، على مستوى الإصلاح المالي، إلى التحول الآمن والسريع من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج والتسيير القائم على النتائج، وذلك وفق خطة متكاملة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار وضع نظام للمعلومات متكامل وفعال وتحسين خبرة موظفي الدولة عبر برنامج طموح للتكوين المستمر ووضع خطة للاتصال تعمل على توفير المعلومة المالية بشكل مبسط ومفهوم للمواطن العادي عن طريق اعداد «ميزانية المواطن».

(en Mds MRU)	2020	2021	2022
الإيرادات الكلية مع الدعم	65.69	80.79	88.92
الإيرادات والدعم خارج البترول	65.09	79.21	86.68
الإيرادات والدعم خارج البترول والدعم	58.92	71.64	80.29
الإيرادات الضريبية	38.31	47.65	48.99
الإيرادات غير الضريبية	20.61	23.99	31.26
الدعم	6.17	7.57	6.35
الإيرادات البترولية	0.6	1.58	2.24

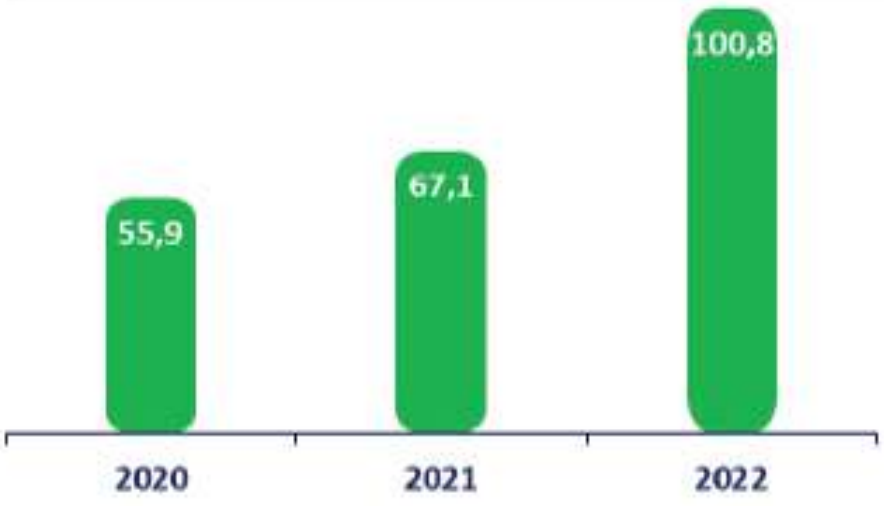

وزارة البترول والمعادن والطاقة

حصيلة 2019-2023

صياغة ودمج:
أحمد فال محمدن مستشار وزير البترول
والطاقة والمعادن، المكلف بالتعاون والاتصال

في إطار تنفيذ برنامج تعهداتي لرئيس الجمهورية، ولا سيما المحور الثاني: اقتصاد صامد وملتزم على طريق إقلاع بلدنا؛ حقق قطاع البترول والمعادن والطاقة الأهداف الإستراتيجية الواردة أدناه والمصنفة حسب القطاعات الفرعية:

1. المحروقات:

في مجال المحروقات، عملت الوزارة على أن يكون للقطاع أكبر أثر على الاقتصاد الوطني، وعلى دمج قطاع النفط والغاز في النسيج الاقتصادي الوطني، بهدف تحقيق الهدفين الاستراتيجيين: (1) دمج قطاع النفط والغاز في النسيج الاقتصادي الوطني، و (2) خلق صناعة لتثمين المنتجات النفطية والغازية.
وفي هذا السياق، تم تنفيذ الأنشطة التالية أو هي قيد التنفيذ:

- إعداد المخطط الرئيسي للغاز بنسبة 100% وتم تطوير خارطة طريق من خلال تحديد المشاريع ذات الصلة بتثمين وتسييل الغاز والنفط على المدى القصير/ المتوسط / الطويل؛
- متابعة تطوير المرحلة الأولى من مشروع حقل الغاز السلحفاة آحميم لتصل نسبة 90% من أجل إنتاج الغاز الطبيعي المسال لوضع الدولة على خريطة الدول المنتجة للغاز الطبيعي المسال وفي نفس الوقت تزويد السوق المحلي بغاز حقل السلحفاة آحميم لتلبية احتياجات المشاريع التي ستتم المصادقة عليها من خلال المخطط الرئيسي للغاز. ومن المتوقع أن يتحقق هذا الهدف بنسبة 100% بحلول عام 2024؛
- التحضير للمرحلة الثانية من مشروع حقل السلحفاة آحميم وقد تم بالفعل إحراز تقدم في هذا السياق (يقدر بنسبة 25%) وسيؤدي إلى بلورة المفهوم واتخاذ قرار الاستثمار النهائي خلال منتصف عام 2024؛
- تقييم اكتشاف حقل بير الله للغاز حيث تم توقيع عقد جديد مدته 30 شهرا لإكمال الدراسات الهندسية واتخاذ القرار الاستثماري النهائي عام 2024.
- إنجاز خط أنابيب غاز يربط حقل السلحفاة آحميم بنواكشوط، انجاغو، أو منطقة بين المدينتين، بما في ذلك خيار جلب الغاز إلى نواذيبو لسد احتياجات الشركات المعدنية: دراسة الجدوائية قيد الإعداد؛
- مشروع إنشاء محطة توليد الكهرباء بالغاز ذات دورة مركبة تبلغ طاقتها حوالي 200 ميغاوات في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة انجاغو: ويكتسي هذا المشروع أهمية كبيرة لضمان البرمجة المثلى للمراحل التالية من حقل السلحفاة آحميم وإمكانية تطوير بير الله، ويوجد في

مرحلة دراسة الجدوائية ومن المقرر إكماله عام 2024؛

- اختيار شريك لتطوير وتشغيل منطقة مخصصة للعمليات النفطية (نواكشوط، انجاغو، أو بينهما): تم إطلاق الدراسة يوم 2022/11/23 لمدة 16 شهرا - بانقضائها، سيتم اختيار مشغل لتطوير واستغلال المنطقة؛

ويتعلق المحور الثاني لخطة عمل القطاع الفني بتعزيز المحتوى المحلي النفطي والغازي. وفي هذا السياق، وضع القطاع استراتيجية للمحتوى المحلي وسيتم إطلاق أنشطة ذات أولوية عام

2023 (هيكل حكامة مخصص، برنامج لتطوير الشركات المحلية، تشريعات تتعلق بالمحتوى المحلي). كما أن هناك مركزا للتكوين عن بعد يعمل منذ عام 2021 ويقدم دورات تكوينية منذ ذلك الحين. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تنفيذ الدراسات بالتعاون مع مشروع دعم مفاوضات مشاريع الغاز وبناء القدرات المؤسسية، الذي تتمثل مهمته في دعم جهود الحكومة لإجراء مفاوضات من أجل اتخاذ قرار استثماري، وإرساء الأسس المطلوبة لتطوير قطاع الغاز للمساهمة في النمو المستدام والشامل. وفي هذا السياق، تم بالفعل إبرام 48 عقدا، و35 عقدا في طور الإبرام، وهناك عقد واحد في انتظار التوقيع.

المحور الثالث من خطة العمل يتعلق بحماية البيئة من الآثار السلبية لاستغلال النفط، وقد تم اتخاذ تدابير لتعزيز دور اللجنة البيئية من خلال التسيير الأفضل لمخاطر التلوث المرتبطة بعمليات النفط.

المحور الرابع: تأمين إمدادات البلاد من المنتجات البترولية: للقيام بذلك، يعمل القطاع على وضع البنية التحتية اللازمة لتطوير القطاع (التخزين، النقل، التوزيع، قدرات الموانئ) بهدف جعل موريتانيا قطبا إقليميا للصناعة النفطية. وفي هذا السياق تم تنفيذ الأنشطة التالية:

- دراسة المخطط الرئيسي للمستودعات الداخلية بهدف القيام بمسح للسوق والبحث عن شركاء بتمويل عمومي أساسا؛
- دراسة وإعداد ملف مناقصة للتنازل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن مستودعات نواذيبو ونواكشوط. وتم إطلاق المناقصة هذه في فبراير 2023 على أن يتم منح الصفقة في يونيو 2023؛
- تشغيل خزان الديزل الكبير (50000 م³) في نواذيبو بهدف زيادة السعة التخزينية الإجمالية للديزل في نواذيبو بنسبة 50%، وينتظر انتهاء الأشغال منتصف عام 2024؛
- زيادة السعات التخزينية بالحد الأدنى في نواكشوط (GO:17000 م³، الوقود: 3500 م³ والبنزين: ستؤدي هذه التوسعة إلى زيادة السعة التخزينية الإجمالية في نواكشوط بنسبة 32% في عام 2024).

2. المعادن

يتعلق المحور الأول من خطة العمل للقطاع الفرعي للتعدين بتعزيز البنية التحتية الجيولوجية الداعمة لقطاع التعدين لتحقيق هدفين استراتيجيين:

1. تحديث نظام السجل المعدني عبر الإنترنت المسمى Flexicadastre الذي يمكن لعامة الناس النفاذ إليه) والذي تم تحديثه وإتاحته عبر الإنترنت؛ 2. تحسين قاعدة البيانات الجيولوجية والمعدنية. ويجري حاليا البحث عن تمويل لإنتاج خريطة مفصلة على نطاق ضيق (50000/1 و100000/1) لتعزيز تطوير واكتشافات مشاريع التعدين الجديدة؛

يركز المحور الثاني من خطة العمل في المجال المعدني على تحسين جاذبية قطاع التعدين وزيادة عائداته الاقتصادية: وتم تنفيذ العديد من الأنشطة في هذا المجال، منها على وجه الخصوص:

- إعداد الاستراتيجية المعدنية الوطنية لتحسين جاذبية القطاع وزيادة عائداته الاقتصادية. وينتظر أن يتم تنفيذ خطط عملها بحلول عام 2024؛
- وضع اللمسات الأخيرة واعتماد مشروع الإصلاح الشامل للمدونة المعدنية: تم تحسين المدونة المعدنية الجديدة ومناقشتها من قبل جميع أصحاب المصلحة؛
- إعداد استراتيجية للمحتوى المحلي: تم اعتماد وتنفيذ استراتيجية ترقية المحتوى المحلي بنسبة 95%، بمساعدة مشروع دعم مفاوضات مشاريع الغاز وبناء القدرات المؤسسية؛
- إعداد دراسة تتعلق بتطوير المحتوى المحلي لشركة TML SA ومساهمتها في القطاع المعدني: ويتمثل الهدف المتوخى في تحسين عائدات قطاع التعدين وتطوير خبرة أكبر على المستوى الوطني.

المحور الثالث: تعزيز تنويع الموارد المعدنية: بغية تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تنويع إنتاج

القطاع من خلال استغلال مناجم اليورانيوم والفوسفات وتطوير المعادن اللافلزية. وللقيام بذلك، تم تنفيذ مشروع تنويع الإنتاج المعدني في موريتانيا وتم إنشاء لجنة فنية لترقية المعادن الاستراتيجية.

المحور الرابع: تطوير التعدين الحرفي وشبه الصناعي للذهب: ومن بين الأهداف الإستراتيجية المستهدفة: 1) فتح مواقع جديدة للتعدين الحرفي للذهب، مما يتيح خلق فرص عمل جديدة للفئات الأكثر هشاشة، بهدف تعزيز تنمية المحتوى المحلي وضمان المكون البيئي وفي نفس الوقت، تشجيع المشاريع التنموية لمصافي التعدين لمعالجة مخلفات معالجة الذهب الحرفي، فئة F. ويمكن أن نذكر في هذا الإطار افتتاح مركز للمعالجة يسمى « مركز الشيخ محمد المامي» في الشامي للفئة F وافتتاح آخر يدعى «مركز سيد أحمد ولد أحمد عيدة» في وديان الخروب.

المحور الخامس لخطة العمل: الإصلاح المؤسسي للهياكل المسؤولة عن المعادن للحد من استخدام الزئبق وتشجيع المعالجة المحلية، وتم إنشاء مشروع نموذجي بدون زئبق وتطوير صناعات التكرير لاستخراج الذهب بدون الزئبق؛ كما تم إنشاء الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية لتوسيع نطاق نشاط المكتب الموريتاني للبحث الجيولوجي، ليشمل تسيير الأملاك المعدنية للدولة وإنجاز أعمال رسم الخرائط الجيولوجية.

كما تم إنشاء وكالة مسؤولة عن مراقبة نشاط التعدين الحرفي وشبه الصناعي للذهب (معادن)، وهي هيئة مستقلة وتشغيلية لتسيير أنشطة التنقيب عن الذهب. ويتمثل الهدف من إنشائها في سد الثغرات والتغلب على عدم تجاوب الإدارة مع المشاكل المتعلقة بهذه الأنشطة.

3. الكهرباء

المحور الأول: متابعة الجهود الهادفة لزيادة إنتاج الكهرباء مع الاستمرار في تحسين المزيج الطاقوي: في هذا السياق، يجري العمل لإنشاء مزرعة رياح بقدرة 100 ميجاوات في بولنوار. ويقدر مستوى تقدم الأشغال بنسبة 90 %، مع بدء المرحلة الأولى من الاختبار والتشغيل التدريجي وإطلاق دراسة استقرار الشبكة التي ستسمح بالإدماج الشامل للمزرعة. كما ساهم بناء سد غوينه الكهرومائي من قبل منظمة استثمار نهر السينغال في زيادة إنتاج الكهرباء بعد بدء تشغيل المحطة منذ أبريل 2022.

هناك محور استراتيجي آخر لخطة عمل القطاع وهو المتعلق بتشجيع إنتاج الكهرباء من الغاز، في إطار المكونة المحلية لمشروع غاز حقل السلحفاة أحميم، مما يقلل اعتمادنا على الوقود الأحفوري المستورد. ويتمثل الهدف المنشود في إنتاج الغاز الطبيعي المسال لوضع الدولة على خريطة الدول المنتجة للغاز الطبيعي المسال وتزويد السوق المحلي بغاز حقل السلحفاة أحميم لتلبية احتياجات الفرص التي ستتمخض عن المخطط الرئيسي للغاز. وقد اتخذ القطاع الإجراءات المناسبة لمتابعة تطوير المرحلة الأولى من حقل غاز السلحفاة أحميم، الذي من المتوقع إنتاج أول قطرة منه نهاية عام 2023. كما يجري العمل على إنشاء خطين بجهد 225 و90 كيلوفولت على طريق نواكشوط - نواذيبو مع المحطات الفرعية المرتبطة بهما.

المحور الثالث لخطة العمل يتعلق بتسريع استراتيجية ربط مناطق الإنتاج بشبكة الكهرباء بهدف وضع نظام حديث لنقل الكهرباء إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية وتصدير الفائض إلى الدول المجاورة. ولهذه الغاية، تم إنجاز الأنشطة التالية أو هي قيد الإنجاز:

- بناء خط 225 كيلوفولت بين نواكشوط وزويرات والمحطات الفرعية المرتبطة به. المجموعة 1: 225 كيلوفولت و33 كيلوفولت خطوط علوية، مجموعة 2: محطات كهرباء فرعية مرتبطة بها لتزويد مدن أكجوجيت وأطار وزويرات وجميع مناطق التعدين، بالإضافة إلى ربطها بالشبكة الوطنية؛
- بناء خط 225 كيلوفولت بين محطة نواكشوط الشمالية وكير بير ومحطات فرعية مرتبطة بها، مخصصة لتزويد مدن تكنت وبني ناجي ومحطة الضخ. وسيتم تصدير الفائض إلى السنغال؛
- بناء خط بطول 21 كم/ محطات الجهد العالي لمنظمة استثمار نهر السينغال ومحطة طاقة مزدوجة 180 ميجاوات لتحقيق التوازن في شبكة نواكشوط؛
- مشروع الكهربة الريفية في منطقة آفطوط الشرقي، والمكون من عدة مجموعات: مجموعة 1: إنشاء خط 90 كيلوفولت آمبير، مجموعة 2: شبكة جهد منخفض وربط، بهدف تزويد 34 بلدة جديدة في منطقة آفطوط الشرقي.

المحور الرابع: تعزيز برامج الكهربة وتوسيع الشبكة في جميع أنحاء البلاد من أجل تحسين المعدل الإجمالي للنفاذ إلى الكهرباء بشكل معتبر. ومن بين الأنشطة التي قيم بها لتحقيق هذا الهدف: إنجاز المكونات الكهربائية لمشروعي ريمدير (RIMDIR) ومدن (Moudoun) (الشبكات الصغيرة ومحطات الطاقة الهجينة الحرارية / الشمسية الكهروضوئية مع تخزين البطاريات): تهدف مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص هذه إلى

التحسين المستدام للنفاذ إلى الخدمات والبنى التحتية الإنتاجية والطاقوية من طرف السكان الأكثر هشاشة، وتطوير النفاذ إلى الطاقة في الحوضين خارج الشبكة الوطنية عن طريق كهربة المناطق عن طريق الشبكات الصغيرة، مع تخزين البطاريات وتزويدها بالطاقة الشمسية بنسبة 95%. ويتمثل الهدف المتوخى عام 2024 في كهربة أكثر من 150 بلدة جديدة بالحوضين.

ومن المناسب هنا أيضا ذكر مشاريع الكهربة قيد التنفيذ:

- مشاريع AEE وتوسيع الشبكة: 36 بلدة
- مشروع الشرق: 70.000 نسمة متضررة ب21 : HC بلدة
- PDIE 50،000 نسمة متضررة ب 13 : HCبلدة
- PDIE 30000 نسمة متضررة لعصابه: 34 محلية
- مشروع آفطوط الشرقي 100000 نسمة متضررة كوركول: 30 بلدة
- PDIE 40،000 نسمة متضررة لبراكنه 80 بلدة
- شبكة منظمة استثمار نهر السينغال، PDIE 120.000 نسمة متضررة ترارزة 12 بلدة - PDIE 15000 نسمة متضررة أدرار 06 بلدات
- PDIE 10.000 نسمة متضررة تكانت

المحور الخامس من خطة عمل القطاع يتعلق بإعادة هيكلة قطاع الكهرباء بهدف تنظيم صوملك من أجل استدامة الاستثمارات التي قامت بها الدولة في السنوات الأخيرة في قطاع الطاقة.

وللقيام بذلك، تم تقسيم صوملك إلى ثلاثة كيانات: الإنتاج والنقل، التوزيع والتسويق، والكهربة الريفية.

المحور السادس: الإصلاح ويضم الأنشطة التالية:

- إصلاح قطاع الكهرباء بمساعدة فنية من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؛
- مراجعة مدونة الكهرباء؛
- دراسة الاستراتيجية الوطنية للكهرباء؛
- دراسة المخطط الرئيس للكهربة الريفية؛
- دراسة محطة الغاز بمنطقة انجاغو
- التحضير لتنظيم طاولة مستديرة للشركاء الفنيين والماليين لتمويل البرنامج الاستثماري لقطاع الكهرباء.

وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية عام 2022، تم وضع اللمسات الأخيرة على مدونة الكهرباء واعتمادها، ويجري حاليا إعداد المرسوم التطبيقي، وتمت المصادقة على الاستراتيجية الوطنية، ويجري التكوين على الاستراتيجية والمخطط الوطني للكهرباء.

4. الانتقال الطاقوي والهيدروجين:

في مجال الانتقال الطاقوي، تم تنفيذ الأنشطة التالية:

- توقيع مذكرة تفاهم مع CWP في 28 مايو 2021 بتمويل يقارب 40 مليار دولار يتعين تعبئته من أجل إنتاج 10 مليون طن/ سنويا من الأمونيا؛ 1.7مليون طن سنويا من الهيدروجين، وتوليد 30 جيجاوات من الطاقة النظيفة. وتجري المفاوضات حاليا للانتقال إلى الاتفاق النهائي؛
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة تشاريوت في 27 سبتمبر 2021 بتمويل يبلغ 3.5 مليار دولار يتعين تعبئته من أجل إنتاج 180 ألف طن/ سنويا من الهيدروجين و900 ألف طن / سنويا من الأمونيا وتوليد 10 جيجاوات من الطاقة النظيفة. وتجري المفاوضات حاليا من أجل الوصول للاتفاق النهائي وينتظر إعداد بالدراسات الهندسية في منتصف عام 2024. وقد دخلت توتال إرين هذا المشروع من خلال شراكة مهمة وقعتها مع تشاريوت.
- اتفاقية موقعة مع شركة كونجونكتا الألمانية (بالشراكة مع مصدر وإينفينيتي) تتعلق بمشروع هيدروجين.
- ووقع مشروع هيدروجين رابع مع شركة بي بي بحضور رئيس الجمهورية خلال قمة المناخ التي عقدت شهر نوفمبر 2022 بشرم الشيخ في مصر.
- وضع خارطة طريق لتطوير الهيدروجين منخفض الكربون بدعم من البنك الدولي، وخارطة الطريق هذه قابلة للتطبيق بنسبة 90%.

ويعتزم القطاع القيام في المستقبل القريب بما يلي، وذلك بالتعاون مع المعهد الفرنسي للبترول ومصادر الطاقة الجديدة:

- سجل للهيدروجين
- -مدونة للهيدروجين
- عقد هيدروجين نموذجي.

4 سنوات من حكم الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، ما الذي تحقق؟

قراءة في الحصيلة السياسية

د. أحمد محمد الأمين انداري
أستاذ جامعي وباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

حينما وصل الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني إلى سدة الحكم في البلد قبل أربع سنوات من الآن وتحديدا في شهر أغسطس من العام 2019 بعد فوزه بفارق مريح عن أقرب منافسيه في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 22 يونيو من ذلك العام طرحت أسئلة عديدة من قبل المراقبين والمتابعين حول ماهية وطبيعة النهج الذي سينتهجه «الرئيس الجديد» في ميدان السياستين الداخلية والخارجية؟ وحول ما إذا كانت فترة حكمه ستشكل مجرد استمرار لفترة سلفه الرئيس محمد ولد عبد العزيز أم أنها ستكون مختلفة عنها كليا ؟ ثم وهذا هو الأهم ما الذي يمكن لرئيس اقتصرت معظم تجارب حياته السابقة على إدارة الشؤون العسكرية أن يقدمه للبلد بشكل عام، وخاصة في الميدان السياسي، الذي يتطلب الكثير من الحنكة والخبرة والحكمة في التعامل مع الأشخاص والقضايا ؟ خاصة أن الرئيس الحالي الذي كان مايزال جديدا على الحكم في ذلك الوقت كانت كل خبرته في التعامل مع المدنيين حتى ذلك الوقت مقتصرة على مدة الستة أشهر التي قضاها وزيرا للدفاع، في آخر حكومة في عهد الرئيس محمد ولد عبد العزيز خلال الفترة مابين أكتوبر 2018 ومارس 2019.

وسرعان ما انقسمت الآراء بشكل عام حول الموضوع الأول بين قائل أن الرئيس محمد ولد الغزواني سيشكل مجرد حاكم شكلي في حين أن الحاكم الفعلي سيكون هو الرئيس محمد ولد عبد العزيز، والذي حاول بشتى الوسائل أن يكرس ويسوق هذه الصورة عن خلفه الرئيس الحالي، وبين قائل أن الرئيس محمد ولد غزواني سيكون بالتأكيد هو الحاكم الفعلي والوحيد، وأن ما يظهره من كياسة في التعامل مع صديقه وسلفه نابع من طبيعة شخصيته الهادئة، والتي تنحو في الغالب منحى البعد عن الصدام قدر الإمكان.

بيد أن الأمور سرعان ما أخذت منحى الصراع والصدام بين الرئيس الحالي وسلفه حول مجموعة من القضايا، المتعلقة في أغلبها بمحاولات الرئيس محمد ولد عبد العزيز المستمرة للهيمنة على الحكم من جديد، وتهميش الرئيس الحالي وانتزاع الصلاحيات منه، علاوة عن نأي الرئيس الحالي بنفسه عن التدخل في شأن اعتبره قضائيا خالصا، يتعلق بمحاكمة الرئيس السابق إثر الكثير من الاتهامات التي وجهت له بالضلوع في قضايا فساد أثناء السنوات التي أمضاها في الحكم، وهو ما اعتبره الرئيس محمد ولد عبد العزيز تخليا عنه من قبل صديقه الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، فيما اعتبر الأخير أن العلاقة الشخصية والصداقة

التي تجمع بينهما يجب أن لا يتم إقحامها في مسائل الحكم، وأن المصالح العليا للبلد هي الأهم.

وعلى كل حال فإن الرئيس الحالي سرعان ما تمكن من حسم هذا الصراع لصالحه وبدون أضرار تذكر، خاصة أن تركه للرئيس محمد ولد عبد العزيز يتدخل في الشؤون السياسية للدولة كان من شأنه أن يشوش على مؤسسات الحكم، وأن يؤدي إلى نوع من تفتت السلطة، بحيث لاتكون هناك جهة واحدة أو مركز واحد لصنع القرار، وإنما من شأنه أن يؤدي إلى ظهور مجموعة من «جزر القرار» المتنافسة والمتصارعة، التي لا تمتلك إحداها سلطة الحسم منفردة، كما أن تدخله وإيقافه للمسار القضائي المتعلق بمحاكمة الرئيس محمد ولد عبد العزيز كان من شأنه أن يعطي صورة بالغة السلبية عن موريتانيا للمجتمع الدولي، باعتبارها ليست دولة قانون، وأن الحاكم فيها يتدخل في عمل السلطة القضائية.

بيد أن الخلاف مع الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز لم يكن هو التحدي الوحيد الذي واجه الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني خلال الأربع سنوات التي مضت من حكمه، وإنما كانت هناك العديد من التحديات الداخلية والخارجية ذات الطابع السياسي التي كان عليه رفعها، والتي نجح في مجابهة بعضها فيما ما يزال عليه مجابهة البعض الآخر منها.

أولا: على مستوى السياسة الداخلية:

1. تحدي ارتفاع سقف التوقعات الاجتماعية:

كان أول تحد واجه الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني بعد وصوله إلى السلطة هو أنه استلم عن سلفه إدارة بلد منهك من الناحية الاجتماعية، فمستوى الفقر كان قد بلغ مداه، بفعل التغول غير المسبوق في ممارسات الفساد في عهد سلفه، وعدم انتهاج الدولة لسياسات اجتماعية فاعلة تحقق حدا أدنى من التوازن المعيشي بين المواطنين، من ما جعل البلد منقسما بين نخبة قليلة متنفذة تحتكر كل شيء من الثروة إلى النفوذ السياسي ويتم تدويرها باستمرار في مؤسسات الحكم، وبين أغلبية من المهمشين من أبناء الشعب، الذين لا حظ لهم من الثروة ولا من الوصول للمناصب السامية المتعلقة بإدارة الشأن العام، ولاقدرة لهم حتى على مواجهة أعباء الحياة اليومية.

وعلى الرغم من أن الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني أظهر في بداية عهده جدية في محاربة تلك الاختلالات، وهو الأمر الذي ظهر جليا من خلال المحاكمة التي بدأت في عهده والتي مازالت تجري حاليا لرموز الفساد خلال العشرية السابقة، الأمر الذي من شأنه أن يؤسس لنمط جديد من محاسبة المسؤولين عن ما بدر منهم من فساد خلال توليهم مهاما تتعلق بإدارة الشأن العام، وقيامه كذلك بتأسيس مندوبية عامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء، رصدت لها ميزانية ضخمة، ومحاولة الدولة على عهده تفعيل دور بعض المؤسسات الأخرى في هذا الجانب مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، ومفوضية الأمن الغذائي.

وذلك اعتبارا لأولوية هذا الجانب المتعلق بمعالجة الفوارق الاجتماعية في برنامجه، على اعتبار أنه يشكل أساس الاستقرار الاجتماعي، وانخراط الدولة على عهده في توفير تأمين صحي شامل للعديد من الأسر، خاصة من الفئات الهشة، ومحاولتها لتأسيس مدرسة جمهورية، تختفي فيها الفوارق ويكون التعليم العمومي فيها هو الأساس، فإن الإشكال الكبير الذي يواجه الرئيس في تطبيق كل تلك السياسات يظل بالأساس هو إشكال الحكامة المتعلق بفساد بعض من تم الاعتماد عليهم في انجاز تلك

الإصلاحات من جهة، وافتقار بعضهم الآخر إلى أي رؤية حول الوسيلة المناسبة لتنفيذها، وهو ما أدى إلى إفراغ تلك الإصلاحات من محتواها إلى حد كبير.

ويبقى الإشكال الكبير الذي يواجه الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني بهذا الخصوص يتمثل في مفارقة، مفادها ارتفاع سقف التوقعات الاجتماعية من جهة ومحدودية الموارد الاقتصادية من جهة أخرى، الأمر الذي يعني أنه مهما كانت أهمية الخطوات التي يقام بها في هذا الميدان فإنها ستظل محدودة، مقارنة بسقف التوقعات الاجتماعية المرتفع، ومع ذلك فإن عقلنة تسيير ماهو موجود من موارد واعتماد سياسة صارمة في تسييرها، ومعاقبة كل من يقوم باختلاس دانق من المال العام، وانتهاج الشفافية التامة في ميدان الفرص والوظائف، بحيث يتساوى في الوصول إليها الجميع، كلها خطوات من شأنها أن تزيد من رضى المواطنين عن نظام الحكم ومؤسسات الدولة.

2. التخفيف من حدة الاستقطاب السياسي:

واحد من أكبر التحديات التي واجهت الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني عند وصوله إلى الحكم كان هو ضرورة التخفيف من حدة الاستقطاب الذي كان حاصلا بين الموالاة والمعارضة، والذي كان قد بلغ مستويات غير مسبوقة من الحدية، الأمر الذي أصبح ينذر في حال استمراره بتفجير أزمة سياسية كبيرة في البلد، وبالفعل نجح الرئيس محمد ولد الغزواني بشكل كبير في التأثير على المعارضة، وإقناعها بتبني نهج التهدئة الذي دعا إليه، وهو الأمر الذي كان من ثماره تحقيقه لإجماع سياسي لم يسبق له مثيل في عهد أي رئيس سابق، إذا ما استثنينا بعض الفترات القليلة من عهد الرئيس المختار ولد داداه وتحديدا السنوات ما بين 1972 و1975.

وكان من أصعب الخطوات التي نجح فيها الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني تنظيمه لتشاور مع المعارضة حول الانتخابات الأخيرة، كان من نتائجه أن حول المسار العام لتلك الانتخابات لمسار اجماعي، نظرا لأن المعارضة وافقت عليه بالكامل، ولولا الاختلالات الكبيرة التي شابت العملية الانتخابية ذاتها والتي تجسدت أهم مظاهرها في الضعف الكبير في اللجنة المستقلة للانتخابات، وعجزها الكامل عن القيام بدورها، المتمثل في ضمان شفافية ونزاهة الانتخابات، إضافة إلى فشو ظاهرة استخدام المال السياسي في شراء الذمم، و انتشار التهجير الانتخابي، لكان من الممكن أن يتم تنظيم انتخابات متكاملة على كافة المستويات.

3. التغيير في فلسفة الحكم :

مايزال هذا واحدا من أكبر التحديات التي تواجه الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، ويتعلق بمحاولته لتطبيق فلسفته في الحكم، والتي تقوم على وضع الثقة كاملة في الوزراء، ومنحهم جميع الصلاحيات المتعلقة بقطاعاتهم، بحيث يكونون مسؤولين بشكل كامل عن تلك القطاعات، وعن كل ما يتعلق بها، وتواجه هذه السياسة الجديدة معوقات عديدة، يتعلق بعضها بالوزراء أنفسهم، فيما يتعلق بعضها الآخر بقبول المواطنين أنفسهم وتقبلهم لتلك السياسة، ففيما يتعلق بالنوع الأول من المعوقات المتعلق بالوزراء فيتعلق بغياب أي رؤية لدى بعضهم حول القطاعات التي يديرونها، وكون أغلبهم يديرون قطاعات لا علاقة لها بتخصصاتهم الأصلية، ولا يمتلكون المعرفة الكافية عنها، وما ينطبق على الوزراء ينطبق غالبا أيضا على المستشارين و المدراء والمسؤولين، الذين يعملون تحت سلطتهم، كما أن هناك عددا كبيرا من هؤلاء الوزراء ليس لديهم إلمام كامل بصلاحيات قطاعاتهم، أو مازالوا يتخوفون من أخذ صلاحيتهم كاملة، ومن اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بتلك القطاعات.

وفيما يتعلق بالمواطنين أنفسهم فإنه مازال من الصعب عليهم وهم الذين اعتادوا طوال أكثر من عقد من الزمن من حكم الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز على رئيس يتحكم في كل صغيرة وكبيرة ويتدخل في كل التفاصيل ولا يترك للوزراء سوى صلاحيات قليلة جدا وشكلية في إدارة قطاعاتهم، ويظهر أمامهم في وسائل الإعلام ليشرح لهم بعض القرارات التي يتخذها نظامه أو ليبررها لهم أن يتعودوا على نهج وفلسفة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني التي تقوم على منح الوزراء صلاحيتهم كاملة والتقليل إلى أقل حد ممكن من الظهور في وسائل الإعلام.

ويبقى الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني مطالبا ببذل جهد أكبر من أجل رفع هذا التحدي، سواء فيما يتعلق بتغيير معايير تعيين الوزراء، بحيث لايتم اختيار وزير لإدارة قطاع دون أن يتم التأكد من امتلاكه للمعرفة الكافية بذلك القطاع، ومن قدرته على بلورة رؤية حوله، تتضمن معالجة كاملة للمشكلات التي يعاني منها، كما أنه لابد من ربط المسؤولية بالمحاسبة، بحيث تتم إقالة الوزراء الذين فشلوا في إدارة القطاعات التي أسندت إليهم، لا أن يتم تعيينهم على قطاعات أخرى لكي يعيدوا انتاج الفشل فيها، كما أن دائرة التعيينات في المناصب السامية ومن ضمنها الوزارات يجب أن تتوسع، لتشمل جميع أبناء الشعب من من يمتلكون المعرفة والكفاءة وعرفوا بالاستقامة، الأمر الذي من شأنه أن يضحض الفكرة التي ترسخت خلال العقود الماضية لدى فئات واسعة من الشعب، والتي مفادها أن المناصب السامية في موريتانيا هي حكر على نخبة متنفذة قليلة، يتم تدويرها على تلك المناصب في حين تحرم كفاءات أخرى أكثر كفاءة واستقامة ومعرفة من الإسهام في خدمة وطنها دون أي مبرر، والأهم من هذا أن الرئيس عليه أن يتدخل كلما كانت هناك مظلوميات للمواطنين، من أجل رفع الظلم عنهم،، فالمواطنون في النهاية انتخبوا الرئيس أما الوزراء فلم ينتخبوهم وإنما اختارهم الرئيس لتلك المناصب، وقام بتعيينهم فيها.

ثانيا : على مستوى السياسة الخارجية:

خصصت هذه الورقة الحيز الأكبر منها لحصيلة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في ميدان السياسة الداخلية ليس لأن حصيلة نظامه في ميدان السياسة الخارجية كانت أقل، وإنما لأن السياسة الخارجية الموريتانية على عهده لم تعرف تغييرات كبيرة، على غرار التغييرات التي عرفها ميدان

السياسة الداخلية، ويعود ذلك إلى عوامل عديدة من بينها أن الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني من موقعه السابق كقائد للجيوش وقائد للأركان الوطنية كان يساهم في صناعة تلك السياسة الخارجية الموريتانية، سواء ما يتعلق منها بالجوار الإقليمي الإفريقي والمغاربي والعربي، أو مايتعلق منها بالشركاء الغربيين، نظرا لارتباط سياستنا الخارجية تجاه تلك الدوائر بالعديد من القضايا والملفات ذات الطبيعة العسكرية والأمنية.

أما العامل الثاني فهو عامل ذاتي يتعلق بطبيعة السياسة الخارجية، وكونها لا تتغير فجأة، وأن هناك جوانب مهمة منها تميل إلى الاستمرارية والاستقرار، خاصة فيما يتعلق بتوجهاتها الكبرى، وبالتالي فإنها لا تتغير إلا عندما يحصل تغيير في محدداتها، والسياسة الخارجية الموريتانية على عهد الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني لم يحصل تغيير في محدداتها الرئيسية، فحاجة الاقتصاد الموريتاني إلى المعونات والاستثمارات الخارجية وطبيعة المجتمع الموريتاني كمجتمع متنوع عرقيا، والسمات الثقافية العامة لهذا المجتمع كمجتمع مسلم عربي إفريقي، والخصائص الجيوبلوتكية لموريتانيا كلها عوامل مازالت مستمرة في طرح تأثيراتها على السياسة الخارجية الموريتانية، رغم تغير شخص الرئيس، لكن يمكن في عجالة أن نشير إلى أهم التحديات التي واجهت الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني على مستوى السياسة الخارجية.

1. التكيف مع ضغوط البيئة الدولية :

كان من أصعب ما واجه الرئيس محمد ولد الغزواني خلال السنوات الأربع الماضية من حكمه هو ضرورة التكيف مع الكم الهائل والمتزايد من الضغوطات التي أصبحت تفرضها البيئة الدولية على الدول، خاصة النامية منها، فمن تحدي جائحة كوفيد 19 التي شكلت أكبر تحد لمنظومتنا الصحية المحدودة الإمكانات ونظامينا الاقتصادي والأمني، ويمكن القول إنه بشكل عام فإن نظام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني قد نجح في اجتياز امتحانها بسلام، إذا ما استثنينا نقص الحكامة في تطبيق بعض الموارد المرصودة لمجابهة تلك الجائحة، وبشكل خاص صندوق كرونا.

ولم يكد ينقشع غبار المعركة مع كوفيد حتى اندلعت أزمة عالمية جديدة، تمثلت في الحرب الروسية الأوكرانية، التي لم تسلم بلادنا على غرار باقي دول العالم من تداعياتها، ليس فقط بسبب موجة الغلاء العالمية ا للقمح ومشتقاته والغاز وغيرهما من المواد التي كانت تستورد من هذين البلدين التي انجرت عنها، وإنما أيضا لأن الدعم والمعونة الذين كان الأوربيون والغربيون وفي مقدمتهم حلف النيتو يقدمونهم لتجمع بلدان دول الساحل الخمس تم تقليصهما بشكل كبير، والحد منهما من أجل التركيز على دعم أوكرانيا، وبالتأكيد سيكون معنى ذلك أنه ستفرض أعباء أكبر على موريتانيا بهذا الخصوص، من أجل البحث عن حلول بديلة، لاسيما وأنها هي القائد الفعلي للتجمع، والدولة الأقوى فيه والأكثر حرصا على استمراره، وبشكل عام فإنه يمكن القول إن نظام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني قد أظهر لحد الآن قدرة جيدة على التكيف مع ضغوط الحرب الروسية الأوكرانية.

2. التعامل مع أزمات منطقة الساحل :

لعل من أكبر معضلات السياسة الخارجية الموريتانية التي كان على الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني أن يجد لها حلا كيفية مواجهة التدهور الكبير الذي عرفته الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الساحل، فمن جهة فإن انسحاب مالي من مجموعة دول الساحل الخمس وانشغال الجيش التشادي بفرض الأمن والاستقرار في بلاده خاصة بعد اغتيال الرئيس إدريس دبي قد فرض على موريتانيا مسؤوليات أكبر، سواء فيما يتعلق بالحفاظ على ديمومة تجمع دول الساحل الخمس واستمراريتها، وهو التجمع الذي يهم موريتانيا بشكل كبير، ليس فقط لأنها هي من أسسته، أو لأنه يمكن أن يشكل أداة تنسيقية مهمة، لتنسيق جهود البلدان المنضوية تحت لوائه في مواجهتها للإرهاب، وإنما لأنه أيضا يتيح لموريتانيا أن تلعب دورا قياديا بالغ الأهمية، يصعب عليها أن تلعبه في فضاءات أخرى، مثل الفضاء المغاربي أو العربي، وهو دور يساهم في تحسين صورتها دوليا، باعتبارها بلدا مستقرا يحمل لواء مكافحة الإرهاب في محيط من البلدان الهشة.

علاوة على ذلك فإن نظام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني كان عليه أن يصمد في مواجهة ضغوط هائلة، تأتي من اتجهات عديدة ومختلفة، تدعوه جميعها إلى التدخل في مالي، فمن جهة فإنه كان على نظام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني أن يتعامل مع خطر أمني محدق، يتعلق بوجود مليشيات فاغنر الروسية على حدوده مع مالي، مما كان ينذر بإمكانية حدوث مناوشات بينها وبين الجيش الموريتاني، قد تتطور إلى مواجهة كاملة بين الطرفين، ومن جهة أخرى فإنه كان هناك ضغط كبير من الرأي العام الوطني لأن يتدخل الجيش الموريتاني في مالي، من أجل الانتقام لعمليات القتل العديدة التي طالت موريتانيين في مالي، ومن بينها عملية قتل فيها أربعة وثلاثون مواطنا موريتانيا، وقد صمد الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في مواجهة تلك الضغوط المختلفة، فاكتفى الجيش الموريتاني بحماية ومراقبة حدوده، وسلك الرئيس السبل الدبلوماسية في معالجة هذه الأزمة، كما كان رفضه قبل ذلك أن يشارك في الحصار على مالي الذي فرضته الإكواس كعقوبة منها لقادة الإنقلاب بقيادة عاصمي اكويتا، وقد برر الرئيس رفضه للمشاركة في محاصرة مالي بدواع إنسانية.

خلاصة القول هي أن نظام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني قد واجه خلال السنوات الأربع السابقة العديد من التحديات ذات الطبيعة المختلفة، حقق نجاحا كبيرا في رفع بعضها، وعرف تعثرات في رفع تحديات أخرى، بيد أن أكبر تحد سيكون على الرئيس مواجهته من الآن فصاعدا سيكون هو الحفاظ على بقاء الدولة الموريتانية في محيط من الهشاشة وانعدام الأمن، وحالة من اللايقين تعرفها معظم البلدان النامية، خاصة بلدان منطقة الساحل والدول العربية، وهو الأمر الذي يجعله مطالبا بتقوية الدولة ومؤسساتها من جهة، مع التأسيس لمجتمع مدني وسياسي قوي، وإضعاف نفوذ البنى التقليدية، والحد من دورها في الميدان السياسي.

التغطيـــــة الصحيـــــة:

إنجازات ملموسة رغم التحديات

أحمد الشيخ الرباني

تتعلق التغطية الصحية بتوفير خدمات الرعاية الصحية لمن يحتاجون إليها من أجل التصدي للفقر المدقع وزيادة الإنصاف والرخاء المشترك .

وتتيح التغطية الصحية للبلدان تحقيق الاستفادة القصوى من رأس مالها البشري الذي يشكل أقوى أصولها، فدعم الصحة هو الاستثمار الأساسي في رأس المال البشري الذي هو حجر الزاوية في أي تنمية اقتصادية.

وتعد الصحة جزءا جوهريا من أهداف التنمية المستدامة، فهي تعنى بالحماية من المخاطر والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وتوفير الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة ميسورة التكلفة.

ويمثل الحصول على الرعاية الصحية أولوية في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، لكن كثيرا من الناس في مختلف أنحاء العالم ما زالوا يواجهون مصاعب لتلبية احتياجاتهم الأساسية من الرعاية الصحية.

وتعد الصحة العقلية؛ التي غالبا ما يتم إغفالها؛ عنصرا مهما أيضا في التغطية الصحية الشاملة، نظرا لأهميتها البالغة في تمكين السكان من المشاركة بشكل فعال في مجال الإنتاج.

ويمثل تقديم خدمات صحية جيدة بتكلفة معقولة للمجتمع المحلي؛ ولا سيما للنساء والأطفال والمراهقين والأشخاص المتضررين من مشاكل الصحة العقلية؛ استثمارا طويل الأجل في رأس المال البشري.

وقد هنأ فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الطواقم الطبية لما بذلوه من جهود جبارة من أجل صحة المواطنين، داعيا إياهم لمزيد من البذل والتضحية والقرب من المواطن، وصولا إلى الهدف المحدد.

جاء ذلك خلال تغريدة له نشرها فخامته مؤخرا على حسابه على «تويتر» بمناسبة اليوم العالمي للصحة الموافق لـ7 من إبريل، مؤكدا العزم على مواصلة العمل لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وكذا تقديم خدمة نوعية للمواطنين لتحسين العناية بهم، في إطار تطوير المنظومة الصحية الوطنية.

وقد شهدت المنظومة الصحية الوطنية خلال السنوات الماضية إصلاحات جوهرية كان لها الأثر الإيجابي على صحة المواطنين، إصلاحات وضعت النظام الصحي على السكة الصحيحة رغم ما اعترضها من عراقيل حدت من تسارع انتشال النظام الصحي، ولعل من أبرز تلك العراقيل جائحة كوفيد19-، التي خيمت بظلالها على كل مناحي الحياة وشلت النظام الصحي في العالم، وظل شبحها كابوسا يقف حجر عثرة في وجه كل إصلاح وتقدم أي كان نوعه.

إلا أن الإرادة السياسية لدى الجهات المعنية ظلت متشبثة بقرار الأمل القاضي بالمضي قدما في إصلاح النظام الصحي لما له من أهمية وارتباط بصحة المواطنين، فشكلت كل الهزات والعراقيل صلابة في الموقف وتمسكا لا رجعة فيه بقرار تطوير أداء النظام الصحي ليتبوأ المكانة اللائقة به.

وفي هذا الإطار واصلت السلطات العمومية جهودها من أجل التخفيف من آثار جائحة كورونا على منظومتنا الصحية، فرصدت الإمكانيات المادية المعتبرة للنهوض بالنظام الصحي وعصرنته وتقريب خدماته من المواطنين في إطار الخطة الهادفة إلى تغطية صحية شاملة.

إن التأمين الصحي الشامل للمواطنين هو أحد تعهدات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، التي تتناغم مع التزامات بلادنا ضمن المجموعة الدولية بخصوص تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما تهدف السلطات الصحية إلى تذليل كافة العقبات ورفع جميع الحواجز لنفاذ المواطنين عموما والفئات الهشة الأقل دخلا خصوصا، إلى العلاجات الصحية الأساسية.

وقد شهد عدد المستفيدين من التأمين الصحي في بلادنا تطورا ملحوظا، حيث تضاعف من 15 في المائة سنة 2019، إلى 100 ألف مؤمن في العام 2021، بفعل الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر».

ويعمل القطاع الصحي على زيادة أعداد المشمولين بالتأمين الصحي الإلزامي عبر صندوق التأمين الصحي، من خلال التشديد على إلزامية تأمين العمال من طرف كافة المشغلين العموميين والخصوصيين، إضافة إلى تسريع إنهاء مساطر تأمين 22000 أسرة من أصل 100000 أسرة متعففة.

وفي هذا المجال يوفر قطاع الصحة حزمة من الخدمات المجانية وشبه المجانية بواسطة مجموعة من البرامج الوطنية والقطاعية في صدارتها برنامج «أولوياتي الموسع» على مستوى الصحة الذي استفادت من خدماته منذ بداية العمل به وحتى نوفمبر 2022 عشرات الآلاف من المواطنين وذلك على النحو التالي:

- الكلفة الجزافية للنساء الحوامل 145000 إمرأة، وقرابة 80000 إمرأة من أصل 160000 ولادة أي حوالي 50 في المائة سنة 2022.
- مجانية التكفل بالدواء وغرف الحجز بأقسام الانعاش بالمستشفيات على كافة التراب الوطني (23700 مستفيد).

- النقل بين المنشآت الصحية (11500مستفيد) .

إن تضافر جهود قطاع الصحة مع قطاعات أخرى ساهم في مجانية التغطية الصحية لفائدة الفئات الهشة منها، من تلك القطاعات على سبيل المثال لا الحصر قطاع العمل الاجتماعي الذي تكفل سنة 2022 بـ 4473 مريضا لدى المستشفيات الوطنية من بينهم 4473 من مرضى الفشل الكلوي و749 من مرضى الأنكولوجيا إضافة إلى 105 من المرضى غير المؤمنين في الخارج.

وفي نفس السياق فإن القطاع خصص خلال مشروع ميزانية 2023 مبلغ 490 مليون أوقية قديمة لدعم المركز الوطني لأمراض القلب ستوجه أساسا بالتشاور مع المركز وجميع الفاعلين لتخفيف سعر العلاجات لصالح الفئات الهشة.

ويتضمن مشروع المرسوم الذي صادق عليه مجلس الوزراء إنشاء وتنظيم سير عمل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تدعى الصندوق الوطني للتأمين التضامني في مجال الصحة العمومية «إنصاف»، يأتي بغية التكفل تدريجيا بجميع المواطنين الذين لا يحظون بأية تغطية تأمينية حاليا، أي حوالي 70 % من السكان، وسيؤمن هذا الصندوق خلال الفترة ما بين -2022 2024 ما يزيد على 500 ألف فرد على الأقل من المواطنين الموريتانيين، وستتواصل أهدافه إلى تأمين صحي شامل، وفي هذا المجال فإن الاستفادة من خدمات هذا الصندوق تقتضي أن يدفع المؤمن جزءا من المساهمة بينما تدفع الدولة الجزء الأكبر لولوجه إلى خدمات التأمين الصحي، كما يناط بهذه المؤسسة مهام تسيير نظام تأمين صحي طوعي، موجه أساسا وليس حصرا للعمال والمقاولين في القطاع غير المصنف بالوسطين الحضري والريفي كالعمال المستقلين والحرفيين والتجار والمنمين والمزارعين وغيرهم.

وقد أعلنت اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ التغطية الصحية الشاملة في موريتانيا أن خدمات الصندوق الوطني للتأمين الصحي ستصل إلى 500 ألف عضو، في حين ستوفر مندوبية «تآزر» التأمين الصحي لمائة ألف أسرة فقيرة إضافية

(أي ما يناهز 620 ألف شخص) خلال السنتين المقبلتين (أفق 2024).

جاء ذلك خلال اجتماع للجنة ترأسه معالي الوزير الأول محمد ولد بلال، تم خلاله استعراض تقدم مسار التغطية الصحية الشاملة الذي بدأ تنفيذه منذ 2020، وكذا طرق تمويله بشكل يضمن استمراريته.

وقد سجلت اللجنة بارتياح الاستفادة المتزايدة للمواطنين من مجمل الخدمات الصحية التي يقدمها الصندوق الوطني للتأمين الصحي، ومندوبية «تآزر» ووزارة العمل الاجتماعي.

لقد شهدت الخدمات الصحية نقلة نوعية خلال السنوات الأخيرة في إطار التطور والإصلاح من حيث الخدمات الصحية المجانية، أما من ناحية التأمين الصحي؛ والذي تسعى الوزارة بالتعاون مع قطاعات حكومية أخرى إلى تعميمه ليشمل كافة المواطنين؛ فقد شهد هو الآخر تحسنا ملحوظا، إذ تم في سنة 2019 تأمين 603 ألف شخص بنسبة 15% من مجمل السكان، كما تم في العام 2022 تأمين 1200000 شخص بنسبة وصلت إلى 30%.

ولكي تضمن الحكومة تطوير وعصرنة الخدمات الصحية الشاملة كان لا بد من التركيز على المصادر البشرية

باعتبارها الوسيلة والغاية لتقريب وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات الصحية، حيث بلغ مستوى التغطية الصحية 15 مهني لـ 10 آلاف ساكن، ووصل عدد الأخصائيين سنة 2019 ما يناهز 336، ليرتفع إلى 473 في العام 2022، أما الأطباء العامون فكان عددهم 455في سنة 2019، ليزداد بعد ذلك حتى وصل 702في العام 2022، فيما كان عدد أطباء الأسنان 80 طبيبا سنة 2019، ليرتفع إلى 142 طبيبا في العام 2022، أما الطواقم شبه الطبية فكان عددها 2700خلال العام 2019، ليصل إلى 4500 في العام 2022، ويعتزم القطاع اكتتاب 420 وحدة جديدة.

وعلى صعيد آخر؛ وتشجيعا للمصادر البشرية، باعتبارها المحرك الأساسي لعجلة النمو والتطور؛ تمت مضاعفة الرواتب الأساسية للعاملين في القطاع بزيادة 100%، وإضافة 2000 أوقية جديدة على الرواتب.

وفي مجال الأدوية؛ وحرصا من الجهات الرسمية على تصحيح الاختلالات بهذا المجال الحساس؛ عكف القطاع منذ الوهلة الأولى على تصحيح وضعية الأدوية وضمان جودتها وتوفيرها بالأسعار اللائقة للمواطنين، وقد تم في هذا الصدد تتويج جهود ضبط مسارات التوريد والتخزين والتوزيع، بإرساء نظام «ميسر» الذي وفر الأدوية الأساسية بصيدليات الوحدات الصحية الاستشفائية والقاعدية على عموم التراب الوطني، بجودة مضمونة وبسعر أقل من السعر الأصلي ب 50%.

وعلى مستوى البنية التحتية يواصل القطاع عبر خطط مدروسة تطوير البنية التحتية بعموم البلاد من خلال تشييد وتجهيز المستشفيات والمراكز والنقاط الصحية بالمعايير الدولية المطلوبة، وفي هذا الإطار ستكتمل الأشغال قريبا في مستشفيين جهويين بكل من أطار بسعة 150 سريرا وسيلبابي بسعة 150 سريرا، وتتواصل مساطر تشييد 3 مستشفيات جهوية بكل من لعيون، وألاك، وتجكجة، إضافة إلى بناء 56 منشأة صحية جديدة، منها 22 مركزا صحيا، و16 نقطة صحية من فئة «أ» و8 نقاط صحية أخرى من فئة «ب».

أما في مجال المعدات والتجهيزات الطبية؛ التي تعتبر بمثابة الدينامو الحقيقي لأي عمل طبي؛ فقد تضاعفت مركزيات الأوكسجين من1 سنة 2019 إلى 15، كما تضاعف عدد سيارات الإسعاف من 70 سيارة في العام 2019 إلى 211 سيارة إسعاف في العام 2022، كما زاد عدد أسرة الإنعاش الطبي من 38 سريرا في العام 2019 إلى 345 سريرا طبيا في العام 2022.

وتؤكد هذه المعطيات والإحصائيات الدقيقة حرص فخامة رئيس الجمهورية على تطوير النظام الصحي، وتصحيح الاختلالات الجذرية التي طالما عصفت به تفاديا لأي خلل جديد ومواصلة البناء والتنمية، انحيازا للوطن والمواطن.

ولا شك أن أي منظومة صحية يراد لها تحقيق أهداف التغطية الشاملة وصولا للمواطنين أينما كانوا، وذلك يتطلب تضافر جهود الحكومة والكوادر الطبية من ممرضين وفنيين... لتقديم تغطية صحية شاملة يشعر بها المواطن أينما كان وصولا لمجتمع سليم خال من الامراض يمتلك القوة والمهارة للقيام بواجبه المركزي في البناء والتنمية الأمر الذي سينعكس على الوطن في مجال النهضة والبناء والتطور في العقل السليم في الجسم.

يتقدم رئيس الاتحادية الموريتانية لكرة القدم وكافة أعضاء الاتحادية ومنتسبيها بأصدق التهاني إلى فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بمناسبة الذكرى الرابعة لانتخابه رئيساً للجمهورية.

الدبلوماسية الموريتانية..

التزام بالمبادئ وتطور في المشهد

بقلم / آمنة بنت خونه

تمثل الدبلوماسية جسر التواصل بين الشعوب، وهي سياسة خارجية يعتمد عليها البلد تكمن أهميتها في تنظيم البشرية وتعايشها في العالم، وعلى هذا النهج تأسست الدولة الإسلامية منذ بداية تأسيسها على احترام الرأي وتبادل وجهات النظر وإقامة العدل بين الناس بغض النظر عن أجناسهم وأعراقهم وألوانهم، فكانت دولة حضرية تهدف إلى التعايش مع غيرها من الدول، وتجسد ذلك في مكاتبات النبي، صلى الله عليه وسلم، مع الملوك، والأمراء، واستقباله للوفود، والسفراء الذي كان من نتائجه اعتراف دولة الروم، ودولة القبط بدولة الإسلام في بداية تأسيسها.

ونظرا لاستقامة منهجه صلى الله عليه وسلم وحكمته والحاجة لتنظيم البشرية وضرورة ربطها فيما بينها اتبعت موريتانيا المنهج الدبلوماسي منذ بداية نشأتها، فحصلت آنذاك على حجم دبلوماسي معتبر مع جيل التأسيس حيث كانت عضوا مؤسسا في معظم المنظمات الدولية عدا منظمة الجامعة العربية التي انضمت إليها فيما بعد.

ويشكل الموقع الجغرافي لموريتانيا جسرا يربط إفريقيا بالوطن العربي والصحراء، مما يفرض عليها العضوية في منظمات دولية مختلفة كمنظمة الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، مجموعة دول الساحل الخمس، منظمة استثمار نهر السينغال، جامعة الدول العربية، اتحاد المغرب العربي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، منظمة التعاون الإسلامي، مجموعة حوار 5+5 والمنظمة الدولية الفرانكفونية ...

وقد مثلت موريتانيا القارة السمراء والعالم العربي في المحافل الدولية، كما التزمت بمبدأ التوازن وحسن الجوار إلى جانب الالتزامات الخاصة بالأمن الجماعي بإفريقيا بالإضافة إلى كونها فاعلا محوريا في الحرب ضد الإرهاب.

ويمثل حفظ النظام والأمن في منطقة الساحل أهمية كبرى لرئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وقد تجسد ذلك بالالتزام على المستوى الإقليمي في الدور الذي تلعبه القبعات الزرقاء في حفظ السلام في جمهورية وسط إفريقيا وساحل العاج ودارفور.

ويتجسد نجاح موريتانيا على الصعيد الدبلوماسي في:

1 - على المستوى السياسي:

التزمت موريتانيا بكل المبادئ والثوابت، واحترمت كل المواثيق الدولية التي تنص على احترام شؤون الدول؛ فالتزمت الحياد الإيجابي في قضية الصحراء، ودعمت القضية الفلسطينية التي هي إحدى الثوابت حتى اليوم، وحافظت على تمثيلها في المحافل الدولية من خلال المؤتمرات والندوات.

2 - على المستوى الوطني الاجتماعي:

اهتمت موريتانيا بقضايا الجاليات في الخارج والالتقاء بهم ومناقشة أمورهم وحل مشاكلهم، بوصفهم مواطنين يستحقون العناية من طرف الدولة.

3 - على المستوى الثقافي:

حرصت موريتانيا على حضورها وتمثيلها الدولي في المهرجانات والمعارض الثقافية الدولية، وهي الآن عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي (سنة 2023).

4 - على المستوى الاقتصادي:

كانت موريتانيا حاضرة في المجال الاقتصادي، وقد حظيت بانتخابها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الذي جرى يوم 8 يونيو 2023، وهو حدث ذو أهمية كبرى للدبلوماسية الموريتانية التي التزمت طبقا لتوصيات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بضمان حضور فعال على مستوى الهيئات الدولية.

ولم تكن الأكاديمية الدبلوماسية إلا إحدى الإنجازات المهمة التي شيدتها الدولة دعما للأداء الدبلوماسي على الوجه المطلوب حيث تسعى الأكاديمية إلى بناء القدرات في القانون الدولي وتكوين الدبلوماسيين وتدريبهم ودعمهم فكريا، وهي إطار للمناقشة المباشرة والودية مخصصة لخدمة الدبلوماسية.

وعلى العموم فإن موريتانيا ظلت حاضرة في كل المناسبات الدبلوماسية الدولية متمسكة بكل الثوابت ومتابعة لكل المستجدات الأمنية والسياسية والبيئية والاقتصادية في العالم.

تهنئة

يتقدم المدير العام وكافة عمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بأخلص التهاني لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وللشعب الموريتاني بمناسبة الذكرى الرابعة لتنصيبه.

إنجازات كبيرة ومتميزة

ركيزة أساسية لنظام الضمان الاجتماعي في موريتانيا وأداة تدخل فعالة للدولة في مجال السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية ومساعدة العمالينفذ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سياسة متعددة الأوجه تهدف إلى تعزيز مجالات التدخل والتكفل بالمتقاعدين والتعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية، وتسديد المخصصات العائلية، إلخ.

وتحقيقا لأهدافه وجعل تدخله أسرع" وأكثر فاعلية قامالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتنفيذ هذه الانشطة بطريقة منظمة وحازمة بغية توفير المزيد من الخدمات لصالح المؤمن عليهم وتسهيل نفاذهم للمزيد بفضل إنشاء الوكالات الجهوية لتغطية كافة التراب الوطني بالخدمات الاجتماعية بشكلسليم يرتاح له العمال كافة حتى العاملين في المناطق البعيدة عن نواكشوط.

ومن أجل تنفيذ هذا النظام وسيره بشكل ملائم يستجيب لتطلعات المستفيدين، وضع الصندوق آلية تمكن من التكفل المحسنين في حوادث الشغل والمتقاعدين وكل من له الحق.

ووعيا منه لحجم التحديات القائمة والحاجة إلى تلبية تطلعاتالمؤمن عليهم ونظرا لمهمة الخدمة الاجتماعية الموكلة إليهمن قبل السلطات العمومية، ويوصف ذلك جزءا من خطة العمل الخمسية (2020-2024)، يعمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعيالآن على تطوير إمكاناته البشرية والمالية وتقنية وتطوير هياكله وتحسين أدائها من أجل إعطاء دفع جديد للأمن الاجتماعي خلال السنوات القليلة القادمة وترجمة لتوجيهات رئيس الجمهورية بخصوص الرعاية الصحية بشكل فعال إلى واقع ملموس.

وبفضل تجربته القوية والفريدة في مجال الضمان الاجتماعي وبأدائه المتميز نتيجة تراكم التجربة على مدى خمسة عقود وبما يتمتع به من إمكانيات مالية، تمكن الصندوق من الاستجابة وفي الوقت المناسب لاحتياجات المستفيدين من خدماته وخلق لنفسه صورة ومكانة جديرة بثبوته وأثبت أنه رافعةأساسية في سياسة الدولة في المجال الاجتماعي.

ومن بين الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها على مدى السنوات الثلاث الماضية، نذكر من بينأمور أخرى:

أولا: إعادة صياغة النصوص:

استكمال مشروع القانون ومشاريع نصوصهاالتطبيقية الاولية، المعدل والذي يحل محل القانون رقم (67.039) الصادر في 3 فبراير 1967 المتضمن إنشاء نظام الضمان الاجتماعي ويهدف التعديل إلى تحسين المزايا المقدمة للضمان الاجتماعي.

ثانيا: تحديث موارد نظام الضمان الاجتماعي

- إنجاز دراسة تشخيصية لنظام المعلومات لتحقيق مشروع رقمنة أنشطة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وقد تم بالفعل إطلاق إعلان مناقصة يتعلق بإقتناء مركز للمعلومات (DATA CENTER) بمساعدة المكتب الدولي للشغل الذي عبأ لهذا الغرض مكتبا متخصصا.
- مشروع بناء مقر جديد للصندوق في نواكشوط (R+8) واكتتاب مكتب للرقابة ومتابعة أشغال البناء وتم إجراءات الصفقة المتعلقة بهذا الموضوع في الوقت الحالي.
- ويجري حاليا ربط وكالات نواذيبو وألاك وروصو وكيهيدي وازويرات بالمقر.

ثالثا: تحسين موارد نظام الأمن الاجتماعي

من خلال رفعسقف المساهمة التي يتراوح قدرها بين 7000MRUشهريًا إلى 15000 MRU شهريًا ابتداء من فاتح يناير 2021 (مرسوم رقم 2021-186).

رابعا: تحسين الخدمات الموجهة للمؤمن عليهم من خلال:

- رفع سن التقاعد إلى 63 بدلاً من 60 سنة -إلغاء شرط سن الأرملة لتمكينها من الحصول على حقوقها
- معاش تقاعدي (استفادت من هذا الإجراء أكثر من 428 أرملة دون سن الخمسين)
- تنفيذ الزيادة بنسبة 60٪ للمعاشاتالرئيسية من فاتح يناير 2021 ، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية بهدف تحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة لا سيما في مجال الحماية الاجتماعية؛

خامسا: تعزيز قدرات تسيير المؤسسة:

- الاكتتاب من أجل تغطية الحاجيات التي تتضمنها الخطة الخمسية 2020 - 2024 للمؤسسة ل42 إطارا من مختلف التخصصات بما فيها أعضاء اللجنة المكلفة بالتحديث و26 مفتشا للأمن الاجتماعي؛
- التكوين المكثف لأعضاء لجنة التحديث حول الدراسات الحديثة التي تقوم بها الهيئات والمنظمات المتخصصة (المكتب الدولي للشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المغربي إلخ...)؛
- تكوين 31 مفتشا للأمن الاجتماعي من طرف المدرسة الوطنية الإدارة والصحافة والقضاء من بينهم مكتتبون جدد.

وفي عام 2023، يمكننا الاستشهاد بالإنجازات الرئيسية التالية كمؤشر:

زيادة العلاوات العائلية من 30أوقية جديدة شهريًا وكل طفل إلى 50 أوقية جديدة شهريًا أي بنسبة قدرها 66.67٪ اعتبارًا من يناير 2023؛

رفع الحد الأدنى للأجر من 3000 إلى 4500 أوقية جديدة ابتداء من يناير 2023

إنجاز دراسة لقطاع التنقيب التقليدي عن الذهب ليلعب دورا في التغطية الاجتماعية.

تعزيز إجراءات التحصيل والمراقبة على مستوى نواكشوط والوكالات الإقليمية.

- تعزيز الدعاوى المرفوعة والذي أسفر عن تنفيذ أوامر تنفيذية من قبل محكمة العمل ضد 9 ممن رفعت الشكاوى ضدهم؛
- إنجاز خطط هندسة لمعمار الوكالات الإقليمية (المركز والوكالات الوكالات الجهوية
- تنشيط مصلحة خدماتي لصالح المؤمن عليهم اجتماعيا يوجد مقرها بموقع روضة الأطفال التابعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بين إعدادية البنات وصوناكو.
- ربط ست وكالات جهوية بالمركز
- إطلاق مشروع رقمنة أنشطة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تنفيذا لتوصيات الدراسة التشخيصية التي تم تنفيذها بالفعل بمساعدة BIT المكتب الدولي للشغل.

وعموما فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يتجه وبكل حزم نحو إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للضمان الاجتماعي الذي يحكمه وتعزيز قدراته التسييرية وتحديث نظام المعلومات الخاص به، وتوسيع نطاق التغطية الاجتماعية، وما إلى ذلك، بحكم مهمته خدمة العامة.

المجال البيئي في موريتانيا..

جهود عملية مبذولة وبحث حثيث عن الحلول الصحيحة للمشاكل المطروحة

إعداد: عينينا أحمد الهادي

تعتبر موريتانيا واحدة من البلدان الأكثر تضررًا من موجات الجفاف المتتالية وغيرها من المخاطر المناخية في منطقة الساحل، وهو ما جعل السلطات العليا بالبلد تركز العمل على الاستغلال الرشيد لمواردنا الطبيعية دون تعريض استدامتها للخطر. وخلال السنوات الأخيرة عملت وزارة البيئة جهودًا كبيرة في المجال البيئي شملت من بين أمور أخرى متابعة الإصلاحات الهيكلية للإدارة البيئية الجيدة، ووضع استراتيجيات لتطوير وحماية القطاع وتواصل الابتكار من خلال اختيار الحلول الصحيحة لمشاكل الطبيعة.

كما عالجت إدارة البيئة العديد من جوانب الحفاظ على الطبيعة كمحاربة الجفاف والتصحر ومحاربة التغير المناخي وزحف البحر وتدهور التربة؛ فضلا عن محاربة حرائق الغابات والصيد الجائر.

ورغم هذه الجهود إلا أنه لاتزال هناك مخاوف أخرى مثل التحكم البيئي، والمساحات الخضراء في نواكشوط أو حتى التلوث والطوارئ البيئية التي تحتل مكانة بارزة في هذا التقدم الذي أحرزته الدائرة في مجال حماية النباتات والحيوانات الوطنية.

وتعتبر موريتانيا عضوا في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (CILSS)، وهي أيضا عضو مؤسس في الوكالة الأفريقية للسور الأخضر العظيم (APGMV). وهو ما سيمكن بلادنا من تنفيذ التدابير المناسبة التي من شأنها أن تنجح تدريجياً في التخفيف من المشاكل البيئية المختلفة.

ورغم أن موريتانيا من الدول المستفيدة من التنوع البيولوجي إلا أن الوضع الحالي والاتجاهات العالمية لتدهورها تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه بلدنا.

ووفقًا لبيان السياسة العامة للحكومة سنة 2022-2023، تبذل وزارة البيئة جهودًا كبيرة لمتابعة الإصلاحات الهيكلية للحوكمة البيئية الرشيدة، لا سيما من خلال الموافقة على قانون الأمن الحيوي، واعتماد تنفيذ نصوص قانون الصيد وإدارة الحياة الفطرية وتفعيل الشرطة البيئية.

وعلى المستوى التشغيلي، تمت استعادة 5000 هكتار من الأراضي المتدهورة وإنشاء 27 مزرعة زراعية متكاملة لصالح ما يقرب من 3000 امرأة في ولايات: الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابة، وتكانت، ولبراكنة، واترارزة، كما تمت أيضا استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة والتنوع البيولوجي من خلال بناء 10000 كيلومتر من الجدران الحجرية وإعادة تشجير 3000 هكتار؛ بالإضافة إلى البذر الجوي على 21500 هكتار من الأراضي المتدهورة على المستوى الوطني.

كما تم نشر برنامج تثقيف بيئي يسمى «المدرسة الخضراء» لصالح عشرات المعلمين ومئات الطلاب، فضلا عن عمليات التوعية البيئية حول عدة مواضيع لصالح موظفي الخدمة المدنية والصحفيين والطلاب وعمال مناجم الذهب وتنفيذ خطة الرقابة البيئية السنوية من خلال مراقبة 378 كيانًا، خاصة في قطاع التعدين والصناعة، تم الامتثال لـ 22 منها.

خزان كبير للتنويع الطبيعي

تشكل أراضينا الرطبة القارية والبحرية وكذلك سواحلنا تراثًا غنيًا يجب حمايته، حيث تعتبر المناطق البحرية ذات أهمية بيئية كبيرة من حيث النباتات

والحيوانات. كما تعد مناطق اتصال بين الأنواع ذات التقارب المداري والمعتدل، ما جعل الدولة تضع العديد من السياسات والبرامج للمحافظة على كافة أنواع الحيوانات والنباتات.

تقع بشكل رئيسي في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلاد، بين خطي عرض 15 درجة و 18 درجة. غالبًا ما تكون هذه الأراضي الرطبة مغمورة بالمياه العذبة، وتقع في المناطق الغرينية أو البحيرية، وأحيانًا الباليستينية، ذات الطبيعة الدائمة أو المؤقتة.

على الرغم من أن هذه الأراضي الرطبة كانت موجودة دائمًا، قبل فترة طويلة من موجات الجفاف الأخيرة في السبعينيات، إلا أن أهميتها، الاقتصادية والبيئية على حد سواء، لم يكن ملموسًا بها إلا منذ الثمانينيات استخدمتها الحكومة لتعويض النقص في إنتاج الغذاء وتلبية الاحتياجات الملحة بسبب عدد السكان المتزايد.

تعتبر الأراضي الرطبة، من الأنظمة البيئية الأساسية لحماية التنوع البيولوجي، كما أنها ضرورية أيضًا لرفاهية السكان المحليين. ومن بين أكثر النظم البيئية الطبيعية إنتاجًا من الناحية البيولوجية، ولكنها أيضًا حساسة جدًا للاضطرابات المناخية والنظام الإيكولوجي.

وتظهر الأهمية الاقتصادية للأراضي الرطبة في موريتانيا من خلال دورها كداعم أساسي لبعض الأنشطة مثل زراعة الأرز وزراعة الذرة الرفيعة ومحاصيل العلف القائمة على الأنواع الطبيعية ذات القيمة الغذائية العالية والمقبولة للغاية من قبل الماشية والجمال والمجترات الصغيرة. إضافة إلى تربية المواشي وصيد الأسماك واستغلال الحطب أو جمع الصمغ والعناب وثمار الدوم والتمور.

وإدراكًا منها لأهمية الأراضي الرطبة، فقد اتخذت الحكومة التدابير المناسبة التي من المحتمل أن تضمن المراقبة طويلة المدى واحتياجات الحفظ الحالية، حيث تم تطوير الاستراتيجيات الموضوعية والموافقة عليها من قبل الحكومة، ولا سيما الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي.

وقد اتخذت موريتانيا، ضمن التزاماتها في مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ والتصحر، إجراءات مهمة في بعض القطاعات الرئيسية، حيث تبين بعد تقييم المساهمات المحددة للقطاعات المختلفة من حيث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المستوى الوطني، أن قطاع الطاقة هو أحد أكثر القطاعات انبعاثًا للانبعاثات، وهكذا، بدأت بلادنا سياسة الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

كما تركزت جهود الحكومة في مجال الكهرباء على مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء واكتساب الخبرة في مختلف التقنيات الضرورية وخاصة في مجال الطاقة الكهرومائية حيث توجد محطتان للطاقة قيد التشغيل حتى الآن في إطار التعاون شبه الإقليمي OMVS: محطة الطاقة الكهرومائية في Manantali و Félou لهذا يجب إضافة الطاقة الشمسية الكهروضوئية بالإضافة إلى التهجين الشمسي.

لقد تجاوزت النتائج الملموسة المسجلة بالفعل التوقعات من حيث إدخال الطاقات المتجددة، ولا سيما طاقة الرياح والطاقة الشمسية، التي تمتلك بلادنا منها إمكانات كبيرة لم يتم استغلالها حتى الآن.

وتشارك موريتانيا في الجهد العالمي للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لضمان رفاهية البشرية، مما مكنها من الاستفادة من هذه الجهود المستمرة، لا سيما من خلال الحد من الهيدروكربونات المستوردة اللولبية والتي تكون باهظة الثمن وملوثة للبيئة واعتمادها على ذلك. كما مكنتها هذه الجهود من تعزيز مواردها الخاصة، وتنويع مزيج الطاقة لديها، وخفض فاتورة الطاقة، فضلاً عن الحفاظ على بيئتها.

كما شرعت بلادنا في تنفيذ التدابير المناسبة في وقت مبكر جدًا فيما يتعلق بهذه الاهتمامات المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بحماية الساحل ومكافحة تآكل السواحل والفيضانات والتوغلات البحرية...

المكتب الوطني للصرف الصحي
تعزيز جهود الحكومة لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية لموسم الامطار 2023
على مستوي مدينة نواكشوط والمدن الداخلية
"انجازات ملموسةوآفاق واعدة"

بتعليمات وتوجيهات سامية من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ول الشيخ الغزواني، وفي إطار جهود الحكومة المبذولة لمواجهة آثار ظاهرة التغيرات المناخية، قامت الإدارة العامة للمكتب الوطني للصرف الصحي بجملة من الاصلاحات تمثلت فيما يلي:

على الصعيد الإداري:

حرصا من الإدارة العامة على الإعتناء بالكادر البشري للمكتب الوطني للصرف الصحي ، تمت تسوية وضعيات العمال غير الرسميين واكتتاب مهندسين وفنيين عاليين في مجال الصرف الصحي من أجل تعزيز القدرات البشرية للمكتب والرفع من أدائه . كما قام المكتب الوطني للصرف الصحي باقتناء مقر إداري تم تجهيزه بأحدث الوسائل المكتبية واللوجستية الضرورية لتحسين أداء العمل.

على الصعيد الفني واللوجستي:

يستنفر المكتب الوطني للصرف الصحي كافة الوسائل المتاحة لديه مع بداية كل موسم خريف في إطار الخطة الوطنية لتسيير الازمات والتصدي للآثار السلبية التي تخلفها الامطار والفيضانات.

فعلي مستوي العاصمة نواكشوط:

تباشر فرق المكتب الوطني للصرف الصحي عمليات تنظيف وصيانة لشبكات تجميع المياه العادمة والمياه المطرية استعدادا لموسم الأمطار إضافة إلى صيانة محطات الرفع ومحطات ضخ مياه الأمطار. تغطي شبكة تصريف المياه المطرية مساحة 15 كلم2 من العاصمة بطول قدره 45 كلم تستفيد منها مقاطعات تيارت، لكصر وتفرغ زينه بالإضافة إلى مقاطعتي الميناء والسبخة.

أما بخصوص المناطق التي لا تغطيها شبكات تصريف مياه الامطار فيتم التدخل فيها بواسطة اسطول من الصهاريج يبلغ تعداده 33 صهريج مزودة بمضخات محمولة لشفط المياه من التقاطعات الأساسية والمناطق الحساسة في المدينة مثل المستشفيات والمستوصفات والأسواق.

وسعيا من المكتب الى التخفيف من معاناة ساكنة نواكشوط خلال موسم الامطار لهذا العام 2023، يعمل المكتب حاليا على تنفيذ أربع مشاريع أساسية:

- مشروع ربط منطقة توقف الباصات في مقاطعة تيارت بشبكة تصريف المياه المطرية بولاية نواكشوط الشمالية؛
- مشروع ربط المنطقة 1 والمنطقة 2 في مقاطعة دار النعيم بشبكة تصريف المياه المطرية، بولاية نواكشوط الشمالية؛
- مشروع بناء سد رملي لحماية منطقة "البصرة" في مقاطعة الميناء وتزويدها بمنظومة لشفط المياه، بولاية نواكشوط الغربية؛
-مشروع بناء سد رملي لحماية منطقة "الدار البيضاء" وتزويدها بمنظومة لشفط المياه، بولاية نواكشوط الجنوبية.

وتدخل جهود المكتب الوطني للصرف الصحي تعزيزا للجهود المبذولة من طرف الحكومة لمواجهة آثار الفيضانات بالشراكة مع فاعلين آخرين مثل المندوبية العامة للأمن المدني وتسيير الازمات بالتنسيق مع السلطات الإدارية والبلديات والجهات طبقا لتوصيات اللجنة العليا لتسيير الازمات التي يترأسها معالي الوزير الأول.

المدن الداخلية:

خلال السنوات الأربعة الأخيرة،تعزز دور المكتب الوطني للصرف الصحي في الداخل طبقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية وتنفيذا لبرنامج حكومة معالي الوزير الأول وذلك على النحو التالي:

مدينة روصو :

أشرف المكتب الوطني للصرف الصحي لهذا العام 2023 بالتعاون مع مشروع "مدن" على أعمال تنظيف وتفريغ وإعادة تأهيل شبكة تصريف المياه المطرية لمدينةروصوالتي يبلغ طولها 19 كلم وإعادة تأهيل محطتي ضخ المياه المطرية للمدينة.حيث أتت هذه الإصلاحات أكلها خلال الموسم الحالي الذي شهد تساقطات مطرية معتبرة بلغت70مم دفعة واحدة دون تسجيل أضرار.

مدينة كيهيدي:

نظرا لما خلفته الفيضانات القوية التي عرفتها مدينة كيهدي في الموسم الماضي 2022 وما نتج عنها من خسائر مادية وبشرية،باشر المكتب الوطني للصرف الصحي على جناح السرعةالتدخل في هذه المدينة بالتعاون مع فرق الهندسة العسكرية التي أشرفت على تنظيف المجاري وشبكة تصريف مياه الامطار وأحواض تجميع المياه المطرية داخل المدينة بالإضافة الى أعمال ترميم للحواجز الرملية المحيطة بالمدينة لحمايتها من الفيضانات.

مدينتي الاك واكجوجت:

يعكف المكتب الوطني للصرف الصحي في إطار خطة عمله لهذه السنة 2023 بالتعاونمع الهندسة العسكرية على تنفيذ اعمال صيانة وتنظيف شبكات تصريف مياه الامطار في مدينتي الاك و اكجوجت استعدادا لموسم الامطار المرتقب.

مدينتي اطاروسيلبابي:

يشرف المكتب الوطني للصرف الصحي هذه السنة 2023 على تنفيذ مشروعين لتنظيف وإعادة تأهيل وتوسعة شبكتي تصريف مياه الامطار في مدينتي أطاروسيلبابي من خلال اتفاقية انتداب عمل بتمويل من وزارة المياه والصرف الصحي.

الآفاق المستقبلية:

يعتبر مشكل الصرف الصحي التحدي الأكبر في الوقت الراهن خصوصا في العاصمة نواكشوط التي تمتاز بطبيعتها الجغرافية المستوية، وتربتها الملحية المشبعة، وانتشار أحيائها أفقيا؛ مما يشكل عائقا حقيقيا أمام تصريف مياه الامطار والمياه العادمة. ومن اجل معالجة جذرية لهذا الوضع وتامين خدمة صرف صحي عصري، أعلنت وزارة المياه والصرف الصحي منذ بداية الشهر المنصرم عن عرض إشعار باهتمام بهدف البحث عن مؤسسات كبري ذات قدرة فنية و مالية مهتمة بتنفيذ هذا المشروع العملاق للصرف الصحي على مستوي العاصمة نواكشوط بمكونتيه: صرف المياه العادمة ومعالجتها وتصريف مياه الامطار.

خمسية الاهتمام بالطبقات الهشة..

مـــن تعهـــد إلى واقع مَعيـــش

إعداد: محمد يحظيه سيدي محمد

شكل البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني منذ توليه سدة الحكم بارقة أمل لدى عامة المواطنين، خصوصا الفئات الهشة من المجتمع، لما حمل في طياته من أمل ظل يشكل عربون وفاء لدى الجميع، يراود طيفه كل مواطن متفائل، وبما أن الإرادة السياسية من لدن الجهات العليا بالبلد كانت حاضرة بقوة لتنفيذ تلك التعهدات كاملة في وقتها المحدد، انصب اهتمام حكومة معالي الوزير الأول، السيد محمد بلال مسعود على تنفيذها وفاء بالعهد وانحيازا للمواطن وتسهيلا لولوجه لكل الخدمات والتدخلات الاجتماعية الضرورية بسلاسة وانسيابية تضمن حقوقه كاملة غير منقوصة.

ومنذ اللحظات الأولى باشرت الحكومة تنفيذ تعهدات فخامة رئيس الجمهورية، التي ركزت في الأساس على الطبقات المتعففة من المجتمع وإشراكها إشراكا واقعيا وملموسا، ودمجها في الحياة النشطة، فشكل الإعلان عن المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» أولى حلقات الوفاء بالعهد إيذانا ببدء التنفيذ الفعلي لوعد طالما اشرأبت إليه نفوس المضطهدين والمهمشين من المجتمع الحالمين بغد أفضل وحاضر يلملم جراح الماضي، فباشرت المندوبية مهامها الموكلة إليها منذ الوهلة الأولى، والتي تمحورت في الأساس حول الاهتمام بالطبقات المغبونة ومد يد العون لها بكل المجالات من خلال خلق مشاريع مدرة للدخل وتمويلها، إضافة للتوزيعات المالية المعتبرة، واستفادة الآلاف من التأمين الصحي، وبناء أحياء سكنية لائقة بعموم البلاد تتوفر على كل مقومات الحياة ...الخ، لتتوالى بعد ذلك تنفيذ الخطة الحكومية الرامية إلى القرب من المواطن وتسهيل ولوجه للخدمات العمومية بكل انسيابية وسلاسة، فشاركت كل القطاعات الحكومية الأخرى في هذا المجال، كل حسب اختصاصه ومجال تدخله، وإن اختلفت طبيعة التدخل إلا أن الهدف واحد.

التدخلات الاجتماعية من خلال القطاع الصحي

أعطى القائمون على القطاع الصحي اهتماما وأولوية خاصة للطبقات الفقيرة والمتعففة من المجتمع، سعيا لتسهيل الولوج السلس للخدمة الصحية وقربا من المواطنين والمقيمين على حد سواء، واحتل التأمين الصحي باعتباره نواة الاهتمام بصحة المواطنين سنام اهتمام السلطات العليا بالبلد، فركز القطاع خلال برامجه واستراتيجياته على توفير التأمين الصحي الشامل في أفق 2030، بالتعاون والشراكة مع عدة قطاعات حكومية أخرى، وكذا بتأطير من شركائه في التنمية.

وانطلاقا من أهمية التأمين الصحي وضرورة توفيره للمواطنين خصوصا الأكثر احتياجا، شرع قطاع الصحة في استراتيجية جديدة تسعى للوصول إلى التأمين الصحي الشامل، وذلك بالتعاون مع قطاعات حكومية أخرى ليشمل كافة المواطنين، إذ قطعت هذه الاستراتيجية أشواطا هامة في هذا الصدد، ففي سنة 2019 تم تأمين 603 آلاف شخص أي بنسبة وصلت إلى 15% من مجمل السكان، كما تم في العام 2022 تأمين 1200000 شخص بنسبة وصلت إلى 30%، إضافة إلى تأمين 100 ألف أسرة فقيرة، أي ما يعادل 680 ألف شخص، كما تم في ذات السياق العمل على إطلاق خدمات الصندوق الصحي التضامني في أفق 2024 والذي سيؤمن بدوره 500 ألف شخص في أفق 2030، وهو ما سيمكن من وصول نسبة التأمين الصحي للسكان بشكل عام إلى 70%.

الصندوق الوطني للتأمين التضامني

وقد مثل إنشاء الصندوق الوطني للتأمين التضامني في مجال الصحة العمومية «إنصاف»، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 8 يونيو 2022 قفزة نوعية في مجال التأمين الصحي في البلد بشكل عام، والذي جاء بغية التكفل تدريجيا بجميع المواطنين الذين لا يحظون بأية تغطية تأمينية حاليا، ليرفع من بنسبة التأمين الصحي بحوالي 70 % من مجمل السكان، والذي سيؤمن 500 ألف شخص في أفق 2030.

وتوجد حاليا نسبة 15 % من الشعب الموريتاني مؤمنون إجباريا عن طريق الصندوق الوطني للتأمين الصحي "كنام"، بينما ثمة فئة أخرى من ذوي الدخل المحدود والطبقات الهشة تم تأمينها تأمينا خيريا عن طريق المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» وتمثل نسبة 15 %، فيما يعمل القطاع على تأمين 70 % الباقية والتي يتنزل في إطارها التأمين الصحي الطوعي "إنصاف" الذي سينصف الفئة الباقية من الشعب عموما بما في ذلك القطاع غير المصنف.

تدخلات قطاع العمل الاجتماعي

شهد قطاع العمل الاجتماعي عدة تدخلات هامة لصالح الفئات الهشة، وبحسب معلومات صادرة عن وزارة العمل الاجتماعي والطفولة و الأسرة «رسمية»، فقد تم اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين تسيير المساهمة في التكاليف المرتفعة غالبا للتدخلات الجراحية في أمراض القلب لفائدة 162 مريضا معوزا من خلال إعانة سنوية قدرها 10 ملايين أوقية جديدة والتكفل بعلاج 3695 مريضا معوزا في المستشفيات الوطنية بغلاف مالي قدره الاجمالي 20 مليون أوقية جديدة، كما تم التكفل بمصاريف حصص غسيل الكلى لفائدة 765 مريضا معوزا، بالإضافة إلى تحويلات نقدية شهرية منتظمة عبر شبكة وكالات «موري بوست» بمبلغ 146 مليون أوقية جديدة و تقديم المساعدة الاجتماعية لـ 3003 مريضا مرضا مزمنا و مرضى الأورام و الهيموفيليا، والحرائق، من خلال التحويلات النقدية الشهرية التي تصل حصة الفرد منها 1500 أوقية جديدة شهريا لمرضى الأورام، و 1000 أوقية جديدة للفرد شهريا للحالات الأخرى، كما تم توقيع اتفاقية شراكة مع شركة «موريبوست» لتسهيل شروط تسليم التحويلات النقدية و إقامة شراكة مع المركزية لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية «كامك» وفتح صيدليات خاصة بمرضى غسيل الكلى والأمراض المزمنة الأخرى، إضافة إلى التكفل الكامل بتكاليف علاج 165 مريضا، تم رفعهم إلى الخارج، ونقل المريض ومرافقه، مع مساعدة مالية قدرها 20 ألف أوقية جديدة لكل مريض، إضافة إلى تنفيذ برنامج «أضحيتي» الذي استفادت منه 400 فرد من المسنين.

ومن ناحية ترقية وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تم دعم 604 أسرة ترعى الاطفال من ذوي الاعاقات المتعددة بواسطة تحويلات نقدية شهرية منتظمة بقيمة 2000 أوقية جديدة شهريا للطفل، وتم تحديد مجموعة قدرها 256 طفلا من ذوي الاحتياجات الخاصة للاستفادة من هذا البرنامج بمبلغ إجمالي قدره 6144000 أوقية جديدة، إضافة إلى توزيع بطاقات المعاقين على 5 آلاف شخص، يستفيد 1966 منهم من التامين الصحي لدى الصندوق الوطني للتأمين الصحي، إضافة إلى اقتناء وتوزيع 880 آلة مساعدة تقنية لهذه الفئة، إضافة لتقديم مساعدة اجتماعية سنوية قدرها 9.2 مليون أوقية جديدة لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة وهي متاحة بالفعل بنسبة 100 % لصالح الاتحادية الموريتاني لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تم تقديم مساعدة اجتماعية لفائدة 138 شخصا من ذوي الاحتياجات العاجزة عن العمل وتوفير تعليم متخصص لصالح 643 طفلا وشابا من هذه الفئة، يستفيدون كلهم من منح الاستقبال، كما تم تقديم تحويلات نقدية لفائدة 10 آلاف أسرة وتمويل 3 آلاف نشاط مدر للدخل لفائدة الأسر التي بها شخص أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة و تم بالفعل توزيع 100 مليون أوقية جديدة في شكل تحويلات نقدية نصف شهرية منتظمة، كما تم إطلاق عمليتي توزيع بتاريخ 3 ديسمبر 2022 ، بمبلغ قدره 50 مليون أوقية جديدة، بما في ذلك 30 مليون أوقية جديدة على شكل تمويل للأنشطة المدرة للدخل، وتستفيد جميع هذه الأسر من التأمين الصحي المدعوم من قبل تآزر، كما يجري تشييد المباني المناسبة للمدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي، والتي تحتوي على 05 هياكل متخصصة لذوي الإعاقة المصابين بالتوحد والمكفوفين والصم وذوي الإعاقة الذهنية والتثلث الصبغي، بالإضافة إلى التكوين المهني.

وفيما يتعلق بمجال الأسرة والنوع وترقية المرأة، تم منح تمويلات للدمج لصالح 100 فتاة من خريجات مركز التكوين والترقية النسوية بمبلغ قدره 33 مليون أوقية جديدة، وتنفيذ برنامج لترقية نفاذ النساء والفتيات إلى الطلبيات والصفقات العمومية لصالح 25 مقترحا بشكل رئيسي من قبل الجمعيات النسائية ورجال الأعمال الشباب بتمويل قدره 4.4 مليون أوقية جديدة، إضافة لتمويل 150 نشاطا مدرا للدخل في المناطق الحدودية مع مالي في قرى هامد وتناها، و12 مشروعا صغيرا لفائدة عائلات الحراس الذين تم ترحيلهم من تفرغ زينة، كما تم انشاء مرصد لحقوق المرأة والفتاة، بالإضافة إلى طاولات متعددة القطاعات لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال وصندوق لتعويض تحصيل النفقة وتكوينات تأهيل لصالح 944 فتاة من خلال 14 فرعا لمركز تكوين ترقية المرأة مع استمرار تنفيذ برنامج لتمكين النساء والفتيات من خلال تمويل 500 نشاط مدر للدخل بمبلغ إجمالي قدره 28 مليون أوقية جديدة وإطلاق برنامج بكيفه لتمويل 300 مشروع صغير لصالح النساء بمبلغ إجمالي قدره 12 مليون أوقية جديدة.

أما في مجال الطفولة فقد تم العمل من خلال وضع وتنفيذ خطة استراتيجية لتنمية تأطير وحماية الطفولة الصغرى، وذلك من خلال منح 64 رخصة لافتتاح رياض اطفال ودور حضانة خصوصية و تكوين 100 معلمة للصفوف التحضيرية في المدارس العمومية بنواكشوط و تأطير الأطفال الصغار، كما تمت ترقية النظام الوطني لحماية حقوق الطفل «المجلس الوطني للطفولة، الطاولات الجهوية للأطفال، والنظم البلدية لحماية الطفل» و تتوفر جميع الولايات الآن على طاولات

حماية الأطفال، وظيفية مع دمج النظم البلدية لحماية الطفل في نظم التخطيط البلدي، كما تم تحسين الظروف المعيشية للأطفال المسجلين في الهياكل المتخصصة الخمس من خلال المنح الدراسية والكفالة المدرسية وتمويل الأنشطة المدرة للدخل لصالح مائة من أمهات هؤلاء الأطفال.

التدخلات الاجتماعية للمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر»

انصب اهتمام القائمين على المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» منذ الوهلة على تنفيذ البرامج والمشاريع التي تتخذ من المواطن أولويتها ومحور تدخلها، خصوصا المواطنين الأكثر هشاشة، باعتبارها محور الهدف، وتشمل البرامج التي تنفذها المندوبية برنامج «الشيلة» الذي تمكن من تشييد وتجهيز99 مؤسسة مدرسية، منها 75 مدرسة ابتدائية و24 مؤسسة ثانوية من بينها 16 إعدادية و08 ثانويات، بلغت الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 1.340.201.437 أوقية جديدة، إضافة إلى إنجاز وتسليم 54 مؤسسة تعليمية و22 مؤسسة في مراحل متقدمة، والتوقيع على عقود إنجاز للشروع الفوري في بناء 23 مؤسسة جديدة بمختلف أنحاء الوطن، كما يعمل البرنامج على تشييد وتجهيز53 حضانة أطفال بكافة الولايات الداخلية وتنفيذ برنامج للتغذية المدرسية شمل خلال عامه الأول «2021/2020» 59237 تلميذا بالولايات الداخلية تتولى المندوبية العامة تمويل 83.4% من التكلفة الإجمالية للبرنامج بمبلغ 119.046.671 أوقية جديدة فيما يشمل البرنامج للسنة الدراسية «2023-2022»، 66.237 تلميذا بتكلفة قدرها 106.843.900 أوقية جديدة.

وفيما يتعلق بالمجال الصحي تم تشييد مركز لغسيل الكلي بمقاطعة تيارت بولاية نواكشوط الشمالية وإطلاق برنامج للتأمين الصحي الشامل والمجاني لصالح 100 ألف أسرة متعففة مسجلة في السجل الاجتماعي بتكلفة 210.000.000 أوقية جديدة سنويا، إضافة إلى تشييد العديد من النقاط الصحية بعموم البلاد.

كما أطلقت المندوبية آلية ثلاثية الأطراف «المندوبية العامة «تآزر»، وزارة الصحة، واليونيسف» لمكافحة سوء التغذية لدى الأطفال، بتمويل من المندوبية العامة بقيمة 96.500.000 أوقية جديدة، مكنت هذه الآلية من الحصول على المدخلات والمغذيات اللازمة لعلاج سوء التغذية الحاد والمتوسط لحوالي 30 ألف طفل دون سن الخامسة، كما تم في مجالي مياه الشرب والصرف الصحي إنجاز دراسات جيوفيزيائية وهيدروجيولوجية على مستوى 141 بلدة في 09 ولايات داخلية بتكلفة إجمالية بلغت 26.892.800 أوقية جديدة، مع إطلاق برنامج لبناء وتوسعة 70 شبكة مياه للشرب في 08 ولايات بتمويل إجمالي قدره 232.334.360 أوقية جديدة، وإنجاز 141 بئرا ارتوازية لتزويد أكبر عدد من التجمعات بمياه الشرب، بميزانية تقدر بـ 183.632.030 أوقية جديدة.

وقد وقعت المندوبية صفقة لاقتناء وتوزيع 20 ألف قنينة من غاز البوتان مع آلات الطهي لصالح 20 ألف أسرة فقيرة بجميع الولايات الداخلية بميزانية قدرها 32.700.000 أوقية جديدة، كما تمكنت المندوبية من خلال برنامج «البركة» من إطلاق برنامج دعم لفائدة 451 تعاونية منتجة، تنشط في مجالات الزراعة والصيد في 12 ولاية داخلية بتكلفة إجمالية قدرها 65.758.500 أوقية جديدة، كما تم تمويل 1800 مشروع مدر للدخل بتكلفة تصل 1.813.500.000 أوقية قديمة، وإطلاق برنامج لتشييد 12 سدا في 6 ولايات زراعية بتكلفة إجمالية قدرها 229.404.189 أوقية جديدة وتنفيذ برنامج دعم واسع للزراعة المطرية، من خلال بناء 224 حاجزاً مائيا بتكلفة إجمالية قدرها 21.056.046 أوقية جديدة.

وفيما يتعلق بالمجال الزراعي، فقد قامت المندوبية العامة بتنفيذ برنامج دعم واسع النطاق للزراعة المطرية، من خلال استصلاح221 سدا تقليديا بتكلفة إجمالية قدرها 20.541.770 أوقية جديدة في عام 2021 من أصل 254 سدا تقليديا تم استصلاحها على عموم التراب الوطني خلال العام 2022.

وفي مجال النفاذ الى القروض الصغرى

أطلقت المندوبية منصة لتقديم طلبات القروض الصغيرة على مستوى جميع البلديات، وهو ما مكن من حشد 67.038 طلبا للقروض الصغرى وتم تمويل 400 قرض صغير بتكلفة 486.500.000 أوقية قديمة.

وفيما يتعلق ببرنامج «داري» الهادف إلى تمكين المستهدفين من الحصول على سكن اجتماعي في المناطق الريفية الهشة تم وضع اللمسات الأخيرة على مشروع مناقصة تتعلق بملف استشارة بشأن بناء 400 وحدة سكنية اجتماعية في المناطق الريفية على مستوى التجمعات القروية القديمة، «صبهلل في امبود، بورات في مال، إيفدجار في مونكل وماغا في باركيول، كما تم على مستوى المناطق الحضرية الهشة إطلاق برنامج لبناء 10 آلاف وحدة سكنية اجتماعية في 12 عاصمة جهوية، كما تمت مراجعة وتسوية وضعية عقود خاصة ب 7 مكاتب دراسات تم اكتتابها سنة 2021 بهدف متابعة أعمال تشييد المساكن الاجتماعية المبرمجة، واختيار الشركات بعد مناقصة متعلقة ببناء 1932 وحدة سكنية اجتماعية في 10 عواصم جهوية في الداخل، وتقديم المساعدة إلى 1183 أسرة من الحراس المرحلين من تفرغ زينة، بالإضافة إلى التمويل والإشراف على تنفيذ أعمال التوسعة وإنهاء الاشغال الخاصة بمبنى من 5 طوابق، طابق ارضي لإيواء المقر الرئيسي للمندوبية العامة «تآزر».

وفي إطار برنامج «تكافل» تم توسيع نطاق التحويلات النقدية «تكافل» و زيادة عدد الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية المتواصلة إلى 98236 أسرة فقيرة مقابل 30 ألف أسرة في السابق، ويشمل هذا العدد جميع بلديات البلد باستثناء بلديات نواكشوط، وقد زاد المبلغ الربع السنوي المخصص لكل أسرة من 1500 أوقية جديدة إلى 2200 أوقية جديدة، ووصل المبلغ المنتظم، الذي شرع في توزيعه بالفعل من أغسطس 2019 حتى يونيو 2022 غلافا ماليا قدره 1.317.466.600 أوقية جديدة، إضافة إلى تنفيذ عملية الدفع للربع الثالث من سنة 2022 بغلاف مالي قدره 216.666.200 أوقية جديدة.

وفي إطار تعزيز التصدي للصدمات خلال فترات القحط قامت المندوبية بالمساعدة في التصدي للصدمات لصالح 13.751 أسرة بواسطة برنامج تكافل بلغت تكلفته الإجمالية المحول 104.327.600 أوقية جديدة، منها 14.419.550 أوقية جديدة مبرمجة لمساعدة 4000 أسرة خلال فترة القحط للسنة 2022و مساعدة 40.969 أسرة من خلال مكونة «المعونة» في 2019 و2020 و2021 بغلاف مالي قدره 7.892.363 أوقية ومساعدة 65.000 أسرة متضررة من انعدام الأمن الغذائي خلال سنة 2022 عبر مكونة المعونة لسنة 2022 بغلاف مالي قدره 674.700.000 أوقية جديدة.

ومساهمة منها في التصدي لتداعيات الموجة الأولى من جائحة كوفيد-19 عام 2020 قامت المندوبية العامة بمساعدة 186.292 أسرة فقيرة موزعة على جميع مناطق البلد بمبلغ 419.157.000 أوقية جديدة وخلال التصدي للموجة الثانية من هذا الوباء قدمت المندوبية العامة مساعدات ل 210.000 أسرة فقيرة موزعة على جميع مناطق البلد بمبلغ 472.500.000 أوقية.

كما تم في إطار التصدي لهذه الجائحة تحويل مبالغ نقدية بلغت 2.025.000 أوقية جديدة لصالح 300 أسرة تأثرت بإغلاق الحظيرة الوطنية لجاولينك خلال سنة 2021، دعم بمبلغ 2.000.000 أوقية جديدة لصالح 740 فنانا موسيقيا متأثرين بأزمة كوفيد19-، خلال عام 2021 ومساعدة 1000 أسرة متضررة من الفيضانات ببلدة عدل بكرو خلال العام 2020 بمبلغ 2.250.000 أوقية جديدة، ومساعدة 1.183 أسرة من الحراس المرحلين من تفرغ زينة بمبلغ 5.323.500 أوقية جديدة.

وفي إطار التحويلات النقدية الدائمة قدمت المندوبية العامة أكثر من 40 مليار أوقية قديمة لصالح الأسر المتعففة في جميع ولايات الوطن، كما قامت المندوبية العامة من خلال برنامج التموين بالتعاون مع الجيش الوطني خلال العام 2020 بتوزيعات مجانية لسلات غذائية لصالح 20.200 أسرة في نواكشوط.

كما وفرت المندوبية التموين المتواصل لصالح 1750 دكانا من دكاكين برنامج التموين الذي يغطي جميع الولايات، من خلال توريد 84.579 طنا من المنتجات الغذائية بتكلفة إجمالية قدرها 1.718.910.181 أوقية لسنتي 2020 و2021 والتموين المتواصل لصالح 1750 دكانا من دكاكين برنامج التموين الذي يغطي جميع الولايات في سنة 2022 وتنمية مخزونات الأمن الغذائي القروية وبنوك الحبوب وإنشاء 97 لجنة تسيير مخزونات الأمن الغذائي القروية في تكانت وأدرار وتوقيع اتفاقية مع مفوضية الأمن الغذائي لتكليفها باقتناء المنتجات الغذائية ونقل وتموين مخزونات الأمن الغذائي للقرى المعنية.

كما تمت تنمية مكونات نظام المعلومات المتكامل بما يسمح ببرمجة وتخطيط ومراقبة وتقييم أنشطة جميع برامج المندوبية العامة وإنجاز جمع البيانات المتعلقة بجميع الأسر المقيدة في السجل مع نهاية عمليات الاستهداف.

قطاع الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي

وبما أن العمل الحكومي متداخل ومكمل لبعضه البعض، فإن وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي كانت حاضرة بقوة من خلال بناء وتشييد المدارس والمستشفيات والمراكز والنقاط الصحية بعموم البلاد، إضافة إلى بناء الوحدات السكنية التي تستهدف بالأساس المواطنين الأكثر هشاشة من المجتمع، فشكل تضافر جهود القطاعات المعنية بالعملية عامل قوة ساهم إلى حد كبير في التسريع من وتيرة العمل خدمة للمواطنين الأكثر احتياجا.

ولئن شكل تضافر جهود القطاعات الحكومية عاملا أساسيا في التسريع من وتيرة الإنجازات التي تحققت في هذا المجال بشتى الأصعدة والتي لامست حياة المواطنين على امتداد التراب الوطني، إلا أن البعض يرى أن ثمة نواقص جوهرية لا زالت قائمة بحاجة إلى لفتة من لدن الجهات العليا بالبلد لتسويتها، رغم أن اهتمام الحكومة منصب على تلبية كافة مطالب المواطنين والاهتمام بهم، خاصة الطبقات المهمشة إذ أنه قناعة راسخة لدى فخامة رئيس الجمهورية وقرار لا رجعة فيه إشراكا للمواطن أيا كان وخدمة له ولوطنه.

موبيتل
صيب
أنترنيت
عالي السرعة
في خدمة
الإزدهار الإقتصادي
Moov-Mauritel.mr

الوكالـة الوطنيـة للإحصـاء والتحليـل الديموغرافي والاقتصادي

الوكالة الوطنية للإحصاء
و التحليل الديموغرافي و الإقتصادي
ANSADE

الوكالـة الوطنية للإحصاء، جهـود حثيثة في خدمة التنمية

تعتبر الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي بموجب المرسوم رقم 2021027 الصادر بتاريخ 25 فبراير 2021، مؤسسة عمومية ذات طابع اداري. تم إنشاؤها في فبراير 2021 بعد دمج المكتب الوطني للإحصاء سابقا مع المركز الموريتاني لتحليل السياسات. ويهدف هذا الإصلاح إلى تحويل الجهاز المركزي للنظام الإحصائي الوطني إلى قطب امتياز علمي متخصص في مجالات الإحصاء والتحليل الاقتصادي والديمغرافي والاجتماعي، بحيث يشكل حجر الزاوية في خدمة التخطيط.

وبشكل عام، فإن الوكالة الوطنية للاحصاء، تشكل أداة فعالة في خدمة التخطيط وهي بذلك مسؤولة عن ضمان تنسيق النظام الوطني للإحصاء، والسجام ومواءمة التصنيفات والمفاهيم، وإنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية وفقًا للمعايير المتفق عليها دوليا، وبصفة خاصة،

- تخطيط أنشطة الوكالة الوطنية للإحصاء، لرسالة مهام من السلطة الوصية، تحدد المؤشرات التي تشكل الأساس لتقييم أداء الوكالة؛
- يتم الاختيار لمناصب المسؤولية (المستشارون، المديرون، رؤساء المصالح) بعد إعلان عن المنافسة لملئ الوظائف؛
- وقد تم تشكيل لجنة علمية داخل الوكالة الوطنية للإحصاء، مكونة من شخصيات علمية مرجعية رفيعة المستوى، تقوم بتقديم المشورة الفنية والمنهجية والتحليلية والبحثية في المسائل الإحصائية؛
- يخضع موظفو الوكالة الوطنية للإحصاء لأحكام قانون العمل والاتفاقية الجماعية، مع عدم التقيد بالأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها؛
- تتكون موارد موازنة الوكالة الوطنية للإحصاء، من دعم الميزانية العامة للدولة، وجزء من المدخرية الإحصائية بالإضافة إلى عائدات الخدمات التي تقدمها الوكالة.

1. المهام الرئيسية للوكالة

- جمع ومعالجة ونشر البيانات الإحصائية؛
- القيام بإنجاز أنشطة معالجة البيانات وتحليلها، لدعم اتخاذ القرار التي تقع تحت إشراف الوحدات الخاضعة لوصاية الوزارة المسؤولة عن الاقتصاد؛
- تنسيق النظام الوطني للإحصاء، ومواءمته مع المعايير المتفق عليها؛
- القيام بالعمل التحليلي والبحث العلمي من خلال إجراء الدراسات التحليلية والمساهمة في الجهد الوطني في مجال البحث العلمي؛
- المساهمة في تعزيز قدرات شركاء النظام الوطني للإحصاء، من خلال دعم تنظيم التكوين الأولي والمستمر للموظفين العاملين في مجال الإحصاء والديموغرافيا وتعزيز البحث ونشر الثقافة الإحصائية.

2. أهم إنجازات الوكالة:

في إطار تعزيز إنتاج إحصاءات ذات جودة مطابقة للمعايير الدولية تلبي احتياجات المستخدمين من حيث متابعة وتحليل الظرفية الاقتصادية؛

- تعزيز نظام متابعة الأسعار وتوسيع نطاق التغطية من خلال النشر المنتظم للمؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك ومؤشر تكلفة مواد البناء وجمع بيانات أسعار الجملة الخاصة بالسلع الأساسية؛
- إنتاج وتوزيع مذكرات ونشرات فصلية عن الظرفية الاقتصادية الوطنية، المذكرة الفصلية للتجارة الخارجية؛
- إنتاج نشرة فصلية عن نشاط المؤسسات الصناعية (ipi) من قاعدة بيانات محدثة للمؤسسات الحديثة؛

في مجال تحديث نظام خاص لإنتاج الحسابات الوطنية، شرعت الوكالة الوطنية للإحصاء، بتنفيذ مشروع هام من خلال إنتاج سلسلة الحسابات الوطنية السنوية من 1998 إلى 2021 وفقًا لنظام المحاسبة الوطني الجديد (SCN 2008) وتفعيل آلية لإنتاج الحسابات الوطنية الفصلية بمشاركة مختلف الإدارات القطاعية المنتجة.

فيما يتعلق بإنتاج الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والإحصاءات المتعلقة بالحكامة، انجزت الوكالة الوطنية للإحصاء، العديد من العمليات الإحصائية والدراسات السوسيو اقتصادية والديموغرافية، بما في ذلك:

- انجاز الحملة العامة لخرائط للتعداد العام الخامس للسكان والمساكن والذي سيمكن من تحديث الوثائق والوسائط الرقمية ذات المرجعية الجغرافية. كما أنها ستمكن من تقديم معلومات جغرافية أخرى لتطوير وتحسين محتوى وأداء نظام المعلومات الجغرافية الخاص بالوكالة الوطنية للإحصاء، مما سيسمح بإنتاج ملفات خرائط نهائية دقيقة ستكون متاحة للعمال الميدانيين للتعداد 2023؛
- اعداد تقرير المسح الديموغرافي والصحي (EDSM 2019 -21)، ويهدف بشكل اساسي الى تقديم تقديرات محدثة للمؤشرات الضرورية في المجالين الديموغرافي والصحي، مما سيسمح بمتابعة وتقييم البرامج المنفذة وتصميم مبادرات جديدة للسياسة العمومية في موريتانيا؛
- مسح مؤشرات تقديم خدمات التعليم في موريتانيا (SDI 2022) ويهدف هذا المسح إلى تحديد العراقيل التي تعترض تقديم خدمات التعليم وتؤثر على جودته ومخرجاته؛
- اعداد مؤشر وطني للفقر متعدد الأبعاد يهدف إلى إجراء تقييم دوري لتأثير السياسات المنفذة من اجل تحسين الظروف المعيشية للسكان.

في مجال تعزيز الإنتاج الإحصائي وإثراء النقاش العام ودعم القرار، انجزت الوكالة الوطنية للإحصاء، سلسلة من الدراسات بما في ذلك:

- دراسة وطنية حول الصحة والتغذية والفقر في موريتانيا.
- دراسة وطنية حول حماية الأطفال.
- دراسة عن محددات التضخم في موريتانيا.

3. التوقعات

- تعتزم الوكالة الوطنية للإحصاء، انجاز التعداد العام الخامس للسكان والمساكن 2023 (RGPH) وقد تم إعداد منهجية في إطار انجاز التعداد العام الأول للثروة الحيوانية (RGE) في أفق 2024 بالتعاون مع وزارة التنمية الحيوانية ومنظمة الأغذية والزراعة.
- تفعيل نظام متابعة دائم لسوق العمل من خلال مسح فصلي حول الشغل.

الاقتصاد الموريتاني 2019-2023

مؤشرات التحسن في الأداء وآفاق الانفتاح على الشراكات والتمويلات الدولية

إصلاحات هدفها تحقيق نهوض اقتصادي قادر على إيجاد فرص للعمل وإيجاد قيمة مضافة

بقلم: الطالب ولد إبراهيم

كغيره من اقتصادات دول العالم يحاول الاقتصاد الموريتاني النهوض من كبوة تداعيات أزمة كورونا، من خلال خطط وبرامج اقتصادية تستهدف العمل على تثمين الموارد وتنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية، والاستغلال الأمثل للموارد والمؤهلات الذاتية التي يتوفر عليها البلد والانفتاح على الشراكات الدولية.

وتأثرت موريتانيا بشكل كبير بانعكاسات الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19، وقد ساهمت الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الحكومة في التخفيف، إلى حد ما، من آثار الصدمات الناجمة عن هذه الأزمة.

من بين هذه الإجراءات تصميم سياسات عمومية تمكن من إيجاد حلول مبتكرة وواعدة بتحقيق تحقيق نمو اقتصادي شامل.

وتم في إطار التصدي لتلك التداعيات القيام بعدة إجراءات في السنوات الأخيرة في مجال التخطيط وتسريع وتيرة الإصلاحات بهدف تحسين مناخ الأعمال وممارستها، وتطوير الاستثمارات الخاصة (الوطنية والاجنبية)، وتحسين الحكامة الاقتصادية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حديث المؤشرات

واستطاع الاقتصاد الموريتاني خلال الأربع سنوات الأخيرة، رغم الظروف الاستثنائية عالميا، تحقيق نسبة نمو جيدة خصوصا في السنتين الأخيرة عندما قفز هذا المعدل من3.9 % سنة 2021 إلى 5.3 % في 2022، وتوقعات بنسبة نمو في حدود 4.3 %.

وإلى جانب النجاحات والمكاسب الاقتصادية التي عبرت عنها نسبة النمو السنوي المعتبرة للناتج الوطني، حقق الاقتصاد الوطني تباطؤا في نسبة التضخم الذي سجل تراجعا من 12 % سنة 2022 إلى 9 % في 2023، بحسب الانزلاق السنوي.

أما معدل البطالة فتراجع من 11.3 % سنة 2021 إلى 11.1 % سنة 2022، كما حققت موريتانيا نسبة ولوج للمياه بلغت 72 سنة 2022 بدل 65 سنة 2019، بينما وصلت نسبة ولوج المواطنين إلى الكهرباء نسبة 54 % خلال العام 2022.

ومن بين الأرقام التي تثبت التحسن في الأداء الاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال السنوات الأربع الأخير تمويل 10 آلاف وحدة لتشغيل الشباب، وتوظيف 16 ألف و400 عنصر خلال السنوات الأربع الماضية في القطاع العمومي.

هذا إلى جانب تحسن في نتائج التقييم الاقتصادي الخاص بموريتانيا في مجالات أخرى مثل محاربة الفساد، ومناخ الأعمال، والقطاع الصناعي، والميزان التجاري.

ومع النتائج المحققة، وفق المؤشرات، كثمرة للسياسة الاقتصادية تمكنت موريتانيا مع بداية السنة الجارية من تحقيق انجاز مهم في مجال شراكاتها الاقتصادية والمالية الخارجية بولوجها لأول مرة إلى برنامج مؤسسة تحدي الألفية الخاص بدعم الدول النامية من طرف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان ثمرة لنجاحات ديبلوماسية بالغة الأهمية تزامنت مع زيارة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية.

ويتيح البرنامج المذكور لموريتانيا مزايا هائلة في مجال الحصول على القروض والهبات المالية من المؤسسات الأمريكية وهو ما من شأنه تنويع مصادر تمويل الاستثمارات الموريتانية في عدة مجالات جذبت رؤوس أموال ضخمة إلى شرايين الاقتصاد الموريتاني، مما سينعكس في تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وتأتي هذه النتائج المحققة وفي المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني ثمرة لجهود تنمية وتثمين القطاعات الإنتاجية والآفاق المنتظرة مع دخول مرحلة استغلال الغاز الطبيعي المتوقع نهاية العام الجاري، في مشروع «آحميم» المشترك.

هذا إلى جانب النتائج الواعدة كذلك في مجال الطاقة وعلى رأسها مشروع الهيدروجين الأخضر المدعوم بـ 40 مليار دولار وهو ما جعله أكبر تمويل في إفريقيا سنة 2022.

كما يضاف إلى ذلك الفرص المغرية للاستثمار في مجالات السياحة والزراعة والصيد البحري والتعدين وهي قطاعات تعتبر اليوم من من بين أكثر القطاعات جاذبية للاستثمار في موريتانيا.

خطط وسياسات تنموية

بالرغم من انكماش النشاط الاقتصادي سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، وما تلاها من أزمات عالمية أخرى مثل تداعيات حرب أوكرانيا استطاعت تعزيز مكاسبها في مجال الاستقرار الاقتصادي الكلي ما جعلها قادرة على مواجهة الظروف الطارئة والإسراع بتنفيذ البرامج الاقتصادية المرسومة.

وهكذا تسعى موريتانيا إلى أن تعتمد على مواردها ومؤهلاتها بالتعاون مع شركائها الوطنيين والدوليين بناء اقتصاد متنوع وقادر على مواجهة الصدمات، وذلك في إطار تنفيذ خطة الاقتلاع الاقتصادي التي يصل غلافها المالي حوالي 24.2 مليار أوقية جديدة (حوالي 652 مليون

دولار).

وتتمثل أهم الإنجازات التي تحققت في إطار تنفيذ هذه الخطة في قدرة موريتانيا على العبور الآمن من أزمة كورنا عبر استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتحيين برنامج الاستثمارات العامة - 2022 2024.

ويتمحور هذا البرنامج الواعد حول ستة مرتكزات: هي تنمية البنى التحتية الداعمة للنمو وتحسين العرض الاجتماعي ودعم الطلب، وتثمين مقدرات القطاعات الإنتاجية والتعجيل بتحقيق الاكتفاء في مجال الغذاء.

ومنها كذلك دعم القطاع الخاص المصنف وغير المصنف، وتشجيع وخلق فرص العمل، والحكامة وتنفيذ البرنامج بالإضافة إلى بنود متفرقة.

وحول أهم الاتفاقيات خلال الفترة ما بين أغسطس 2019 ونهاية يونيو 2022 تم توقيع 105 اتفاقية تمويل بلغت قيمتها أزيد من 78 مليار أوقية جديدة، تمثل 49 % منها قروضا ميسرة (ما قيمته 36.6 مليار)، و51 % مساعدات (أي ما يعادل 379 مليار أوقية جديدة).

ومكنت السياسات التي انتهجتها وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة من تحقيق العديد من الإنجازات في المجالات التي تشمل التخطيط والسياسات الاقتصادية؛ والتعاون وتعبئة التمويلات؛ إضافة إلى مجال ترقية الاستثمارات والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ والمتابعة والتقييم والإصلاحات؛ ثم مجال إنتاج وتحليل البيانات الإحصائية؛ فمجال تحسين تسيير الحكامة الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية ودعم القدرة الشرائية.

كما انطلق بنجاح خلال السنوات الأربع الماضية مسار أهم مشروع ظل إنجازه متباطئا في السابق، وهو تمويل مشروع تزويد مدينة كيفه بالماء الصالح للشرب انطلاقا من قري نهر السنغال، وهو من المشاريع الهيكلية الكبرى التي راهنت عليه الدولة.

وسيغذي هذا المشروع مناطق واسعة من الوطن تشمل 92 تجمعا قرويا من المتوقع أن يبلغ سكانها 60000 ساكن في أفق 2050.

وتبلغ كلفة هذا المشروع 317 مليون دولار أمريكي تعهد بها الممولون المشاركون في الطاولة المستديرة التي نظمت لهذا الغرض يوم 15 نوفمبر 2021 بنواكشوط، وتم مؤخرا يوم 28 يونيو 2022 التوقيع على حصة الصندوق السعودي للتنمية في تمويل هذا المشروع والبالغة 100 مليون دولار.

وفي إطار المكاسب والإنجازات التي تحققت كحصيلة اقتصادية في الأربع سنوات الأخيرة تم في العام الماضي تنظيم طاولة مستديرة بمدينة النعمة حول استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لولاية الحوض الشرقي.

وقد مكنت هذه الطاولة المستديرة من تعهد الشركاء الفنيين والماليين بتمويل هذه الاستراتيجية بغلاف مالي قدره 118 مليون دولار أمريكي.

وفي إطار هذه الحصيلة لا بد أيضا من الإشادة بالاتفاق مؤخرا على تخفيف أعباء الديون الخارجية لموريتانيا والحرص على الحصول على القروض المسيرة، بالإضافة إلى ما اتفق عليه فيما يتعلق بمعالجة وتسوية ديون دولة الكويت الشقيقة المتراكمة منذ عقود.

ومن شأن تسوية هذا الملف أن يعود بالنفع على موريتانيا ويفتح أمامها آفاقا واسعة من خلال القدرة على الاستدانة في المستقبل وتعزيز الثقة لدى الدائنين حيث نقدر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام الآن، بأقل من 50 %.

مواكبة لخطط النهوض بالأداء الاقتصادي تطلب كذلك العمل المستمر على متابعة تقييم مشاريع التنمية، حيث تم اعتماد مقاربة لتحسين أداء وتيرة تنفيذ المشاريع.

كما تم أيضا العمل على تنفيذ خطط النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال تصميم وتفعيل مشاريع الشراكة بين القطاعين والمساهمة في تعزيز التشاور بين الدولة والقطاع الخاص بالإضافة إلى رسم وإدارة وتنسيق الإصلاحات الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال وترقية القطاع الخاص ومتابعة هذه الإصلاحات بالتعاون مع الجهات المعنية ومنذ إحداثها.

كما جرى أيضا في هذا الإطار مراجعة القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والنصوص المطبقة له، واعداد محفظة مشاريع جاهزة للتمويل بالشراكة بين القطاعين.

وفيما يتعلق بترقية الاستثمارات الخاصة والتشغيل تم تسجيل حوالي

17 مليار أوقية جديدة كاستثمارات مصرح بها وإحداث 12892 مؤسسة ساهمت في توفير آلاف فرص العمل منها 5459 فرصة عمل مباشرة دائمة و12008 غير دائمة.

السنة	معدل النمو الاقتصادي (%)
2019	4.5
2020	0.9-
2021	2.4
2022	5.3
2023	4.3

تحفيز الانتعاش الاقتصادي

تتطلب عملية صيانة الإنجازات والمكاسب الاقتصادية استمرار تبني سياسات تحفز الانتعاش الاقتصادي، وتحقق الهدف المنشود للمحافظة على زخم النمو والتحسن في المؤشرات.

إصلاحات يجب أن تشمل من بين أمور أخرى عصرنة الإدارة الضريبية وتعزيز تسيير المالية العمومية؛ والتسيير الأمثل لميزانية وزيادة الإيرادات المحلية، وزيادة كفاءة الإنفاق العمومي.

كما يجب أن تشمل الإصلاحات محاربة الفساد، من أجل المحافظة على موارد الدولة عبر تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وتمهين هيئات الرقابة.

ومن شأن هذه الإصلاحات تحقيق نهوض اقتصاد قادر على إيجاد فرص العمل وللقيمة المضافة؛ وإرساء بيئة ملائمة لتعزيز الحكامة والشفافية، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتحرير المبادرات، واستغلال المقدرات الاقتصادية الوطنية.

ترقية الاستثمارات

يعتبر الاهتمام بترقية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات خيارا واعدا، على أساس أن الأولى أفضل وسيلة لترشيد وإعادة توجيه

الموارد العمومية حسب الحاجة أما الثاني فهو الأداة المثلى لخلق المزيد من فرص التشغيل على المدى القصير وزيادة مداخيل الدولة على المديين المتوسط والبعيد.

ولتشجيع الاستثمارات الخصوصية، أنشأت الوزارة وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا في دجمبر 2020.

وقد سجلت الوكالة منذ إنشائها حتى الآن حوالي 17 مليار أوقية جديدة من الاستثمارات المصرح بها.

كما ساهم تفعيل الشباك الموحد وتبسيط إجراءاته بشكل ملموس في تشجيع ريادة الأعمال، الأمر الذي تجسد في إنشاء أكثر من 12892 شركة، وتوفير آلاف فرص العمل منها 5459 فرصة عمل مباشرة دائمة و12008 غير دائمة.

ومن أجل ترقية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، توخت الوزارة وضع إطار مؤسسيي ملائم من خلال استحداث مديرية عامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بمقتضى المرسوم رقم 2021-028 الصادر بتاريخ 03 مارس 2021.

وتتمثل المهام الأساسية لهذا الجهاز في: النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص كصيغة لتمويل الاقتصاد وخلق مناخ ملائم لتطويرها، والمساهمة في تعزيز التشاور بين الدولة والقطاع الخاص؛ وتصميم وقيادة وتنسيق الإصلاحات الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص ومتابعة تنفيذ هذه الإصلاحات بالتشاور مع الجهات المعنية؛ ثم الإسهام في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتحسين جاذبية الاقتصاد الوطني.

ومنذ إنشائها، قامت المديرية العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالعديد من النشاطات شملت مراجعة القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والنصوص المطبقة له؛ وإعداد محفظة مشاريع تعتمد في تمويلها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص من بينها: مشروع الطريق السريع الرابط بين نواكشوط وبوتلميت؛ ومشروع بناء أقطاب إدارية؛ ومشروع تخزين المواد البترولية بنواكشوط ونواذيبو.

ومنها كذلك: مشروع المساكن الاجتماعية بنواكشوط؛ مشروع المركب المندمج لإنتاج السكر؛ ومشروع المجمعات الزراعية؛ وكذلك مشروع معالجة المياه المستعملة في قطاع الصيد بنواذيبو؛ بالإضافة إلى مشروع توفير المياه الصالحة للشرب لمنطقة الشمال؛ ومشروع الولايات الخمس لتوفير الخدمة العمومية للماء في الوسط الريفي (ولايات: الحوض الشرقي والحوض الغربي ولعصابة وكوركل وكيديماغا)، ثم مشروع المياه العميقة بنواذيبو.

الممارسة السياسية في ظل التهدئة والتشاور

إعداد/ محمد العتيق

مع هبوب رياح الديمقراطية في العالم بداية تسعينات القرن الماضي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، لم تكن البلاد بمعزل عن الظروف التي دفعت بأغلب بلدان العالم الثالث لركوب الموجة، وبإيعاز من نادي باريس قرر النظام الحاكم آنذاك تطبيق الديمقراطية، فبدأت الأحزاب السياسية تتشكل، وعرفت البلاد لأول مرة الانتخابات التعددية إلا أن الفرقاء السياسيين لم يفلحوا في إدارة خلافاتهم في إطار الديمقراطية وظل البلد يراوح مكانه في مربع الأزمات والانسداد السياسي، ففي كل مرة كان الكي بنار الانقلابات العسكرية هو الحل.

وبعد عشر سنوات من التجاذبات السياسية وغياب مبدأ التشاور وإثر تداول سلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع اعتلى السيد محمد ولد الشيخ الغزواني كرسي الرئاسة ليسلك نهجا سياسيا جديدا وعد به في حملته الانتخابية مطبقا مبدأ التشاور الفردي بينه وبين كافة الأحزاب السياسية لتدخل البلاد معه في جو توافقي غير مسبوق، فمنذ أيامه الأولى في الرئاسة بدأ في لقاءات فردية مع رؤساء أحزاب المعارضة للتشاور معهم حول الشأن العام؛ الأمر الذي بدد الخوف من الانفراد بالسلطة، وطمأن الشركاء السياسيين، وأعطى إحساسا بأن رئيس الجمهورية يقف على نفس المسافة من الجميع ليتوج هذا التوافق بتشاور سياسي بين وزارة الداخلية واللامركزية والأحزاب السياسية.

التشاور أساس للعمل المشترك

في الخامس من شهر يوليو من العام الماضي وجه معالي وزير الداخلية واللامركزية دعوة إلى السادة رؤساء الأحزاب السياسية لحضور اجتماع بمباني الوزارة سيعقد بعد أسبوع من تاريخ الدعوة بغرض المشاركة في تشاور ينظم بين الحكومة والأحزاب السياسية، يهدف إلى تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة ومقنعة وذات نتائج مقبولة من جميع الأطراف، وحضر الاجتماع 22 حزبا سياسيا من أصل 25 حزبا مرخصة، وقد تفاعلت إيجابيا الأحزاب السياسية المشاركة معارضة وموالاة مع التشاور المعلن عنه، وحرصت على مواكبته ونجاحه والمشاركة في جميع ورشاته.

ووفقا لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأول، وجه معالي وزير الداخلية واللامركزية يوم 18 - 07 - 2022 رسائل إلى السادة رؤساء الأحزاب يطلب منهم مواقفهم وآراءهم بخصوص المواضيع التالية:

- الإطار القانوني؛
- اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛
- إعداد اللائحة الانتخابية؛
- الحالة المدنية.
- وإضافة كل ما يرونه مناسبا لطرحه للنقاش مع تذكيرهم بضرورة تقديم مقترحاتهم خلال 15 يوما، كما هو متفق عليه.

بفضل الجهود المبذولة من طرف الوزارة والأحزاب السياسة التحق حزبان من الأحزاب الثلاثة التي غابت عن الاجتماع الأول بالتشاور.

وبعد تلقي الوزارة ردود كافة الأحزاب المشاركة في التشاور، نظمت يوم 10 - 09 - 2022 تحت رئاسة السيد الأمين العام لوزارة الداخلية واللامركزية اجتماعا للجنة الصياغة التي تضم أطرا وخبراء من الوزارة ورؤساء وممثلي 24 حزبا سياسيا من أصل 25 حزبا معترفا به. وبهدف تسهيل جلسات النقاش واختصارا للوقت، قدمت الوزارة ملخصا لردود كافة الأحزاب بالإضافة إلى أوراق فنية وقانونية حول مختلف نقاط النقاش تساعد السادة رؤساء الأحزاب السياسية وممثليهم في

اتخاذ القرارات المناسبة.

وبعد نقاش عميق وحاد بين كافة الفرقاء بخصوص موضوع النسبية، تعذر الوصول إلى توافق حولها، ترأس معالي الوزير جلسات نقاش يومي 15 و16 سبتمبر 2022 وبحضور السادة رؤساء الأحزاب السياسية، حيث قدم السيد الأمين العام تقرير فريق العمل الثلاثي والنتائج التي تم الوصول إليها.

ومواصلة للنقاش الذي بدأ، عرض السادة رؤساء الأحزاب بحضور السيد الوزير آراءهم حول مختلف نقاط النقاش خاصة موضوع النسبية، ونظرا لتباين وجهات النظر في الموضوع، التزم معالي الوزير برفع تقرير لفخامة رئيس الجمهورية حول الآراء المعبر عنها والتماس توجيهات فخامته من أجل إيجاد حل توافقي يقرب وجهات النظر ويرضي جميع الأطراف.

وفي يوم السبت الموافق 17 – 09 – 2022 دعا السيد الوزير السادة رؤساء الأحزاب السياسية وعرض عليهم مقترحات فخامة رئيس الجمهورية لحلحلة كافة مواضيع الخلاف، حيث قوبلت اقتراحات فخامة رئيس الجمهورية بالقبول والمباركة من جميع السادة رؤساء الأحزاب السياسية.

مخرجات التشاور

بعد أيام من النقاش المستمر انتهى التشاور مُسفرا عن وثيقة وقع عليها الطرفان نصت على التحضير التشاركي للانتخابات النيابية والجهوية والبلدية 2023.

وتضمنت هذه الوثيقة موضوع النسبية في الانتخابات الجهوية والبلدية، حيث تم الاتفاق على اعتماد النسبية في شوط واحد في جميع المجالس الجهوية والبلدية، على أن يكون رئيس المجلس الجهوي أو العمدة هو رأس اللائحة الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها مع البحث عن آلية تحول دون شلل المرفق العام، وكذلك تم الاتفاق على انتخاب النواب في الجمعية الوطنية بنسبة 50% طبقا لنظام النسبية و50% وفقا لنظام الأغلبية ذي الشوطين وبعد افتراض تمثيل المقاطعات الست (6) المستحدثة إثر التقطيع الإداري الأخير وفقا لمفتاح التوزيع المنصوص عليه في القانون تم رفع عدد النواب في الجمعية الوطنية من 157 إلى 162 في استحقاقات 2023، لتصبح النسبية 45.68%، وعليه فإنه قد تقرر رفع هذه النسبة فيما يخص النواب المنتخبين بالنسبية بـ 5% لتصل إلى 50%، أي زيادة 14 نائبا منتخبا بالنسبية ليصبح البرلمان 2023 مشكلا من 176 نائبا بالتناصف بين نظامي الأغلبية والنسبية 50% لكل منهما.

وضمانا لحضور الشباب الذي يمثل حدود 70% من السكان، وحرصا على تمثيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيزا لحصة النساء في البرلمان، تم الاتفاق على استحداث لائحة وطنية للشباب بالتناوب بين الجنسين، تتكون من 11 مقعدا، على أن تتضمن مقعدين على الأقل لذوي الاحتياجات الخاصة.

نظرا لوضعية مدينة نواكشوط الديمغرافية، وتقسيمها إداريا إلى ثلاث ولايات، وعملا على ربط النواب أكثر بناخبيهم، تم الاتفاق على إعادة تقطيع مدينة نواكشوط إلى ثلاث (3) دوائر انتخابية طبقا للولايات الثلاثة، على أن تمنح كل دائرة سبعة (7) مقاعد بزيادة ثلاث (3) مقاعد بالمقارنة مع العدد القائم ليصبح إجمالي مقاعد نواكشوط 21 مقعدا.

كما ضمت الوثيقة أيضا ملحقا يحتوي جملة من التوصيات الموجهة للحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ضمانا للشفافية، حيث أوصت الأطراف المشاركة في الحوار، بأن تسهر الحكومة على تطبيق النصوص القانونية والنظم والمساطر المعمول بها في مجال ضمانات شفافية الانتخابات بالتنسيق مع لجنة الانتخابات، وأن تلتزم الحكومة أيضا بتمكين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وفقا للقوانين والنظم المعمول بها، من ممارسة صلاحياتها كاملة ومدها بكافة الوسائل التي تمكنها من ضمان شفافية العملية الانتخابية.

وأوصت أيضا بأن تصدر الحكومة القوانين والمراسيم موضوع هذا الاتفاق أو التي ستعتمد فيما بعد بالتشاور بين الحكومة والأحزاب السياسية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بهدف تنظيم انتخابات جامعة، نزيهة، شفافة، مقنعة، ذات مصداقية ومقبولة لدى الجميع.

وكذلك مراجعة وتطبيق المرسوم رقم: 2013-078 لإعطاء المرصد الوطني لمراقبة الانتخابات صلاحيات أكثر ووسائل تمكنه من الانتشار والحضور الفعلي على المستوى الجهوي والمحلي.

وذلك مع اتخاذ إجراءات ردعية ضد شراء ذمم الناخبين ومنع التأثير على تصويت العمال والموظفين، وإلزام الإعلام العمومي بتغطية أنشطة كافة المترشحين بالتساوي.

وقبل هذا وذاك إشراك الأحزاب السياسية في جميع مراحل التحضير لاقتراح المكاتب الانتخابية مثل: التقطيع الجغرافي، عدد المصوتين في كل مكتب، معايير اختيار أعضاء المكاتب، وإشراك ممثلي اللوائح في العملية بكل شفافية، ومعاملتهم معاملة لائقة، وتسهيل إجراءات استبدال ممثلي اللوائح عند الضرورة، وتمكين ممثلي اللوائح من المحاضر مباشرة بعد الفرز، والحرص على لصق محضر النتائج على المكتب مباشرة بعد فرز النتائج، والحرص كذلك على الشفافية والموضوعية في اكتتاب أعوان اللجنة وتوزيع المكاتب الانتخابية واختيار رؤسائها.

وبخصوص تمويل الحملات، أوصت الوثيقة بتطبيق الأمر القانوني رقم: 035 – 2006، والمرسوم المطبق له رقم: 113 – 2006 بشكل يضمن تساوي الفرص بين المتنافسين، ويرفع نسبة الدعم الممنوح من الدولة للوائح نظرا لآثار التضخم خاصة في مجال الخدمات الانتخابية (النقل، الإشهار..)، وكذلك تحديد سقف أعلى لتمويل الحملات ووضع آلية مناسبة تحد من استخدام المال السياسي والمال العام ووسائل الدولة ومراقبة صارمة للإنفاق غير المبرر خلال الحملات الانتخابية.

آراء واستنتاجات

وبعد زهاء ستة شهور من انتهاء التشاور السياسي نظمت في البلاد انتخابات تشريعية وجهوية وبلدية رأت أحزاب الموالاة أنها كانت ثمرة لنضج الأفكار والتوصيات التي تمخض عنها الحوار، بينما رأت بعض أحزاب المعارضة أن الوصايا والقرارات المتفق عليها في الحوار لم تطبق في هذه الانتخابات؛ الأمر الذي سمح بخروقات أخلت بشفافية الانتخابات.

المدرسة الجمهورية.. طموح وطني كبير تحقق

النبهاني ولد أمغر

يقول رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية والستين لاستقلال البلاد، ضمن حديثه عن المدرسة الجمهورية التي رأت النور في عهده: «تعزيزاً لفرص إشراك الجميع، في الشأن العام، وفي النهوض بالبلاد إجمالا، جعلنا من بناء نظام تعليمي، شامل للجميع، وذي جودة عالية، هدفاً محورياً لدينا؛ فالتعليم، هو الذي يغرس في نفوس الناشئة، قيم المواطنة، والمدنية، وأهمية الوحدة الوطنية، ويهيئهم للاندماج السلس والفعال في الحياة الاجتماعية والمهنية».

وعن هذا المشروع الوطني الطموح يقول سيادته: «إن مشروع المدرسة الجمهورية هو أمثل السبل، إلى الترقية الاجتماعية، ومكافحة الفقر، والهشاشة، وهو ما تطلب من الحكومة العمل على رفع العديد من التحديات، على مستوى البنى التحتية المدرسية، والدعامات التربوية، وسد النقص في الطواقم التربوية، وتحسين مهاراتها، وظروف عملها».

وفي أكثر من مناسبة، أكد رئيس الجمهورية، على أن بناء نظام تعليمي شامل، ذي جودة عالية، يفتح الآفاق أمام عبقرية شعبنا، التي هي مورده الذي لا ينضب، شرط ضروري في نجاح ما نعمل عليه، جادين، من مكافحة الفقر والبطالة، والنهوض بالقطاعات الإنتاجية، ومحاربة الهشاشة، والغبن، والعقليات الاجتماعية السلبية، مشيرا إلى أن الغاية من إصلاح مدرستنا العمومية، هي جعلها أكثر قدرة على أن ترسخ لدي أبنائنا، تعاليم ديننا الحنيف، وقيم ثقافتنا العربية الافريقية، وقيم المواطنة، والمساواة، والتلاحم الاجتماعي. وكذلك أن تتيح لهم، جميعا، خدمة تعليمية ذات جودة عالية، منسجمة المخرجات مع متطلبات النهوض الشامل، الذي تتوفر بلادنا اليوم على مؤهلات معتبرة لتحقيقه.

المدرسة الجمهورية.. المفهوم والخيار

المدرسة الجمهورية أريد لها أن تخدم كافة فئات المجتمع وفق مقاربة تنطلق من مبدأ أن التعليم في مرحلته الابتدائية يجب أن يكون مكفولا للجميع وأن يكون عموميا وبشروط تربوية موحدة لكافة الناشئة، فالتعليم في هذه المرحلة لا ينبغي أن يتأثر بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للطفل، والمدرسة الجمهورية بذلك تؤسس لمجموعة من النتائج المتوقعة من أهمها :

- أن يتم بناء التراتبية الاجتماعية على أساس من الجدارة الفردية.
- خلق عقل معرفي لدى الطفل قادر على تنقية الموروث الاجتماعي لديه من الجوانب السلبية.
- تنمية التفكير المستقل لدى الطفل والذي يجعله قادرا على إدارة محاكمات مستقلة.

والمدرسة الجمهورية فضلا عن ذلك أداة تربوية مهمة لتعزيز أواصر الود وتقوية اللحمة الوطنية بين كافة فئات المجتمع.

ولأن المدرسة الجمهورية أصبحت خيارا وطنيا يجسد طموحا كبيرا، فقد قرر قطاع التهذيب:

- اعتماد خيار حصر المرحلة الابتدائية في المدرسة العمومية، وذلك وفق مسار متدرج بدأ بالسنة الأولى التي تم استيعاب كافة تلامذتها في المدرسة العمومية، وقد وصل المسجلون للعام المنصرم في السنة الأولى 137000 تلميذ.
- تمت إعادة كتابة برنامج السنوات الأربع 1-2-3-4 من المرحلة الابتدائية بغية إخضاعه لاستحقاقات القانون التوجيهي، من حيث تغيير الوعاء اللغوي لتدريس المواد العلمية وكذا إدراج مفاهيم التربية على المواطنة في مادة التربية المدنية ومهارات حياة القرن 21، وقد تم تجريب هذا البرنامج والتصديق الفني عليه.
- تم اعتماد خيار اقتناء زي موحد للتلاميذ في هذه المرحلة وسيتم تعميمه في العام الدراسي المقبل إن شاء الله.

تعتمد المدرسة الجمهورية؛ إذن؛ في مفهومها العام، على مبادئ أساسية هي مجانية التعليم وإجباريته ومبدأ الحياد الاجتماعي للمدرسة، وتسمى بـ «مدرسة الشعب» لأنها هي الوحيدة التي تجمع كل الطلاب من كافة الأوساط الاجتماعية جنبا إلى جنب؛ الأكثر حظا

في المجتمع إلى جانب الأقل حظا.
وتركز المدرسة الجمهورية على مبدأ الحياد وهو مبدأ في غاية الأهمية بالنسبة إلى واقع المجتمع الموريتاني، والمقصود بالحياد الاجتماعي للمدرسة هو ألا تقتصر التعاليم والخدمات التي تقدمها على خدمة مكون معين دون المكونات الأخرى لأي سبب مهما كان، أو تؤدي إلى نمو غير طبيعي لأجزاء معينة من الجسم الاجتماعي وضمور أجزاء أخرى، وهذا يعني أن تكون المعلومات التي تقدمها المدرسة للطلاب على مسافة واحدة من الجميع، وأن تقدم نفس الخدمة وفي نفس الظروف وبنفس مواصفات الجودة لجميع مكونات المجتمع.
وخلال الفترة المنصرمة نجحت وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي في وضع الأسس السليمة لعقد شراكة قوية مع أبرز شركائها من نقابات وطنية ورابطة أباء التلاميذ، وذلك من خلال التشاور الدوري الصريح والمنفتح، وهو ما مكن من تشخيص مجمل مكامن الخلل في منظومتنا التربوية ووضع الحلول المناسبة لكل مكامن الخلل فيها، وعلى رأس ذلك العمل من أجل القضاء على الفوارق وتلاحم أبناء الشعب بجميع مكوناته في منشأة تعليمية واحدة يستوي فيها الفقير والغني بزي مدرسي واحد، من أجل إرساء تعليم عصري يراعي خصوصية البلد الثقافية ويأخذ من المعارف المعاصرة، ما يجعل الإنسان الموريتاني قادرا على مواكبة مستجدات الحياة وقادرا على التميزوالعطاء.
وتتجسد أهمية المدرسة الجمهورية من خلال غرس القيم الثقافية والاجتماعية والوطنية في التلاميذ بصورة شاملة، فالتعليم يوثق عملية فهم الحقوق والواجبات التي يجب أن يدركها جميع المواطنين، كما يُتيح الفرصة للمواطنين للتعرف على ثقافتهم وتاريخهم وقيم مُجتمعاتهم مما يؤدي إلى إنتاج مواطنين صالحين بثقافة واحدة وانتماء لوطن واحدة.
بعد ثلاث سنوات من العمل الجاد والتخطيط المحكم برزت المدرسة الجمهورية إلى الوجود، وصارت واقعا ملموسا معاشا على أرض الواقع، وما ذاك إلا دليل واضح على حرص رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني على إعادة الاعتبار إلى «المدرسة الجمهورية» بوصفها وعاء جامعا ينصهر فيه أطفالنا بعيدا عن الفوارق من أي نوع كانت، وما احتكار التسجيل في السنة الأولى ابتدائية خلال العام الدراسي المنتهي إلاخطوة أولى على طريق إصلاح تعليمي جديد يهدف إلى توحيد التعليم الأساسي ضمن نطاق نظام عام وبمنهج تعليمي وتربوي موحد.

مفهوم الدولة الوطنية في الإصلاح التربوي

يرى الدكتور محمد منى غلام؛ المفتش العام المكلف بالتعليم الأساسي بوزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي؛ في حديث لمجلة «الشعب» أن تطور المنظومة التربوية في البلاد كان رهين تجسيد خصائص الدولة وتطور المجتمع وبالذات السياسي، وقد ظهرت المنظومة التربوية مع أول إصلاح قبيل الاستقلال 1959، وكان محاولة للتكيف مع واقع مجتمع من ضمن المحميات الفرنسية، إلا أنه يملك خصوصيات دينية وثقافية واجتماعية كبيرة، وتمثل ذلك التكيف في إدخال ساعات تدريس باللغة العربية الى المدرسة النظامية.
أما التطور الموالي فتجسد في زيادة ساعات التدريس بالعربية مع إصلاح 1967، الذي جاء عقب مؤتمر لعيون يونيو 1966، الذي نادت فيه النخب الوطنية بضرورة التدريس باللغة العربية، فجاء إصلاح 1967 الذي رسم ملامح المدرسة التي بدأت تتشكل في دولة حديثة النشأة، فقد عرب هذا الإصلاح السنة الأولى ابتدائي بالكامل، وزاد ساعات التدريس باللغة العربية في السنة الثانية والثالثة، وإلى حد ما رسخ مفهوم الدولة الوطنية في الإصلاح التربوي، وبعده جاء إصلاح 1973 الذي جاء عقب مراجعة شاملة لكل الاتفاقيات التي تربط الدولة الموريتانية مع المستعمر السابق فرنسا، اقتصاديا وثقافيا وسياسيا، وكان التعليم في خضم هذه المراجعة بل على رأسها،

حيث قام هذا الإصلاح بإعادة الاعتبار للهوية الوطنية وعرّب التعليم وأعطى إشارة البدء في ترقية اللغات الوطنية، وظهرت شُعَبّ لم تكن موجودة مثل شعبة الآداب الأصلية، وتأسست فكرة المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، لذلك كان إصلاح 1973؛ في نظر العديد من الخبراء التربويين؛ - يضيف المفتش مني غلام- أب الإصلاحات، مشيرا إلى أن الإصلاحات التربوية تتلون باللون السياسي للبلد، لذا جاء إصلاح 1979 تحت ضغط لفرنكفونيين من جهة والعروبيين من جهة أخرى، حيث سعى ذلك الإصلاح لتلبية رغبات الجميع، فجاء متناقضا ويحمل في طياته بذرة الفناء لأنه ترك لكل فئة الدراسة باللغة التي تشاء، ولأول مرة جاء بنظام الشعب المتعددة، وبالتالي خلق فُرقة بين النخب الوطنية، وترك هذا الإصلاح شرخا كبيرا في النظام التربوي مع أنه كان ينص على فترة انتقالية يؤول فيها النظام التربوي إلى التدريس باللغة العربية بشكل كامل مع حلول 1985، إلا أنه خلق هوة، وجعل من الصعوبة التواصل بين النخب، لذا جاء إصلاح 1999 لتلافي هذه الأخطاء؛ فهذا الإصلاح رفع شعار الشعبة الواحدة وأعاد الاعتبار لمادة التربية المدنية وجعل منها مادة إجبارية، وأسند مواد الهوية الوطنية للتدريس باللغة العربية، وأسند تدريس المواد العلمية للفرنسية، وفي ظل هذا الإصلاح كان على الطفل الموريتاني أن يتعلم لغتين كبيرتين وهذا صعب جدا، لذا خلق هذا الإصلاح بعد عقدين على تنفيذه جيلا لا يتقن أي لغة، وبالتالي يعد فاشلا من هذا المنظور، وهنا تأكد أن العملية التربوية موضوع شائك، فأحيلت للشعب الموريتاني لأخذ القرار فيها، فنظمت أيام تشاورية وطنية 2020، ضمت الكثير من الفاعلين التربويين والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني، وصيغت مخرجاتها في قانون توجيهي يحكم وينظم المنظومة التربوية، ومن أهم ملامح هذا القانون التوجيهي تدريس المواد العلمية في مرحلة الأساس باللغة العربية وباللغات الوطنية الأم، وهناك فترة تجريبية للغات الوطنية الأم ستبدأ من 2024، وبعد ذلك سيلزم الطفل الموريتاني أن يتعلم لغة وطنية غير لغته الأم، وهذا سيقوي العلاقة من جديد ما بين فئات المجتمع ويخلق جيلا متجانسا، وكذلك يعد استجابة لما يريده المجتمع ونصائح المنظمات التربوية والخبراء التي تقول أن الأنظمة التربوية تنجح فقط إذا تم التدريس باللغات الأم.

ويضيف المفتش الدكتور مني غلام أن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من كل هذه الإصلاحات أن الإشكال الأهم المهيمن على هذه الإصلاحات هو الوعاء اللغوي، حيث كان هو عنوان الاختلالات التي رافقت كل هذه الإصلاحات، وإذا تم حل هذا الإشكال سيتم التفرغ لإشكالات أخرى ذات طابع متخصص وهي بطبيعتها سهلة الحل.

وأشار السيد المفتش إلى أن الإصلاح الجديد استفادة من كل الإصلاحات السابقة، حيث تمت دراسة جوانب القوة والضعف فيها، والخروج بمقاربة قُدمت كأساس للتشاور المجتمعي الذي تكلل بصياغة القانون التوجيهي الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية 2022، وهذا القانون من عناوينه الرئيسية المدرسة الجمهورية، التي تخول للناشئة الدراسة في شروط دراسية واحدة تحت سقف واحد، وهنا يمكن التنويه إلى أن إشكال توفر المصادر البشرية لا يعتبر عائقا أمام إنجاح هذا الإصلاح، خصوصا

أنه يتوجه إلى التدريس في مرحلة الأساس باللغة العربية، وهناك فائض في المدرسين بالعربية، فتنفيذ القرار القاضي بحصر السنة الأولى ابتدائية على التعليم النظامي يتطلب توفير 226 معلما، و226 حجرة، لذا هناك وفرة في المعلمين، فعدد خريجي مدارس التكوين السنة التي سبقت انطلاقة المدرسة الجمهورية 1128 معلما.

المدرسة الجمهورية والإصلاح

ويرى المفتش الدكتور محمد مني غلام، أن المدرسة الجمهورية عنوان لهذا الإصلاح الذي أرسى رئيس الجمهورية دعائمه كتعهد من تعهداته الانتخابية. ويضيف السيد المفتش أن المدرسة الجمهورية؛ أو مدرسة الشعب كما يقال؛ انطلقت من تجربة أوربية ظهرت في القرون الوسطى كرد على المدارس

الأرستقراطية ذات الطابع الكهنوتي، ووفق سياقنا التربوي سنعمل في ظل هذه المدرسة على جعل كل أبنائنا؛ بغض النظر عن مستواهم المادي والدراسي؛ يدرسون في مدرسة واحدة تحت سقف واحد وبزي موحد، وهذا سيعمل على تشكيل جيل يتلقى نفس المعارف، لأن الساحة التربوية كانت تشهد حالة من الفوضى إلى حد ما، حيث كانت تعج بالعديد من الأنظمة التربوية المتجاورة، فالمدرسة الأجنبية أو القنصلية الدبلوماسية خرجت عن نطاقنا التربوي، وبالتالي أصبح الفضاء التربوي بحاجة إلى إعادة تأميم، وهذا ما تسعى له المدرسة الجمهورية.

الدعم الكبير للمدرسة الجمهورية

حرصا من الدولة على نجاح المنظومة التربوية في البلاد عموما فقد تم دعم المدرسة الجمهورية دعما كبيرا، ومن مظاهر ذلك الدعم تقديم أكثر من أربعين مليار أوقية قديمة منذ شهر أغسطس 2019، وذلك في مجال توسيع الولوج ورفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية، وقد أنجزت الحكومة خلال السنوات الأربع الماضية أكثر من ألفي (2000) حجرة دراسية، مما زاد الطاقة الاستيعابية للقطاع وخفف نسبة الاكتظاظ في المؤسسات التعليمية، هذا رغم الظروف الناجمة عن جائحة كورونا التي ضربت البلاد.

كما أطلقت الدولة خلال الفترة الماضية مسارا لإصلاح منظومة التكوين الأولي للمعلمين، شمل مراجعة شروط الولوج ومسار التكوين وإجراءات الإشهاد والترسيم، وكانت نتائج أول دفعة للإصلاح قد برهنت على نجاح المسار المتبع في هذا المجال، وقد شهدت السنة قبل المنصرمة انطلاق برنامج للتكوين المستمر للمدرسين استفاد منه آلاف المدرسين، ووصل عدد المستفيدين من البرنامج الوطني للتغذية إلى مائة وتسعين ألف (190.000) تلميذوذلك في إطار دعم الاستبقاء ومكافحة التسرب والانيحاز للفئات الهشة.

المحطات التي مر بها النظام التعليمي في موريتانيا

قبل الاستقلال بسنة (1959)، تم وضع أول لبنة إرساء نظام تعليمي في البلاد، حمل شعار: «المزاوجة بين الأصالة والانفتاح»، وقد تركزت جهود ذلك الإصلاح على:

- إدخال اللغة العربية على المنظومة التربوية إلى جانب الفرنسية، ترغيبا للمجتمع في ولوج المدرسة التي كان يعتبرها حينئذ نوعا من الاستعمار.
- استحداث مفتشية للغة العربية.
- إنشاء شهادة للكفاءة المهنية لمعلمي العربية.

وفي عام 1967 حدث إصلاح جديد تميز بإضافة سنة للمرحلة الابتدائية لتصبح سبع سنوات، وتعزيز الوقت المخصص للغة العربية في المرحلتين: الابتدائية والثانوية، وبقيت اللغة الفرنسية مهيمنة، وتم افتتاح إعداديات فنية، وكان هذا هو أول إصلاح في ظل الاستقلال.

وفي عام 1973 وفي ظل مجموعة من التحولات جعلت الاهتمام بالهُوية وغرس معالمها أولوية، فتحت شعب متعددة في التعليم الثانوي، وتم إقرار مبدأ تدريس اللغات الوطنية وشُكّلت لجنة وزارية حينها للعناية بالأمر وتم تنظيم أول باكالويا وطنية، وإنشاء المعهد التربوي الوطني باعتباره حلقة مهمة لإعداد الكتاب المدرسي والدعامات التعليمية والتكوين المستمر وتم إنشاء المدرسة العليا للتعليم لتكوين الطواقم والمفتشين، وتمت مراجعة الخريطة اللغوية وإقامة جسور بين التعليم الأصلي والتكوين المهني.

وفي عام 1979 أثار إصلاح جديد العديد من الإشكالات، فمن حيث المحتوى وقع فيه تمايز ابتداء من القسم الثاني ابتدائي إلى شعبتين مختلفتين لغويا، وهو ما أثمر خلق جيلين بلغتين ومن نفس النظام التعليمي .

أما إصلاح 1999 فقد سعى إلى توحيد النظام المدرسي، عبر استخدام العربية في تدريس المواد ذات الصلة بالهُوية الوطنية والدينية (التربية الإسلامية، التاريخ والجغرافيا، التربية المدنية)، وسعى لتحسين مستوى تعليم الفرنسية من خلال تدريسها من السنة الثانية الابتدائية، وتخصيصها لتدريس المواد العلمية بدءا من السنة الثالثة ابتدائية، وحاول هذا الإصلاح الانفتاح على الإنكليزية حيث تقرر تدريسها بدءا من السنة الأولى إعدادية، وتم تدريس الفيزياء ابتداء من السنة الثالثة إعدادية، بالإضافة للمعلوماتية بداية من السنة الرابعة (نظريا).

ورغم هذه المراجعات المستمرة في النظام التعليمي، والمؤلمة في بعض محطاتها، لم يتحقق الهدف المنشود لحد الساعة حسب الكثير من المهتمين والخبراء، فهل ينجح هذا الإصلاح الجديد الذي تشكل المدرسة الجمهورية أساسه في إيقاف رحلة التيه والترنح؟ ذلك ما يصبو له الجميع وتوحي به المعطيات.

SWEDD MAURITANIE موريتانيا

"مشروع تمكين المرأة والعائد الديموغرافي في دول الساحل"

Projet Autonomisation des femmes et Dividende Démographique au Sahel

الهدف العام: تسريع التحول الديموغرافي

المكونة 1: توليد الطلب على خدمات الصحة الإنجابية،الأم، حديثي الولادة، الطفل والتغذية من خلال تشجيع التغييرات الإجتماعية والسلوكية والتمكين للنساء والفتيات

المكون 2: تعزيز القدرات الإقليمية لتوفير منتجات الصحة الإنجابية وصحة الأم، الوليد، الطفل، الصحة التغذوية والعاملين الصحيين المؤهلين

المكون 3: تعزيز الالتزام السياسي والقدرة على وضع السياسات

التحول الديموغرافي

إن تسريع التحول الديموغرافي ، أي انخفاض الخصوبة والوفيات ، سيعدل بشكل إيجابي الهيكل العمري للسكان. وهذا يعني محاربة قصر مدة تعليم الفتيات و الزواج او الحمل المبكرين. لذلك من الضروري إبقاء الفتيات في المدرسة لفترة طويلة ، لتزويدهن بفرص الاندماج الاقتصادي والمعرفة بالصحة الإنجابية.

اقتناص العائد الديمغرافي

للاستفادة من ذلك ، من المهم الاستثمار في رأس المال البشري وبشكل أكثر، تحديداً في شريحة السكان التي بسبب نقص الدعم ، لا تساهم إلا قليلاً في تكوين الثروة الوطنية. يسعى المشروع إلى تمكين المرأة ، سواء على مستوى صنع القرار أو المستوى الاقتصادي ، بحيث تشارك بشكل أكبر في تكوين الثروة الوطنية ودفعها الى الأمام. وبهذا نجني ثمار العائد الديمغرافي.

التمويل: 60 مليون دولار من البنك الدولي

دعم الفني من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة **l'OOAS** (منظمة الصحة في غرب إفريقيا)

AU (الاتحاد الأفريقي)

الوزارات المعنية

MAEPSP ; MS ; MENRSE ; MEFP ; MCRPJS ; MASEF ; MAIEO

الأهداف

الإبتدائية: المراهقات والشابات ، وخاصة من المناطق الريفية.

الثانوية: الأطفال والرجال والأسر من الأهداف الأولية.

الثلاثية: العاملون الصحيون والمسؤولون الحكوميون وأعضاء المجتمع المدني وقادة المجتمع والزعماء الدينيون

المنطقة الجغرافية

الحوض الشرقي ، الحوض الغربي ، لعصبة ، لبراكنة ، كوركول ، كيدي ماغا

التدخلات

- الوصول إلى 600000 شخص على الأقل من خلال الحملات الإعلامية من اجل التغيير الاجتماعي و السلوكي
- تقديم دعم اقتصادي واحد على الأقل لصالح 35000 فتاة وامرأة.
- توفير واحد على الأقل من التدخلات المتعلقة بالتعليم لـ 145000 فتاة مراهقة.
- تدريب 120000 فتاة أو شابة على الصحة الإنجابية ومهارات الحياة في أماكن آمنة و 15000 شاب في نوادي أزواج المستقبل.
- تفعيل منصات التكفل بضحايا العنف القائم على النوع الإجتماعي في الولايات المستهدفة.
- جعل خدمات الصحة الإنجابية متوفرة على مستوى التجمعات لـ 35000 من مستخدمي خدمات ومنتجات الصحة الإنجابية وحتى الكلم الأخير.
- تسهيل إيصال الأدوية وحتى "الكلم الأخير" لجميع المراكز الصحية في المناطق المستهدفة.
- مواءمة وتعزيز الإطار التنظيمي لقطاع الأدوية
- تدريب ما لا يقل عن 500 موظف صحي في مجال الصحة الإنجابية
- إشراك 1000 من القيادات الدينية والمجتمعية في التحسيس والدعوة لحقوق المرأة

تشجيع إزالة الحواجز القانونية لتعزيز الفرص الإجتماعية والإقتصادية والمالية للمرأة.

SWEDD Mauritanie موريتانيا

السيد أحمد ولد محمدو

رئيس سلطة التنظيم

ا. سلطة التنظيم

أنشأت سلطة التنظيم بموجب القانون رقم 99-019 الصادر بتاريخ 11 يوليو 1999 المتضمن لقانون الاتصالات، وتوسعت صلاحياتها لتشمل قطاعات المياه والكهرباء والبريد (القانون متعدد القطاعات 18-2001 الصادر بتاريخ 25 يناير 2001).
وبالإضافة إلى القانون المتعلق بسلطة التنظيم المتعددة القطاعات والقوانين والنصوص الخاصة بكل قطاع، والتي تشكل الترسانة القضائية والتنظيمية لسلطة التنظيم في موريتانيا.
وتعتبر سلطة التنظيم وحدة إدارية عمومية ذات استقلال مالي، وتتألف من مجلس وطني للتنظيم وإدارات تتبع لرئيس المجلس.
مهام سلطة التنظيم:
وتقوم سلطة التنظيم وفقا للمادة 04 من القانون رقم 18-2001، في كل قطاع من القطاعات المسندة اليها باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل:

1. السهر على احترام ترتيبات النصوص التنظيمية التي تحكم القطاعات التابعة لها في ظروف موضوعية وشفافة بدون تمييز.
2. ضمان استمرار الخدمات وحماية المصلحة العامة.
3. حماية مصالح المستخدمين والفاعلين باتخاذ كافة الإجراءات الخاصة لضمان ممارسة تنافس إجابي في القطاعات المعنية وفي إطار الترتيبات التشريعية والتنظيمية المعمول بها
4. ترقية وتطوير القطاعات بصورة فاعلة وفقا لأهداف الحكومة مع مراعاة التوازن الاقتصادي والمالي والحفاظ على الظروف الاقتصادية الضرورية وضمان نجاعتها.
5. وضع آليات لاستشارة المستخدمين والمشغلين المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح.
الأنظمة واللوائح.
6. منح التراخيص المقررة في القطاعات المعنية . وتنفيذ إجراءات منح التراخيص والأذون والامتيازات في ظروف الشفافية التامة والمنافسة الاجابية.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

سلطة التنظيم

7. مراقبة مدى احترام أصحاب الخدمات لالتزاماتهم . بموجب التراخيص والتصاريح والامتيازات.
8. مراقبة مدى الالتزام بشروط ممارسة المنافسة في جميع قطاعات الاقتصاد ".

وتستكمل هذه المهمات بالمهمات الخاصة بكل قطاع.
بالإضافة إلى ذلك، تقدم سلطة التنظيم المشورة للحكومة عند اتخاذ أي قرار يتعلق بالقطاعات الخاضعة لها (المهمات الاستشارية).

المجلس الوطني للتنظيم

- يتألف المجلس الوطني للتنظيم من 5 أعضاء:
ثلاثة من بينهم الرئيس يعينهم رئيس الجمهورية.
- يعينهم رئيس الجمعية الوطنية.
- ويترأس المجلس الوطني للتنظيم حاليا السيد الشيخ أحمد ولد سيد أحمد.

العنوان :

سلطة التنظيم، المنطقة السكنية د، شارع، رقم 23023
لكصر، صندوق البريد : 4908 نواكشوط
الهاتف : 45291270
تلكس : 45291279
الموقع الالكتروني: webmaster@are.mr
الموقع الالكتروني: www.are.mr

ا. القطاعات المنظمة

الاتصالات الإلكترونية الاتصالات الالكترونية -

مشغلي شبكات الهاتف المحمول:

موريتيل - ماتيل - شنقيتل
IMT :مشغل الجملة الرئيسي
وخدمات القيمة **(ISPs)** العديد من مزودي الإنترنت **(SAV)** المضافة
نسبة انتشار الهاتف حوالي ٪120 والإنترنت ٪70.

كهرباء

تم نشر 5 من منتدبي الخدمة العامة في 21 موقعًا.

ماء

4 منتدبين للخدمات العامة تغطي 106 مواقع.

الوظائف

44 مكتبًا ونقطة بريدية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك 37 مكتبًا لموريبوست

إنتاج الطاقة في موريتانيا..

إنجازات شاهدة وآفاق مستقبلية واعدة

إعداد: كراي ولد احميد

يهدف قطاع الطاقة – كغيره من القطاعات التنموية التي شهدت مؤخرا قفزة نوعية – إلى العمل على تحديد وتنفيذ السياسات الوطنية العامة المتعلقة بمجالات الإنتاج والنقل والتوزيع والفعالية الطاقوية وتجسيدها على أرض الواقع بما يتناسب مع المصلحة العليا للبلد.

وسعى القطاع في السنوات الماضية إلى تطوير موارد الطاقة الجديدة والمتجددة واستغلالها على الوجه المطلوب، حيث يعنى بإعداد السياسة العامة والتطوير والنظم والقوانين القابلة للتطبيق والمتعلقة بمتابعة ومراقبة نشاطات تكرير النفط، إضافة إلى استيراد وتصدير المحروقات المكررة وتخزينها وتعبئتها ونقلها وتوزيعها وتسويقها.

مشاريع تلامس تطلعات المواطن

وسعيا منها إلى بلورة استراتيجيتها وتنفيذ مشاريعها في مجال الطاقة ولتحسين ولوج المواطنين إلى الكهرباء باعتبارها أهم الخدمات الأساسية التي تتطلبها الحياة الكريمة، فقد واصلت الحكومة منذ 2019 العمل على تجسيد الإصلاحات الهيكلية الجوهرية التي تفصل نشاطات الإنتاج والنقل عن نشاطات التوزيع رغم العراقيل والتحديات التي واجهتها، وخاصة تلك التحديات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، وهو ما تسبب في تأخر بعض المشاريع وتأجيل البعض الآخر، وهو ما جعلها كذلك تعمل على استكمال قانون الكهرباء الجديد نظرا لأهميته وجدوائيته.

وعلى مستوى البنية التحتية التي نالت حظها من الإنجازات فمن أهمها مثالا لا حصرا:

– التشغيل الفعلي لمحطة الكهرباء في مدينة النعمة، ومحطة عدل بكرو، بطاقة إجمالية 6,75 ميجاوات، مع شبكات تفريغ وتوزيع لتزويد مدن النعمة، وتمبدغة، وأمورج، وعدل بكرو، وانبيكت لحواش، ومحطات الضخ المرتبطة بحقول التجميع: الديروش، وبقله، وهو ما لاقى ترحيبا من المواطنين الذين عانوا برهة من الزمن بسبب انعدام الكهرباء.

– وفي نفس السياق تم بشكل فعلي تشغيل الخط عالي الجهد الرابط بين المحطة المزدوجة ومحطة منظمة استثمار نهر السنغال واستكمال العمل في الخط عالي الجهد الرابط بين نواكشوط ونواذيبو، إضافة إلى تشغيل محطة بطاقة 3 ميجاوات بغية تأمين إمدادات الكهرباء لمحطة الضخ في بني نعجي، ومدينة كرمسين، وتعزيز المنشآت الكهربائية لصالح 50 قرية من المدن الداخلية.

– وفيما يتعلق بمجال التوزيع، فقد استفادت 54 بلدة بولايتي لبراكنة والترارزة، كما تم تكثيف التوزيع الكهربائي في نواكشوط، ولعيون، وعدل بكرو، وآمورج، وبومديد، وتأمين تزويد محطة ضخ الشيشية بالكهرباء، وهو ما سيعطي للزراعة دفعا قويا ومردودية أكثر لما سيتيحه من استغلال أمثل للمساحات الزراعية.

– وبما أن كهربة الريف خيار استراتيجي، فقد تم العمل على تزويد 78 بلدة بولايات الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابه، ولبراكنة، وآدرار، والترارزة، وكيديماغا، وكوركول، منها 24.000 وصلة اجتماعية جديدة لمساعدة الفقراء والمهمشين وولوجهم لهذه الخدمة بصفة مجانية.

– وفي سنة 2022 تم تشغيل خط

نواكشوط، وكذا الحدود مع السنغال، إضافة إلى كهربة 68 بلدة في مناطق لعصابة، وكورغول، وكيديماغا،، وتزويد المساحات الزراعية في هذه المناطق من الكهرباء، كما تمت برمجة تشغيل خط عالي الجهد رابط بين نواكشوط والزويرات، وإعطاء إشارة انطلاق الأشغال في حلقة كيهيدي - مقامة - سيليبابي - امبود - كيهيدي، التي ستمكن من تزويد 65 قرية في ولايتي غورغول، وكيديماغا، بالكهرباء وكذا تزويد ميناء انجاكو عبر خط 90 كيلوفولت انطلاقا من بني نعجي، وإنشاء 20 كم من خطوط الجهد المتوسط والمنخفض في الأحياء المُعادِ هيكلتها من مدينة الطينطان في الحوض الغربي.

- وقد عملت الحكومة خلال السنوات الماضية على بناء وتشغيل حوالي 131 كلم من شبكة الجهد المنخفض، و30 كلم من شبكة الجهد المتوسط في مدن كيفة، وروصو، وتامشكط، وأكجوجت، وهو ما ساهم في ربط 20 ألف مشترك جديد بالشبكة الكهربائية، كما أن بناء خطوط 90 و33 كيلوفلت لخدمة عدة بلدات داخل البلاد، وكذا محطات هجينة حرارية - هوائية ووحدات لتحلية مياه البحر وإنتاج الثلج في بلدات محيجرات، بلواخ، لمسيد، وتيوليت سيكون له تأثير إيجابي على حياة المواطنين، وستؤدي إقامة منظومة نقل عصرية لإيصال الكهرباء إلى مراكز الاستهلاك الرئيسة في البلاد وإتاحة المبادلات في مجال الطاقة مع البلدان المجاورة إلى نتائج اقتصادية مهمة.

مستقبل واعد وإمكانيات هائلة

الرؤية المتبصرة لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني تلتزم بالدفع بعجلة التنمية في المجال الطاقوي بالسير بخطى حثيثة بمسار التحول في مجال الطاقة معتمدة في تجسيد خططها وبرامجها على ما تزخر به البلاد من إمكانيات هائلة من الطاقة المتجددة بشكل عام والطاقات الهوائية والشمسية بصورة خاصة، حيث ارتفعت الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية من 18% في سنة 2015 إلى 34% في العام 2020 وهو ما ترجم فعليا نجاعة الخطوات الهامة التي اتخذت في هذا الصدد.

وتعمل الحكومة الموريتانية جاهدة إلى وصول تلك النسبة إلى 50% في عام 2030 في حين تقدر الطاقات المتجددة في البلاد بحوالي 4000 جيجاوات.

ويعمل القطاع طبقا لاستراتيجيته المبرمجة على إنجاز مشاريع طموحة لاستغلال هذه الإمكانيات في مجال إنتاج الطاقة مركزة في نفس الوقت على تطوير مشاريع كبرى في مجال الهيدروجين الأخضر الذي سينعكس بشكل إيجابي ليضع الدولة الموريتانية على سكة الدول المصنعة بشكل سريع عبر ضمان التحول المحلي للموارد الهائلة من الحديد إلى صلب أخضر، وهو ما سيفضي إلى نفاذ المواطنين إلى طاقة تمتاز بنظافتها وانخفاض تكلفتها.

وعلى هامش قمة المناخ COP 27 الأخيرة في شرم الشيخ المنظمة في نوفمبر من السنة الماضية وقعت الحكومة الموريتانية مع شركة بي بي البريطانية (BB)، مذكرة تفاهم تتعلق بدراسات لتطوير مشروع للهيدروجين الأخضر واسع النطاق؛ ونظرا لأهميته تم التوقيع بحضور فخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وتتعهد شركة بريتيش بتروليوم بإجراء دراسات فنية وتجارية لتقييم الإمكانات الإنتاجية لهذا المشروع الهام.

وتغطي الدراسات توافُر وجودة موارد الرياح والطاقة الشمسية في مناطق واسعة في شمال وغرب البلاد، ومن المقرر أن تصل الطاقة الإنتاجية المحتملة التي يستهدفها المشروع إلى 30 جيجاوات، لإنتاج 2 مليون طن من الهيدروجين الأخضر على مدار السنة.

الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب في المشروع الإقليمي لدعم الرعي في موريتانيا

في مسعاها لتحقيق هدفها المتمثل في تعزيز قدرة الرعاة والرعاة الزراعيين على الصمود يوفر المشروع الإقليمي لدعم الرعوي في موريتانيا **(PRAPS)** على وجه التحديد الدعم للشريحة الأكثر هشاشة من هذه الفئة من السكان، وهي النساء والشباب، وهي الفيئة القائمة على العائلة في المناطق الريفية والمعرضة بشكل مباشر لظروف معيشية غير مستقرة وصعبة.

وتهدف المكونة **4** من المشروع في الأساس الى تحقيق لإدماج الاقتصادي والاجتماعي بشكل قوي وفاعل لفيئة لنساء والشباب من خلال الأنشطة التي تمكنهم من الحفاظ على علاقات اجتماعية متوازنة في بيئتهم المعيشية.

وترتكز هذه الأنشطة أساسا حول:

- برامج التعليم والتدريب المهني حول الحرف المفيدة التي يختارها الشباب والنساء في البيئات الرعوية بدعم و مسايرة من فاعل وطني مكلف بهندسة التكوين كالمعهد الوطني للتكوين التقني و المهني **(INA-FTP)** ؛

تمويل المشاريع الصغيرة الهادفة إلى زيادة مصادر الدخل، من خلال الاستثمارات التي تولد قيمة مضافة محلية وفرص عمل. ويتم تنفيذ نشاط المشروع هذا بدعم من المشغلين المتخصصين (المنظمات غير الحكومية الوطنية).

أ - التدريب الحرفي / التدريب التأهيلي:

تعتبر المقاربة التي ينتهجها المشروع الإقليمي لدعم الرعي في موريتانيا للتدريب التأهيلي للرعاة الشباب مبتكرا مقارنة بكل ما يتم القيام به في موريتانيا في مجال التدريب المهني، لأنه كان بالنسبة للقائمين الأولية تتمثل في تحديد الشباب في المناطق الريفية المستعدين للعودة إلى الممارسة بعد تدريبهم وخلق الظروف اللازمة، بما في ذلك للفتيات لتدريبهن في المراكز المؤهلة في المناطق الحضرية.

ومن بين المعايير التي يفرضها المشروع للمرافقة والمسايرة نذكر:

- الاستهداف الفني التشاركي وفقا لاحتياجات القرية الأصلية لضمان سهولة دمج المتدرب عند عودته إلى موطنه،
- لتكوين في المراكز العمومية المتخصصة في التكوين التأهيلي التي يشرف عليها المعهد الوطني للترقية التكوين التقني والمهني؛
- التكفل بالمتدربين في مؤسسات الاستقبال (الإقامة والطعام وما إلى ذلك) ؛
- إعطاء منح للتدريب وتوزيع شهادات تكوين ومستلزمات الدماج المتدربين بما يسمح لهم بمواصلة مهنتهم مباشرة لتقديم الخدمات المحلية التي تلبي احتياجات بيئتهم الريفية؛
- التميز الإيجابي لصالح الفتيات الصغيرات (السكن المنفصل والأمن، واستقبال ورعاية النساء المرافقات، واختيار الحرف ذات المردودية والمهن المناسبة، وما إلى ذلك).

الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب في المشروع الإقليمي لدعم الرعي في موريتانيا

مكنت المرحلة الأولى للمشروع من تكوين **817** شابا رعويا ناشطا في المجال من ضمنها **318** شابة أي ٪**39** من المجموع.
وتم تدريب الرعويين الشباب على عدة حرف، وهي: الصحة الحيوانية، والصناعة التحويلية للأغذية الزراعية، ودباغة الجلود، وتربية الدواجن، والسباكة، والبناء، والطاقة المتجددة، والمعجنات والمخابز، وبستنة الأسواق، والخياطة والصياغة.
وكشفت دراسة تدقيقية للتموين التأهيلي المنفذ قبل نهاية المشروع عن معدل جيد لدمج الشباب، لا سيما في مهن:
الصحة الحيوانية حيث تمكن الشباب من تعويض نقص البيطريين في الميدان وتوفير خدمة العلاج بشكل مستقل لعلاج وبالتالي تخفيف معاناة ملاك المواشي،
الدباغة وهي المهنة التي عززت جمع وتثمين الجلود في المناطق الريفية،
السباكة وهي المهنة التي سمحت بتجنيد بعض الشباب مباشرة في الشركة الوطنية للماء على المستوى المحلي**SNDE**،
الطاقة الشمسية، وهي المهنة التي تقدم خدمة ممارسة أعمال تصليح محلية للسكان الرعويين،
وستعزز المرحلة الثانية من المشروع، التي بدأت للتو، هذه المهارات وفقا لنفس النهج من خلال تدريب **1025** من الرعويين الشباب والرعويين الزراعيين في ست **(06)** مهن.
ويجري الإعداد لاختتام الدورات التدريبية للمجموعة الأخيرة المكونة من **500** شاب.
وتمثل الفتيات **477** شخصا من أصل **1025** مدربا، أي نسبة **47** في المائة من القوى العاملة.

ب - الأنشطة المدرة للدخل :

و كان المشروع قد اعتمد استراتيجية جيدة لتنفيذ الأنشطة تعتمد على فاعلين من نوع المنظمات غير الحكومية الذين يضمنون تنفيذ العملية برمتها وفقا لنهج المشروع: التحسيس واختيار المستفيدين وفقا لمعايير الأهلية الانتقائية، وتشخيص الحاجيات في مجال الدعم الدعم، والتدريب، والإشراف على المرافقة والمراقبة المباشرة.
وكان المشروع الإقليمي لدعم الرعوي في موريتانيا قد مول **286** مشروعا صغيرا من مشاريع الأنشطة المدرة للدخل ما بين **2019-2021** لصالح **15,668** من النساء والرعاويين الشباب والرعويين الزراعيين.
وتبلغ الأموال المخصصة للنشاطات المدرة للدخل **33913459** أوقية جديدة.
وتشمل المشاريع الصغيرة التي يمولها المشروع جميع احتياجات سكان الريف، أي الجزارين، والمخابز، والتسمين، وتربية الدواجن، وبستنة الأسواق، وتجهيز الأغذية الزراعية، والتجارة الصغيرة، ومعدات التبريد بالطاقة الشمسية، ومطاحن الحبوب، ودباغة الجلود، وبيع الحليب، وما إلى ذلك.
و من ابرز مجالات هذا الاستثمار الترسيخ الاجتماعي الجيد الممارسة لمشاريع الصغيرة المدرة للدخل واستدامتها وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي حيث تظهر التقييمات التي أجراها المشغلون من خارج المشروع أن **272** مشروعا صغيرايعمل بشكل جيد، أي ٪**95** من الأنشطة الممولة و التي تدار حاليا برأس مال صافي قدره **81,092,312** ، أوقية جديدة أي زيادة بنسبة ٪**27** في رأس المال المستثمر. بالإضافة إلى ذلك، بلغت الأرباح التراكمية الموزعة بين أعضاء المشاريع المدرة للدخل **15,368,713 MRU** كما في **31** مايو **2023.**
ويمكن الجزم بأن لاستثمار الأولي ولد مبلغا إجماليا قدره أو قية جديد **37 326 686** أوقية جديدة وهو أمر جدير بالثناء في أربع سنوات من النشاط.
وبالنظر إلى النتائج الباهرة للنشاطات المدرة للدخل خلا المرحلة الأولى، يخطط البرنامج لمواصلة في مرحلته الثانية نفس نهج تنفيذ هذه الهيئات لتحقيق تنفيذ نفس المقاربة
لبلوغ أهدافه في المناطق الجغرافية لتدخله أ وهي تمثل عشر ولايات من خلال تمويل ما لا يقل عن **250** مشروعا صغيرا تهدف إلى تعزيز ومضاعفة إنجازات المرحلة الأولى من البرنامج.
وسيركز البرنامج على معايير الأهلية في ضوء نتائج البرنامج الأول وعلى برنامج الرصد الدقيق للنشاطات المدرة للدخل؛ هذا الرصد هو أساس النجاحات المسجلة في تشغيل المشاريع الصغيرة.
ويجدر التنويه بشكل خاص بفرق تنفيذ التكوين التأهيلي في مجال الأنشطة المدرة للدخل لما اظهروا من مهنية وصرامة والتي بدونها لن يتم الحصول على هذه النتائج.

حقوق الإنسان في موريتانيا..

نهج يترسخ وثقافة تتعزز باستمرار

بقلم: ابوه ولد اعلاده

يشكل تعزيز ومحاربة الإقصاء محورا مهما في برنامج تعهداتي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في برنامجه الانتخابي، ولم يكن ذلك التعهد الذي أعلن عنه فخامته وليد الصدفة فقد كان صريحا في خطاب إعلان الترشح 01 مارس 2019 بملعب شيخه ولد بيديه، ذلك الخطاب الذي شكل بداية لعهد جديد تمثل في بناء دولة قوية ومتينة معترفا في الوقت ذاته بالاختلالات البنيوية التي يعاني منها هذا الشعب ليتم في هذا الإطار انتهاج سياسة الانفتاح على كل الفاعلين والشركاء مهما كانت انتماءاتهم.

واتضحت هذه الإرادة في خطة عمل واضحة المعالم هدفها اتباع سياسة تعزيز مبدأ الإنصاف والمساواة بين المواطنين ومكافحة المرض والجهل والفقر والتهميش والغبن .

في هذا الإطار وكقطاع معني بترقية حقوق الانسان اعتمدت مفوضية حقوق الانسان والعمل والانساني والعلاقات مع المجتمع المدني مقاربة مبنية على المشاركة والتفاهم مع الفاعلين الحكوميين وغير الحكومين بغض النظر عن انتماءاتهم.

وكان الدور الأساسي لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني بارزا ضمن النشاط الحكومي المتميز الساعي لإعطاء الأولوية لترقية حقوق الإنسان بحيث انتهجت المفوضية وبتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية مسارا تشاركيا مع منظمات حقوق الإنسان في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان من خلال تفعيل دور مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، وتكريسا وتفعيلا لتعزيز المساواة ومحاربة الإقصاء والتهميش.

وتتجسد مبادرة رئيس الجمهورية إلى إعطاء أولوية اعتبارية لقطاع الحكومة المعني بحماية وترقية حقوق الإنسان في التحسينات العديدة والمتسارعة في الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان وترقيتها، فضلا عن زيادة وتيرة عمل المفوضية واطلاعها على مختلف قضايا حقوق الإنسان بصفة عامة والتركيز على موضوع العبودية وقضايا منع وتجريم المتاجرة بالأشخاص من خلال تفعيل ومراجعة القوانين ذات الصلة بالحملات التحسيسية والتوعية الثقافية لفائدة السلطات الإدارية والقضائية والأمنية ومنظمات المجتمع المدني والحضور في المحافل الدولية والإقليمية لتقديم التقارير الدورية أمام الهيئات المعنية بحماية حقوق الإنسان.

أمور من بين أخرى أكدت نجاعة هذه التجربة بالإضافة إلى ما قامت به المفوضية من جهود على المستوى الوطني والدولي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال إصدار التعميمات والقوانين وتفعيل الترسانة القانونية المجرمة للانتهاكات الحقوقية والسماح بزيارة المراقبين الدوليين والإقليميين للاطلاع على واقع حقوق الإنسان الذين أشادوا جميعهم بنجاعة ما تحقق من

إنجازات وما تم القيام به من جهود وتنفيذ للتوصيات الصادرة من الهيئات التعاهدية.

كما حرصت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني على التعاطي الإيجابي مع كل التوصيات التي من شأنها أن تعزز الجهود المبذولة لترقية وحماية حقوق الإنسان، وخاصة تلك المتعلقة بآلية الاستعراض الدوري الشامل، حيث قبلت الحكومة 201 توصية أي ما يعادل نسبة 75% من مجموع التوصيات الصادرة لبلادنا، فيما تجاوزت نسبة الاستعراض الثاني نسبة 90%.

من هنا يمكن التأكيد على أن بلادنا عرفت نقلة نوعية خلال السنوات الأربع الماضية في مجال محاربة الأشكال المعاصرة للرق، الأمر الذي تحقق عبر إنجازات ملموسة في قطاع حقوق الإنسان تعددت بتعدد مجالات التدخل مع التقيد بأسلوب جديد امتاز بالصراحة والمكاشفة ومناقشة القضايا الحقوقية بقدر كبير من الموضوعية والواقعية.

وهنا لا بأس من ذكر أبرز إنجازات مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني خلال السنوات الأربع الأخيرة والمتمثلة في:

-تقديم التقارير الدورية أمام لجان حقوق الإنسان العربية والإفريقية

-تنظيم مؤتمر جهوي لمنظمات مجموعة دول الخمس بالساحل G5 حول محاربة الاسترقاق

- إنشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

- تنظيم ورشات تكوينية لمجموعات حقوق الإنسان، في المنصات الجهوية للمجتمع المدني وحول رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

- تنظيم قوافل تحسيسية متعددة.

- اعتماد القانون 31-2015 المجرم للعبودية وللممارسات الاستعبادية.

- إنشاء المحاكم الجنائية المختصة بمحاربة الممارسات الاسترقاقية بمقتضى المرسوم رقم 002-2016 وقد تم تزويد هذه المحاكم بالوسائل البشرية والمالية الضرورية لعملها.

- اتخاذ جملة من الإجراءات لتسهيل إيداع الشكاوي من قبل ضحايا الاسترقاق.

- قيام مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني بتفعيل آلية للشكاوي بموجب المهمة الجديدة المشكلة الموكلة لها.

- اعتماد يوم 06 مارس من كل عام باعتباره يوما وطنيا لمكافحة الممارسات الاستعبادية.

يخلد هذ اليوم الوطني كل عام من طرف مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني بالتعاون مع المكتب الوطني للشغل

- اعتماد الحكومة 2020 لخطة العمل الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر.

إنجازات تم في إطارها كذلك تنظيم طاولة مستديرة مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والقطاعات والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان حول العراقيل المتعلقة بتطبيق القانون -2015 03 المجرم للعبودية والممارسات الاستعبادية، والتي تمخضت عنها جملة من التوصيات نصت على تشكيل لجنة لمتابعة قضايا الرق.

غيض من فيض شكل أبرز معالم الحصيلة الكبيرة والمتميزة التي حققتها مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني والتفاعل الإيجابي مع الآليات الدولية والعربية والإفريقية لحقوق الإنسان، مما كان له الدور الأبرز في ترقية حقوق الإنسان بموريتانيا وساهم بشكل كبير في تنفيذ التزامات فخامة رئيس الجمهورية المرتبطة بهذا المجال فيما يتواصل تنفيذ مزيد الإنجازات خدمة للمواطن وترقية لثقافة حقوق الإنسان.

تجسيد برنامج «تعهداتي» لفخامة رئيس الجمهورية:

شواهد واعدة بمستقبل أفضل

بقلم: أحمد ولد مولاي امحمد

تعهدت الحكومة، من خلال إعلان السياسة العامة، الوارد في خطاب الوزير الأول أمام الجمعية الوطنية بداية السنة الجارية، بمواصلة الجهود لتعزيز التنمية وترقية أداء مختلف القطاعات التنموية والقطاعات الخدمية وتفعيل دور المواطن وتقريب الخدمات منه.

وهكذا تركز الحكومة جهودها خلال السنة الجارية 2023 على تعزيز منظومتي الصحة والتعليم وتعزيز الحريات العامة وترسيخ الديمقراطية؛ وتوطيد اللامركزية وترقية التنمية المحلية؛ واستكمال وتأمين جميع وثائق التعريف الوطنية وتوسيع نطاق المنظومة البيومترية لتشمل قطاعات عمومية أخرى.

وفي هذا الإطار تعمل الحكومة على تمكين كل مواطن من تنفيذ جميع الإجراءات الإدارية بسهولة، والحصول على المعلومات التي يحتاجها، وعلى حقوقه بسرعة وكرامة، بما يمثل الهدف النهائي لجميع الإجراءات التي تنفذ على هذا المستوى.

وتحقيقا لهذه الغاية، وفي إطار الإدارة الرقمية، تتركز الجهود هذا العام على مواصلة مشروع رقمنة المصالح العمومية؛ وإنشاء مشروع نموذجي للهوية الرقمية؛ وتحسين وتوسيع الشبكة الإدارية الداخلية ذات التدفق العالي عبر الألياف البصرية؛ والتسيير الإلكتروني للبريد الإداري؛ وإنشاء منصة لتسيير الصفقات العمومية.

وعلى الرغم من صعوبة الوضع الدولي، فقد كرست الحكومة جهودها لتنفيذ البرنامج السياسي الذي تم انتخاب رئيس الجمهورية على أساسه؛ والذي يرتكز على رؤية اقتصادية واجتماعية طموحة قوامها أربعة محاور وهي:

1 – دولة قوية وعصرية، في خدمة المواطن؛
2 – اقتصاد مَرِن وصامد وصاعد؛
3 – تثمين رأس المال البشري لتحقيق التنمية؛
4– مجتمع معتز بتنوعه ومتصالح مع ذاته.

الأسعار وتأثير حرب أوكرانيا على تموين الأسواق المحلية والدولية:

بخصوص تسيير موسم الجفاف وتخفيف آثار الحرب في أوكرانيا على تموين بلادنا بالمواد الغذائية الأساسية والمحروقات، نجحت الحكومة في الحفاظ على أسعار المواد الأساسية عند مستويات مقبولة، وحماية الثروة الحيوانية الوطنية.

ويستمر تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية حول الإنصاف والمواطنة واللحمة الاجتماعية (خطة إنصاف) والمدرسة الجمهورية في ظروف جيدة؛ وتعززت الجهود الرامية لمكافحة الفساد والرشوة على كافة الأصعدة.

وقد أفضت إجراءات تقريب الإدارة من المواطنين، بغية الإنصاف والمساواة، ومتابعة تنفيذ المشاريع والبرامج، إلى نتائج جيدة.

كما تم تنفيذ تدابير استباقية تهدف إلى تعزيز خلق فرص العمل لصالح الشباب.

إصلاح العدالة وإرساء دولة القانون والمؤسسات:

يُشكل إرساء دولة قوية وحديثة في خدمة المواطن، أساس المشروع المجتمعي الذي يتضمنه برنامج رئيس الجمهورية. ولتجسيد هذا المشروع، فإن أولى أولويات الحكومة هي تفعيل المؤسسات وتدعيم انتظام واستمرارية الخدمة العمومية، وفق ما ورد في خطاب معالي الوزير الأول أمام الجمعية الوطنية في يناير 2023.

وفي هذا السياق فإن رئيس الجمهورية أكد في تعهداته على إلزامية «خلق الظروف المناسبة لتمكين السلطة القضائية من الاضطلاع الكامل بدورها في إطار دولة القانون"؛ وقد عملت الحكومة على تجسيد هذه الإرادة في عملها خلال السنة الماضية. لذا صادقت على عدة قوانين تتعلق بالتأمينات العينية، والنظام الأساسي للموثقين ومهنة العدول المنفذين، حيث تم إصدار بعضها؛ كما أنشئت محاكم جهوية لقضاء القُصر؛ واكتملت مراجعة مدونة الإجراءات المدنية والتجارية؛ وتمت إعادة هيكلة مديريات الشؤون الجنائية وإدارة السجون. وعلى نفس المنوال، يتم إنشاء منصة رقمية للقوانين والنصوص المعمول بها وربطها بالجريدة الرسمية؛ وكذا تعزيز المساعدة القضائية، ونشر النسخة الثالثة من حقيبة القاضي خلال هذا العام.

وفي إطار دعم قدرات الفاعلين في مجال العدالة، سيستفيد القضاة ومساعدوهم من التكوين المستمر، عبر وضع خمسة برامج لتنفيذ منهجية التفتيش القضائي واستغلال الإحصائيات القضائية.

وبخصوص المؤسسات الإصلاحية والسجون، ستقوم الحكومة بمراجعة الإطار القانوني للسجون ومؤسسات التأهيل، وإعداد النظام الأساسي لموظفي هذه المنشآت.

ولكي يتوفر الأمن داخل السجون والمؤسسات الإصلاحية، فسيتم تجهيزها بوسائل حديثة للمراقبة؛ بالإضافة إلى إنشاء لجنة خاصة لدراسة طلبات العفو والإفراج المشروط، لضمان الانسيابية والإنصاف فيها.

وتَعمل الحكومة على تحديث البنية التحتية القضائية، حيث تم تجهيز محاكم جميع المقاطعات المستحدثة تجهيزًا كاملاً، وتجهيز المحاكم الأخرى بمعدات المعلوماتية، وكذا إمداد المدعين العامين بسيارات توفر لهم استقلالية التنقل المطلوبة في عملهم. ويجري العمل حاليا على بناء عشرات المحاكم في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى إعادة تأهيل العديد منها، فضلاً عن بناء مؤسسة سجنية جديدة في نواكشوط الجنوبية، ومركز شبه مفتوح للقصر في كيفه يجري تشغيله حاليا، كما سيتم بناء معهد تكوين قضائي في نواكشوط الغربية، بالإضافة إلى اعتماد مخطط رقمي مفصل يهدف إلى "رقمنة المسارات القضائية".

ولتأكيد استقلال القضاء وتحسين نفاذ المتقاضين إلى الخدمات القضائية، سيكون تنفيذ توصيات المنتديات العامة للعدالة التي انعقدت مطلع هذا العام، من أولويات العمل الحكومي هذه السنة.

برنامج الإنصاف والمواطنة واللحمة الاجتماعية:

قناعةً منه بقوةِ وأهمية احترام القانون في تعزيز المواطنة والشعور بالانتماء الوطني، شدد رئيس الجمهورية، في مناسبات مختلفة، كان آخرُها إطلاق مهرجانِ مدائنِ التراث في تيشيت، ثم توقيع نداء جيول، على عدم ترتيب أي حقٍ أو واجبٍ على أي انتماء غير الانتماءِ للوطن، حيث أكد أن "ما يُقام به من جهود في سبيل تعزيز الصمود، على مختلَف المستويات، لن يكون له كل الأثر المطلوب، ما لم يُواكبْه تغييرٌ عميق في العقليات والمسلكيات الاجتماعية، في الاتجاه الذي يخدم مفهوم المواطنة، وضرورات الدولة الحديثة".

وهذا ما يرمي إليه برنامج الإنصاف والمواطنة واللحمة الاجتماعية بالأساس، والذي تم اعتماده سنة 2022، من خلال مجموعة من الأنشطة التي تعزز المواطنة والذي تتم متابعة تنفيذه باهتمام كبير عن طريق منصة رقمية مخصصة لذلك. فعلى سبيل المثال، طُلب من أعضاء النيابة العامة أن يعالجوا، على وجه السرعة، جميع شكاوى المواطنين المتعلقة بأفعال أو أقوال قد تمس كرامتهم. وفي هذا السياق، صدرت حتى الآن خمس إدانات تتعلق بالمعاقبة التلقائية للخطابات القبلية والفئوية و/أو تلك التي تتعمد الوَصْم. وأنشئت

حصيلة قطاع التشغيل 2019 - 2022.

إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لترقية وتشغيل الشباب

إنشاء صندوق وطني للتشغيل

تعبئة الموارد من ميزانية الدولة

توقيع اتفاقية مع صندوق الإيداع والتنمية

إطلاق شراكة أسفرت عن توقيع اتفاقية تشغيل لدعم ريادة الأعمال لـ 2000 مستفيد

تطوير ثقافة ريادة الاعمال من خلال تمويل نسيج من الشركات الصغيرة والمتوسطة

مشروع قابلية تشغيل الشباب الذي يعمل في ثماني (8) ولايات

تسجيل 7374 في قاعدة بيانات "دليل" لدى وكالة تشغيل

تكوين 888 شابا على المهارات الحياتية . منهم 627 في نواكشوط و261 في الولايات الداخلية

مشروع قابلية تشغيل الشباب الذي لا يتدخل إلا في ولاية براكنة

مشروع دعم تنمية ريادة الأعمال في موريتانيا

تنشيط المدارس الوطنية للتكوين

مكاتب قانونية بلدية على مستوى 24 بلدية نموذجية لتكون مكاتب استقبال واستماع وإعلام حول حقوق وواجبات الأشخاص الذين يتعرضون للوَضْم أو سوء المعاملة أو الإضرار بحقوقهم.

وخلال هذه السنة، يتم التركيز على:

(1) تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان بمختلف مكوناتها ؛

(2) ومواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر،

(3) وتجسيد توصيات الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل؛

(4) وكذلك إعداد التقارير الدورية وتقديمها، وتعزيز القدرات العملية لهيئات المجتمع المدني.

وفي مجال الحريات، تم إطلاق العديد من الإصلاحات،وتُركّز الحكومة جهودها هذه السنة على تعزيز الحريات العامة وترسيخ الديمقراطية؛ وتوطيد اللامركزية وترقية التنمية المحلية؛ واستكمال وتأمين جميع وثائق التعريف الوطنية وتوسيع نطاق المنظومة البيومترية لتشمل قطاعات عمومية أخرى، وفي هذا الصدد تم، قبل أسبوعين تقريبا، إطلاق عملية شاملة لتقييد جميع المواطنين الذين لم يحظوا بالتسجيل في السجل الوطني للسكان والوثائق المؤمنة .

ومن اجل دعم اللامركزية، سيتم تعزيز الصندوق الجهوي للتنمية، وتطوير قاعدة بيانات للبلديات، وستشارك السلطات المحلية والجهوية بشكل أكبر في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والوطنية. وسيتم اعتماد مدونة المجموعات الإقليمية والشروع في نقل الاختصاصات إلى الهيئات اللامركزية.

العمل الإسلامي وقيمه:

أولت الحكومة اهتماما كبيرا للعمل الإسلامي بجميع أبعاده. وهكذا استمر دعم العلماء والأئمة وطلاب المحاظر، وكذلك تقدير جهودهم. كما أنشئ حساب تحويلات خاص يسمى "بيت مال زكاة موريتانيا" لتسهيل جمع وتوزيع أموال الزكاة، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وسيتم تحديد آلية تشغيل وتنظيم هذا الحساب بطريقة تكفل الشفافية، وترسي الثقة، وتخفض التكاليف، وتضمن تحقيق الأهداف الدينية والاقتصادية على حد سواء.

الوظيفة العمومية:

مكنت الإصلاحات الجارية في مجال الوظيفة العمومية من رقمنة 90% من ملفات موظفي ووكلاء الدولة العقدويين، ووضع الصيغة النهائية لإعادة تنظيم أرشيف الإدارة العمومية، وإعادة تنظيم ملف العمال غير الدائمين، وإعداد مشاريع نصوص لتسوية الوضعية الإدارية لهؤلاء العمال. وبالإضافة إلى ذلك، تم التركيز بوجه خاص على تحسين وتأمين تطبيق "الموارد" المتعلق بتسيير عمال الدولة.

وتركز الجهود هذه السنة على وضع إستراتيجية الوظيفة العمومية، ومراجعة القانون المتعلق بالنظام الأساسي ونصوصه التطبيقية، بالإضافة إلى مراجعة نظام التقاعد والمعاشات؛ ومراجعة نظام معلومات معادلات الشهادات ووضع اللمسات الأخيرة على رقمنة ملفات الموظفين ووكلاء الدولة. وتشمل هذه العملية تعزيز الخدمات المقدمة للمراجعين واستكمال عملية اعتماد نظام للوظيفة العمومية المحلية.

الإدارة الرقمية:

في إطار الإدارة الرقمية، تركز الجهود هذا العام على مواصلة مشروع رقمنة المصالح العمومية؛ وإنشاء مشروع نموذجي للهوية الرقمية؛ وتحسين وتوسيع الشبكة الإدارية الداخلية ذات التدفق العالي عبر الألياف البصرية؛ والتسيير الإلكتروني للبريد الإداري؛ وإنشاء منصة لتسيير الصفقات العمومية.

وستساهم هذه المشاريع في تطوير وتحسين نظام "خدماتي" بشكل مستمر على مستوى جميع قطاعات المرفق العمومي، لاسيما من حيث تسهيل الخدمات الرقمية وخدمات الدفع الإلكتروني، ورقمنة المراسلات الإدارية وتقليص الآجال.

ومن ناحية أخرى، يعتبر احتواء معضلة عمالة الأطفال من أولويات العمل الحكومي. وعلى الصعيد المؤسسي، تم تقييم الخطة الوطنية لمكافحة عمالة الأطفال، ونُظمت مشاورات جهوية في جميع الولايات لوضع قائمة بالأنشطة التي تعتبر خطيرة على القصّر.

وستشهد التشريعات الاجتماعية، هذه السنة، استكمال الإصلاحات التي تم إطلاقها بالفعل، وهي أساسا:

(1) وضع واعتماد البرنامج الوطني لترقية العمل اللائق؛

(2) إستراتيجية تنفيذ إعلان منظمة العمل الدولية المتعلق بالشركات متعددة الجنسيات في موريتانيا؛

(3) جمع البيانات حول العمال ا لمها جر ين ؛

(4) وضع تطبيق لتحديث البيانات المتعلقة بالمشغلين.

في المجال الاقتصادي والمالي:

تتواصل الجهود لتوطيد وتوسيع نطاق الإصلاحات في المجالات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي، والحكامة في المجال الاقتصادي والمالي والنقدي. وعلى الرغم من الأزمات والمحيط الدولي غير الملائم، جاءت النتائج الاقتصادية والمالية المسجلة جد إيجابية، وهكذا ساهمت هذه النتائج في شمولية وتنوع اقتصادنا الوطني.

لقد تم تعزيز التخطيط الاستراتيجي، على الصعيدين الوطني واللامركزي، بوصفه أداة أساسية للسياسات العمومية الفعالة. فقد وضعت خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2021-2025 وتمت المصادقة عليها، كما تم تحيين برنامج الاستثمار العمومي 2022 – 2024.

ويكتمل هذه السنة إعداد الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والإستراتيجية الوطنية للسياسة السكانية.

وستشهد هذه السنة تنفيذ توصيات دراسة الحكامة، واستكمال مراجعة قانون مكافحة الفساد واعتماد استراتيجيته.

كما حظيت متابعة تنفيذ المشاريع التنموية باهتمام خاص، حيث تخضع لرصد منتظم عن طريق منصة لمتابعة أداء المشاريع؛ وسيتم دعم وتعزيز هذه الديناميكية خلال السنة الجارية.

و في مجال تحسين مناخ الأعمال وترقية الاستثمار ستتواصل الجهود بإزالة الطابع المادي بشكل كامل عن إجراءات إنشاء الشركات عبر الشباك الموحد، واستكمال نظام التصريح ودفع الضرائب والرسوم عن بُعد، وإنشاء شباك موحد للتجارة الخارجية ومراجعة مدونة الاستثمار.

وفي مجال التعاون وتعبئة الموارد، كان لاستعادة وتعزيز ثقة شركائنا في السياسات المنفذة دور كبير أدى، حتى بداية السنة، إلى توقيع 31 اتفاقية تمويل بقيمة إجمالية تبلغ 29.4 مليار أوقية، من ضمنها 82٪ كقروض ميسرة و18٪ كمنح. وستتواصل هذه الديناميكية وستمكن من توقيع 25 اتفاقية تمويل تصل قيمتها إلى 50.4 مليار أوقية تغطي القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني.

و أولى رئيس الجمهورية خطر المديونية المفرطة عام 2019 اهتماما كبيرا في وقت مبكر. وبفضل ضبط الاقتراض الخارجي وحسن تعاون البلدان الشقيقة، انخفضت هذه النسبة إلى 41.8 %، والأهم من ذلك أن خطر المديونية المفرطة على بلادنا بات في حدود المتوسط.

وفي سياق الحكامة المالية، تم إعداد وثيقة لبرمجة الميزانية على المدى المتوسط ومخطط مُحاسَبي للدولة. وتواصلت جهود عصرنة الإدارة الجبائية مع تشغيل منصات الدفع عن بعد لضريبة السيارات وجواز السفر والبطاقة الرمادية. وسيتواصل تعميق هذه الإجراءات خلال السنة الجارية، مع وضع أدوات لتعزيز العدالة الضريبية من خلال إنشاء آليات لجمع وحكامة وإعادة توزيع الضريبة.

ونظرا للدور الذي يؤديه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

خلق الثروة وفرص العمل، فإنه قد حظي باهتمام خاص من طرف الحكومة، خلال سنة 2022، ومن المتوقع أن يسهل تشغيل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المبرمج هذه السنة، النفاذ إلى القروض لهذه الفئة من المؤسسات.

محركات النمو الأساسية:

تُعتبر قطاعات المعادن والصيد البحري والزراعة والتنمية الحيوانية والتجارة والصناعة والحرف والسياحة والبناء والأشغال العمومية محركات أساسية للنمو في بلادنا.

ويعتبر قطاعا النفط والغاز من المجالات الواعدة. لذلك تم إعداد المخطط الرئيسي للغاز، مما سيسمح بإجراء دراسات الجدوائية للعديد من المشاريع النموذجية لتطوير الغاز، وخصوصا لتوليد الكهرباء وتحسين القيمة المضافة لمواردنا المعدنية وخفض تكاليف النقل.

وقد تجاوز معدل تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع السلحفاة الكبرى أحميم 85% ومن المتوقع بدء الإنتاج في نهاية هذه السنة. أما بالنسبة لحقل غاز بئر الله، فقد تم توقيع عقد جديد مع الشريك يؤكد خيار الاستغلال على اليابسة لتطويره.

أما بخصوص تأمين إمدادات البلد من المنتجات النفطية يجري العمل على توسيع طاقة التخزين بـ 24.000 متر مكعب في نواكشوط. كما تمت إعادة تأهيل مرافق نواذيبو بسعة 50.000 متر مكعب من الديزل. وفي ما يتعلق بالتحول الطاقوي، تم توقيع عدة مذكرات واتفاقات مع مستثمرين دوليين متخصصين في تطوير إنتاج الهيدروجين.

وبالنسبة للمعادن، فقد اكتمل إعداد استراتيجية لتطوير القطاع. وفي هذا السياق، ستتم مراجعة مدونة المعادن وتحيين دليل المستثمر المنجمي وتنقيح السجل المعدني خلال هذه السنة.

ومن أجل دمج قطاع الصناعات الاستخراجية في النسيج الاقتصادي الوطني وتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، سيتم وضع قانون توجيهي للمحتوى المحلي لقطاعات المعادن والغاز خلال هذه السنة.

ولضمان الشفافية في تسيير عائدات الصناعات الاستخراجية، تواصل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في بلادنا، في إطار تنفيذ متطلبات معيار مبادرة الشفافية لسنة 2019، تحسين حكامة القطاع من خلال نشر التقارير بشكل منتظم؛ وإنشاء مستودع للبيانات؛ وتنفيذ توصيات مختلف التقارير وفتح نقاش عام حول هذه المسائل على مستوى جميع ولايات الوطن.

ومن بين أهم القطاعات الإنتاجية، يحتل الصيد البحري الصدارة بسبب مساهمته المعتبرة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للبلاد، والقيمة المضافة التي يخلقها وفرص العمل التي يوفرها.

ويستجيب بيان السياسة والتخطيط للصيد والاقتصاد البحري 2022-2024، الذي تم اعتماده في السنة الماضية، لتحديات واحتياجات كل مكونات القطاع. وفي السياق نفسه، تمت المصادقة على خطة تسيير الصيد السطحي وتنفيذها، كما تمت مراجعة حقوق النفاذ إليه. وقد تم دعم المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد بتجهيز مقره في نواكشوط وبدء تشييد مقره المركزي في نواذيبو.

الاكتفاء الذاتي الغذائي

تعتزم الحكومة رفع تحدي الاكتفاء الذاتي الغذائي؛ وقد وَجّهَتْ جميعَ الجهود خلال السنة المنصرمة نحو تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، بدءً بحكامة القطاع وإعادة تنظيمه، وإصلاح مؤسساته الفنية الرئيسية وخصوصا " صونادير" و"اسنات". وستواصل تحسين تغطية احتياجات البلاد من المنتجات الزراعية هذه السنة. وتحقيقا لهذه الغاية، تتابع الحكومة جهود تحسين الزراعة المطرية من خلال الاستغلال الأمثل لموارد المياه السطحية. وفي هذا السياق، ستعطى الأولوية لبناء وإصلاح وصيانة السدود وهياكل مراقبة المياه والمكننة الزراعية وإدخال البذور الجيدة.

ويعتبر تنويع إنتاجنا الزراعي، من الناحيتين النوعية والكمية، إحدى أولويات الحكومة.

وفي هذا الصدد من المقرر هذه السنة استصلاح وإعادة تأهيل ما مجموعه 7907 هكتارات على مستوى ولايات الترارزة والبراكنة وكوركول وكيدي ماغا؛ ومتابعة برنامج كهربة مناطق الإنتاج على طول 250 كلم في ولايتي الترارزة والبراكنة؛ وانجاز 280 كلم من طرق فك العزلة في ولايتي الترارزة والبراكنة. كما ستستفيد شعبة الأرز من جهود نوعية لتحسين قدرتها التنافسية.

وستستفيد الزراعة المطرية هذه السنة من بناء 37 سدًا و2411 قناة تصريف للمياه، واقتناء 25 جرارا وملحقاته و1250 محراثا يدويا و70 محراثا آليا، فضلا عن توزيع 2.240 كيلومترًا من السياج. وستستفيد من هذه الأنشطة ولايات آدرار وتكانت ولعصابة والحوضين. كما ستتم تعبئة التمويلات اللازمة لبدء الأشغال في خمسة سدود كبيرة تم الانتهاء من الدراسات المتعلقة بها سنة 2022، في كل من الحوض الغربي، والعصابة، وكيدي ماغا ، وكوركل، وآدرار .

ومن المقرر استصلاح 1035 هكتارا من المساحات الزراعية لصالح التعاونيات القروية النسوية، وتوزيع 810 أطنان من بذور الخضروات و20860 وحدة من معدات البستنة و55 كيلومترا من السياج هذه السنة لمواصلة تطوير زراعة الخضروات.

وفيما يتعلق بنظام زراعة الواحات من المقرر هذه السنة استصلاح 750 هكتارا وإنشاء 54 خزانا للمياه في آدرار وتكانت والعصابة والحوضين، وكذلك بناء وتجهيز 238 بئرا ارتوازية وشبكات للري بطول 100 هكتار وتركيب 20 كلم من السياج لحماية الحقول.

وفي مجال تطوير محاصيل القمح، بذلت الحكومة جهودا كبيرة أدت إلى توزيع 130 طنًا من بذور القمح في السنة الماضية، وسيتم إطلاق برنامج طموح لتطوير زراعة الأعلاف خلال السنة الحالية.

وقد مكنت كل هذه الجهود بلادنا من الوصول إلى مستوى إنتاج يغطي 89٪ من متطلباتنا من الأرز في السنة الماضية، مقارنة بـ 82٪ في سنة 2019، و35٪ في مجال الحبوب التقليدية مقارنة بـ 32 في سنة 2019. هذا وسيستمر دعم المزارعين عن طريق اقتناء وتوفير

المدخلات الزراعية المدعومة.

و من أجل ترقية التسيير المستدام للزراعة تجري الأشغال في بناء 127 كيلومترا، فضلا عن تنظيم عمليات تفتيش واسعة النطاق وحملات لرقابة الصحة النباتية. وتحقيقا لنفس الغاية، ستبدأ إصلاحات عقارية عادلة ومنصفة هذه السنة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية للقطاع.

وأما ما يتعلق بتوفر الخدمات الزراعية والتكوين والتأطير، ستتم إعادة هيكلة شعبة البذور، وكذلك إنشاء نظام للإرشاد الزراعي. وأخيرا، ستبدأ الحكومة في وضع نظام للتمويل والتأمين الزراعي.

التنمية الحيوانية:

تحظى التنمية الحيوانية، على غرار القطاعات الإنتاجية الأخرى، بأهمية خاصة في برنامج رئيس الجمهورية. وفي سنة 2022، تواصلت جهود عصرنة وتنظيم هذا القطاع في المحاور الاستراتيجية الأربعة الأساسية وهي: الحكامة وتطوير الشعب وتوفير المياه والصحة الحيوانية.

ويجري العمل حاليا على بناء ثلاث مستودعات لجمع الجلود الخام في كل من نواكشوط وكيفه وكيهيدي، فضلا عن تنظيم حملة للتلقيح الاصطناعي. وسيتواصل تكثيف هذه الجهود خلال السنة الجارية، لتشهد إنشاء ثلاث مختبرات لمراقبة جودة الألبان في النعمة وبوكي وروصو، ومختبر متنقل للمراقبة الوبائية.

ولتعزيز النفاذ إلى المياه في المناطق الرعوية، توجد 45 محطة رعوية قيد الإنشاء، خصوصا في المناطق الأكثر جدبا في البلد، كما تم حفر 13 بئراً في منطقة الحوضين. وستواصل الحكومة تنفيذ برنامج المياه الرعوية من خلال إنجاز وتجهيز المحطات الرعوية قيد الإنشاء وإنشاء 33 محطة أخرى. وفي الوقت نفسه، ستكتمل مخططات الاستصلاح الرعوي، التي يجري تنفيذها حاليا في كل من ولايات الحوضين، ولعصابه، وآدرار، وتكانت، وإنشيري، وتيرس زمور.

وفي مجال الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية، من المقرر، في هذه السنة، بناء مسلخين جهويين في كل من كيهيدي وكيفه، بهدف تحسين الظروف والسلامة الصحية في المسالخ. وسيتم بناء 33 حظيرة تطعيم في الحوضين كما سيتم ترميم 14 مركزًا بيطريًا.

الإسكان الاجتماعي:

سيُنْتِجُ برنامج الإسكان الاجتماعي

«داري» 1932 وحدة سكنية مع نهاية هذه السنة في عشر عواصم جهوية. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير عشرة آلاف وحدة سكنية اجتماعية ستسمح لهذا العدد من العائلات بالحصول على سكن لائق. كما ستشهد هذه السنة أيضا:

(1) اعتماد الاستراتيجية الوطنية للسكن ،

(2) تفعيل صندوق الاسكان،

(3) إطلاق برنامج عقاري لبناء مئات الوحدات السكنية الجماعية في كل من نواكشوط ونواذيبو و ازويرات.

وفي مجال المباني العمومية، يتمثل الهدف المنشود في تحسين ظروف عمل وكلاء الدولة واستقبال المواطنين. وستشهد هذه السنة تكثيف جهود تشييد المباني العمومية:

(1) بمواصلة أشغال بناء المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء والصحافة، وترميم مبنى الحكومة القديم؛

(2) تشييد مركبين وزاريين في نواكشوط؛

(3) مقرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الأعلى للفتوى والمظالم، والهيئة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، والحماية المدنية.

الطاقة والكهرباء

وفي ما يتعلق بالبنى التحتية، سجلت إنجازات مهمة خلال العام الماضي، وخصوصا بدء التشغيل الفعلي

(ا) لمحطة توليد الطاقة الكهرومائية "كويتا" لمنظمة استثمار نهر السنغال" ؛

(اا) تعزيز برامج الكهربة وتوسيع الشبكات في جميع أنحاء البلد.

وسيتم توسيع نطاق الترابط بين المدن، مع انطلاق تعزيز الخطوط بين نواكشوط ونواذيبو والمحطات المرتبطة بها.

وستشهد هذه السنة التشغيل الكامل لمحطة بولنوار لطاقة الرياح، وبدء تشغيل خط الحدود بين نواكشوط وحدود السنغال، وبدء تشغيل خط نواكشوط- الزويرات، وإطلاق الأشغال في حلقة كيهيدي- مقامة- سيلبابي- امبود، والتي ستمكن من كهربة 65 موقعا في ولايتي كوركل وكيديماغا، وكذا إطلاق الأشغال في إمدادات الطاقة إلى ميناء نجاكو، إضافة إلى إطلاق مشاريع كهربة 53 بلدة إضافية في الحوضين؛ وكهربة 481 بلدة تقع في مقاطعات ألاك وبابابي وبوكي ومقطع لحجار وباركيول وامبود و مقامة ومونكل وسيلبابي وولينج وبوتلميت واركيز وروصو والمذرذرة وكرمسين. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم توزيع 10 آلاف طقم للغاز المنزلي كجزء من البرامج الاجتماعية هذه السنة.

النقل والطرق

يؤدي النقل دورًا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويشكل تحديًا لبلد ذي مساحة شاسعة مثل بلدنا. ولهذا السبب تولي الحكومة اهتماما خاصا وتوفر موارد كبيرة لتحسين وصيانة البنى التحتية لهذا القطاع.

ففي مجال البنية التحتية الطرقية، تم إطلاق برنامج واسع لتشييد 52 كلم من الطرق الحضرية في العديد من المدن وبناء وترميم 1042 كلم من شبكة الطرق الوطنية.

وخلال هذه السنة، سيتم توسيع شبكة الطرق الوطنية مع اكتمال أشغال الطرق الحضرية في كل من سيلبابي وروصو؛ وكذلك ربط طريق بالنشاب – بطريق نواذيبو؛ وطريق بوتلميت – ألاك؛ ومقطع من طريق نواكشوط – بوتلميت؛ وكرمسين- اندجاغو؛ وأمورج- عدل بكرو، وجسر باماكو. وستنطلق الأشغال لبناء طرق أطار – شنقيط؛ وأشميم – انبيكيت لحواش؛ والطينطان – عين فربه – الطويل؛ وملتقى طريق الأمل – كيهيدي – سيلبابي؛ وطريق الزويرات- تيندوف؛ ثم جسر مدريد.

وفي هذه السنة، سيتم اعتماد الإستراتيجية الوطنية لصيانة الطرق، وتجديد برامج العقود لصيانة شبكة الطرق الوطنية والطرق الحضرية.

وأما ما يتعلق بالبنية التحتية للمطارات، فستطلق الحكومة سنة 2023 أشغال بناء مطار في لمغيطي وإصلاح مدرج مطار نواذيبو.

وإدراكا منه لتحديات المستقبل، يولي رئيس الجمهورية أهمية كبيرة للرقمنة والابتكار، بالنظر للدور الفعال الذي تلعبه في التحولات التي يشهدها عالمنا اليوم. وفي هذا السياق، تم استحداث قطاع وزاري مخصص للتحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة.

وفي مجال الأعمال الإلكترونية والابتكار، ستعطى الأولوية سنة 2023 لإنشاء صندوق وحاضنة ومرصد للابتكار، ووضع استراتيجية وطنية للدفع الرقمي.

وفي مجال الحكامة وتعزيز الإطار التنظيمي والقانوني، سيتم إنشاء الوكالة الوطنية للرقمنة؛ وإنشاء الوكالة الوطنية للأمن السيبراني والتصديق الإلكتروني؛ واعتماد قانون الشركات الرائدة والمراسيم المرتبطة.

وفي مجال حماية البيانات الشخصية، ستشهد هذه السنة تعزيز مهام تنظيم وحماية البيانات الشخصية وترقية إطارها التنظيمي؛ وتشغيل المنصة المعلوماتية وبرنامج «بيانات – حماية».

المدرسة الجمهورية ورأس المال البشري:

يعتبر تثمين رأس المال البشري لتحقيق التنمية توجها رئاسيا يؤطر العمل الحكومي في هذا المجال، سواء من أجل مشروع إعادة صياغة المدرسة الجمهورية، أو ترقية وتطوير التكوين الفني والمهني، أو تنويع عروض التعليم العالي، أو توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الصحية.

وهكذا بذلت الحكومة جهودا كبيرة لترقية نظامنا التعليمي. وقد تميزت سنة 2022 ببدء تنفيذ إصلاح النظام التعليمي لضمان تعليم جيد للجميع. وتعتبر السنة الدراسية 2022-2023 السنة الأولى من تنفيذ هذا الإصلاح، حيث افتتحت في ظروف جيدة، وقد تم من بين أمور أخرى حصر السنة الأولى من المدرسة الابتدائية على التعليم العمومي؛ وإلزامية ارتداء الزي المدرسي الموحد في المرحلة الابتدائية؛ وتكييف الكتب المدرسية والأدوات التربوية مع متطلبات الإصلاح؛ وتوزيع الكتب المدرسية على جميع المستويات؛ ومراجعة الإطار التنظيمي للتعليم الخاص؛ وإنشاء نظام فعال للمتابعة والتقييم؛ وتسريع وتيرة لا مركزة التسيير.

ولقد تمت مراجعة الدعائم التربوية والبرامج والكتب المدرسية لفصول السنة الأولى من الإصلاح وتوزيعها مجانًا؛ حيث تم توزيع ما يقارب مليون

وثمانمائة ألف كتاب مدرسي هذه السنة، على أن تشهد السنة المقبلة توزيع مليون وأربعمائة ألف كتاب.
وستشهد هذه السنة تجهيز واقتناء طلبية لمعدات ولوازم ما قبل المدرسة لصالح 374 قسمًا في المرحلة ما قبل المدرسة.
وسيتواصل العمل في اتجاه زيادة البنية التحتية المدرسية خلال سنة 2023، مع بناء وتوسيع 164 مدرسة، وإنتاج 26 ألف طاولة مدرسية محليا من أجل مواكبة التطور الحاصل في العرض المدرسي؛ وإنشاء ورشات لصيانة المعدات المدرسية على المستوى الجهوي. ولتسريع وتيرة إنجاز المدرسة الجمهورية ومواكبتها، تم إنشاء صندوق خاص، بتمويل قدره مليارا أوقية، لبناء وترميم وتجهيز البنية التحتية المدرسية ومواكبة الإصلاح.
وتم الشروع في تثمين مهنة المدرس ودعم قدراته، وذلك على أساس تقييم معمق، مع إعادة صياغة برامج مدارس تكوين المعلمين، بالاعتماد على نظام تمهين، يمزج بين التكوين النظري والتدريب العملي. وفي هذا الإطار استفاد أكثر من 2800 معلم من التكوين المستمر. وعلى ذلك تم اكتتاب 1.484 معلمًا وأستاذا ومفتشًا ومكونًا لمدارس تكوين المعلمين ومقدمي خدمات التعليم سنة 2022، من إجمالي 8000 تم اكتتابهم منذ عام 2019. كما تم إنشاء مدرسة جديدة للمعلمين في كيفه مما سيعزز عرض التكوين في مجال التعليم.
ويُعد تحسين جودة التعليم هدفًا رئيسيًا للمدرسة الجمهورية. وفي هذا الإطار، تمت مراجعة المناهج الدراسية للسنوات الأربع الأولى من التعليم الأساسي وجميع مستويات التعليم الثانوي. وبذلت جهود أخرى في مجال التكوين الأولي، مع مراجعة شروط الاكتتاب والترسيم، بالإضافة إلى إنشاء خلية مركزية مكلفة بمتابعة إصلاح مدارس تكوين المعلمين.
وتتلخص الأهداف المنشودة في مجال التعليم العالي في تحسين الحكامة؛ ومواكبة التطور في المجال وتزويد القطاع بالبنية التحتية الجيدة.
ويشكل تعزيز حكامة مؤسسات التعليم العالي تحديا تحرص الحكومة على رفعه. وهكذا، تم في السنة الماضية اعتماد استراتيجية للتعليم العالي.

قطاع الصحة:

وفي مجال الصحة، عرف تعزيز حكامة القطاع الصحي تقدما كبيرا في مجال التشريعات والنصوص القانونية.
وتواصل إنشاء مصالح الخدمات الطبية الاستعجالية من خلال وضع خمسة مراكز عملياتية في نواكشوط. وستشهد هذه السنة بناء ثلاث مستشفيات في العيون وألاك وتجكجة؛ و28 مركزا صحيا و28 نقطة صحية في الحوضين ولعصابه والبراكنة وكيدي ماغا والترارزة ونواكشوط، هذا علاوة على توسعة ثمانية أقسام للولادة في غابو، وكوراي، والتيدومة، والطينطان، وعين فربه، واطويل، وأم لحبال، وادويراره.
وفي مجال التأمين الصحي سيسمح نظام التغطية الصحية الشاملة، بتأمين 511.440 شخصا من خلال الصندوق الوطني للتأمين الصحي، حيث تم تأمين 88.263 أسرة من ضمن مائة ألف أسرة من المقرر تأمينها بين الأسر الأكثر احتياجا وتلك التي يعيش بها أشخاص معاقون. وسيبدأ التأمين الصحي الطوعي للقطاع غير المصنف هذه السنة، مما سيمكن من زيادة غطاء التأمين الصحي وجعله مستداما.
وسيتواصل الرفع من مستوى معايير تشغيل المؤسسات الصحية الخاصة هذا العام. وذلك من خلال توحيد عدد الاستشارات والتدخلات اليومية.
وستتركز الجهود أيضا على تقليص عدد وفيات الأمهات والمواليد والإسراع في مكافحة الأمراض المعدية. وسيتم إجراء إصلاحات لتعزيز نظامنا الصحي، بما في ذلك إنشاء سلطة فنية لجودة الخدمات الصحية، واعتماد المرسوم المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني لمكافحة التدخين وإعداد استراتيجية لصيانة المعدات الصحية.

مسار واعد لتمكين المرأة

إعداد : عيشه اسباعي

تنفيذا لتعهد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني خلال برنامجه الانتخابي بتعزيز تمكين المرأة من أجل المشاركة الفعالة في التنمية صادقت الحكومة على إنشاء مرصد لحقوق المرأة والفتاة 2022/ 30يوليو ، بالإضافة إلى إنشاء منصات متعددة القطاعات لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، وصندوق لتحصيل النفقة؛ ومنح تمويلات لصالح 100 فتاة متخرجة من معهد الترقية النسوية بمبلغ 3,3 مليون أوقية؛ وتمويل 150 نشاطا مدرا للدخل في المناطق الحدودية الشرقية ، وإطلاق برنامج في كيفه لتمويل 300 مشروع صغير لصالح النساء بمبلغ إجمالي قدره 12 مليون أوقية جديدة.

كما تم تسجيل العديد من الانجازات في مجال الأسرة والنوع نذكر منها على وجه الخصوص . و تنفيذ برنامج لترقية نفاذ النساء والفتيات إلى الطلبيات والصفقات العمومية لصالح 25 مقترحات بشكل رئيسي من قبل الجمعيات النسائية ورجال الأعمال الشباب بتمويل قدره 4.4 مليون أوقية جديدة.

وأطلقت السيدة الأولى مريم فاضل الداه ، العديد من حملات المناصرة كان لها دور بارز في تمكين المرأة ونقتبس من خطاب لها في نواكشوط بمناسبة افتتاح فعاليات حملة أنصار التمكين السياسي للمرأة 19/مارس/2023. " الإقرار بالحق شيء، وتمكين أصحابه من استيفائه على الوجه الأكمل، شيء آخر، مؤكدة أنه على الرغم مما بذلته، وتبذله، بلادنا من جهود في التمكين للمرأة سياسيا واقتصاديا، فإن حضور النساء في التمثيل السياسي، والدوائر الاقتصادية والانمائية عموما، لا يزال دون ما تتطلع إليه المرأة الموريتانية".

التمكين السياسي:

وأكدت رئيسة المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة السيدة مهلة أحمد طالبن، في حديث لمجلة الشعب ، أنه تحقق تحسن كبير في مجال المشاركة السياسية للمرأة على مستوى البرلمان مضيفة أنها لا تزال دون المأمول.

واستعرضت ارتفاع نسبة النساء في الجمعية الوطنية خلال انتخابات 13 مايو 2023 حيث حصلن على (41) مقعدا في الجمعية الوطنية من أصل (176) مقعدا، أي نسبة 23،30%، مقابل (30) مقعدا من أصل (157) أي نسبة؛ 19،1% خلال انتخابات 2018.

وأضافت أنه هناك أمل كبير في ارتفاع هذه النسبة خلال الانتخابات القادمة لتصل على الأقل إلى 40%، وفقا لأهداف التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن ذلك يتطلب تعديل «قانون 2012» حول «الكوتا « أو قسيمة ال 20% الأضعف، وأن تلعب الأحزاب السياسية دورا أكبر في سبيل الدفع بإشراك النساء وكذا اهتمام النساء بالشأن العام والعمل على تعزيز مشاركتهن في تدبير مسار الانتخابات بغية الوصول إلى المناصفة في أفق 2030.

ومن جانبه اعتبر المكلف بمهمة بوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة السيد سيدي ولد بياده، أن المرأة أحرزت تقدما كبيرا من حيث التحسن الملاحظ على المؤشرات الكمية التي يتم من خلالها قياس وضع المرأة، مبينا أنه طال مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية و الثقافية والاجتماعية.

وبين أن «المؤشرات الكمية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة الموريتانية تحسنت حيث قطعت خطوة لايستهان بها في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن القول إن المعدل التركيبي لهذه المشاركة يقارب35% في المجالس الجهوية والبلدية والبرلمان».

و نبه إلى أن هذا التحسن جاء نتيجة لجهد وطني لتجسيد تعهدات فخامة رئيس الجمهورية على أرض الواقع، مؤكدا أن الحملة الوطنية الكبرى لأنصار التمكين السياسي للمرأة التي أطلقتها السيدة الأولى مريم محمد فاضل الداه غداة بدء الأحزاب السياسية في إعلان ترشيحاتها للانتخابات البرلمانية و البلدية و الجهوية 2023 كان لها الدور الأبرز في هذا التحسن.

التمكين الاقتصادي والاجتماعي :

وفيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، أوضح سيدي ولد بياده، أن الدولة الموريتانية بادرت بتمويل آلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة لصالح النساء المنتجات، وعملت على تكوين آلاف الفتيات على المهن المطلوبة في سوق العمل، كما وفرت الدعم والمؤازرة لسيدات الأعمال وصاحبات المشاريع الكبيرة.

وذكّر بتحسن المؤشرات المرتبطة بتعليم الفتيات ومكافحة التسرب، مضيفا أن إطلاق السيدة الأولى للمرحلة الثانية من مشروع تمكين المرأة والعائد الديموغرافي حيث تنوعت أهدافه وتوسعت في مجالات تدخله والعكف حاليا على مضاعفة ذلك، والحملات الكثيرة التي تم تنظيمها لتغيير العقليات وترشيد المسلكيات المعيقة لتقدم المرأة، وإنشاء قناة للأسرة وإطلاق بنك للأسرة وصندوق للنفقة.

وبدورها أضافت رئيسة المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة السيدة مهلة أحمد طالبن، أن اهتمام فخامة رئيس الجمهوري السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بقضايا تمكين النساء وحماية حقوقهن يشكل مصدر فخر واعتزاز لها ولمعظم النساء، مثمنة ما تم القيام به حتى الآن من إنجازات لصالح المرأة في ظل النظام الحالي، وفي مقدمتها إنشاء المرصد.

وأعربت مهلة بنت أحمد طالبن، عن تطلعها إلى المزيد من الخطوات العملية في مجال تمكين المرأة، حتى تصل إلى العدالة من خلال تكافؤ الفرص على كافة المستويات بين الرجال والنساء.

ورأت رئيسة المرصد أن الفرصة مواتية لتمكين المرأة في عهد فخامة رئيس الجمهورية حيث أعطى توجيهاته بهذا الخصوص من تسخير كافة الوسائل الادارية والقانونية والمؤسساتية.

ونوهت إلى أن هناك الكثير والكثير من قضايا حقوق المرأة التي لم تجد آذانا صاغية بعد، مستطردة في سردها.

وذكرت بنت أحمد طالبن أن استلام فخامة رئيس الجمهورية لتقرير منتديات العدل سيدفع لا محالة بعجلة إصلاح الجهاز القضائي.

SOCIETE MAURITANIENNE DE TRAITEMENT DES DECHETS

SMTD

تهنئة

تتقدم الشركة الموريتانية لمعالجة النفايات إدارة وعمالا بأحر وأصدق التهاني والتبريكات لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بمناسبة مرور أربع سنوات على توليه مقاليد الحكم في البلاد.

سوق السمك بانواكشوط
Marché au Poission de Nouakchott

ورقة تعريفية عن سوق السمك بنواكشوط

2014 قررت الدولة تمويل السوق الي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية وزارة الصيد والاقتصاد البحري

أهدافها:

- تزويد السوق المحلية بالأسماك إضافة إلى تصديرها إلي الخارج
- توفير الظروف الصحية المناسبة لحفظ الأسماك
- امتصاص البطالة

المنشات والمرافق الخاصة بالسوق ومصادر الدخل وهي:

-تصطاد حوالي 4000 زورق قبالة سوق السمك

180- سفينة تحط 200 طن من الاسماك يوميا في سوق السمك

40- مصنع خصوصي لمعالجة الأسماك وحفظها

15- مصنع للثلج و15 محطة بنزين

الافاق في سنة 2023

-عنبر في الجانب الجنوبي واخر في الجزء الشمالي مع عصرنة جميع منشئات المؤسسة مع بناء مقر جديد للإدارة

KINROSS TASIAST

كينروس تازيازت في خدمة التنمية في موريتانيا

توفر تازيازت أكثر من 4000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة وتملك قدرة إنتاج يتوقع أن تصل إلى 24000 طن مطحونة في اليوم في نهاية 2023، ما يجعلها واحدا من أهم مناجم الذهب في القارة. وتبعث هذه التطورات إشارة قوية حول جاذبية موريتانيا وتقدم مساهمة اقتصادية واجتماعية معتبرة للبلد.

تازيازت، رائدة في المحتوى المحلي

أعدت تازيازت في 2016، بالتعاون مع الحكومة الموريتانية، خطة مرتنة طموحة. وبفضل هذه الخطة المتعلقة بالتشغيل المباشر في تازيازت، بات 97% من عمال الشركة موريتانيين. وعلى صعيد المساهمة في المحتوى المحلي، تتمتع المؤسسات الموريتانية بالأولوية في عمليات إعلانات المناقصات. فبين 2011 و2022، أنفقت تازيازت أكثر من 95 مليار أوقية جديدة لدى شركاء تجاريين موريتانيين.

تازيازت، شريك الموريتانيين في مجال الصحة

منذ أكثر من 10 سنوات، تلتزم تازيازت التزاما كاملا بتشجيع النفاذ إلى الخدمات الطبية في المناطق الأكثر نأيا في البلد. إذ تمول تازيازت، من خلال المنظمة غير الحكومية C.U.R.E، إرسال معدات طبية بشكل منتظم إلى موريتانيا. وحتى الآن، تم توزيع محتوى 13 حاوية تحتوي كل منها على قيمة 14,6 مليون أوقية جديدة من الأثاث والمعدات الطبية في مختلف البلدات. وسيتم في 2023 تسليم العديد من الحاويات الموجهة إلى ولايتي اترارزه وغورغول. ويقدم هذا البرنامج، إلى جانب برنامج العيادة المتنقلة التي تجوب منطقة تأثير المنجم منذ 2014، مساعدة أساسية للمجتمعات البعيدة تقليديا من المراكز الطبية.

كما استجابت تازيازت لنداء الحكومة الموريتانية أثناء جائحة كوفيد – 19 من خلال التقديم السريع للمعدات الضرورية لإقامة مركز حالات مستعجلة لمرضى كوفيد – 19 وكميات من الكمامات والمواد الصحية و38 سيارة إسعاف مجهزة تجهيزا كاملا تزيد قيمتها عن 73 مليون أوقية جديدة وحزمة من المطبوعات مخصصة للتحسيس حول النظافة، بالإضافة إلى معدات الفحص الطبي.

تازيازت، ملتزمة بضمان النفاذ إلى الماء الصالح للشرب

حشدت فرق تازيازت الحريصة على تلبية حاجيات المجتمعات المجاورة جهودها لتطبيق نظام محلي لتوزيع الماء. ويمثل هذا البرنامج أكثر من 12% من الاستثمارات المجتمعية المنجزة من طرف تازيازت خلال 10 سنوات. وهو ما يتمثل في معدل 18400 متر مكعب من الماء يتم توزيعها كل سنة في نحو عشرين نقطة تسليم في المنطقة.

لقد جرى تصميم هذه المشاريع وتنفيذها بالتعاون الوثيق مع مجموع الأطراف المعنية المحلية، وذلك من أجل خلق المنجم لفوائد لصالح موريتانيا ومواطنيها.

ISO 9001

مـطبعة المزايا
Imprimerie Al Mazaya

ISO 9001 CERTI TRUST

شهـــادة

حرصا على تعهداتها تجاه زبنائها الكرام،
يسر مطبعة المزايا أن تزف إليكم بشرى حصولها
على شهادة الجودة العالمية، نسخة 2015

السحب على الأوفسيت

السحب الرقمي

خدماتنا:

هي بالإضافة إلى سحب الجرائد والكتب والمجلات:

- الرأسيات
- المذكرات
- المطويات
- الدفاتر المدرسية
- الفواتير
- بطاقات الدعوة
- البطاقات الشخصية

سحب اللافتات

we print in Mauritania

www.imprimerie-mazaya.com
43 33 01 23 - 43 33 02 03 | bonjour@imprimerie-mazaya.com

Snim

الشركة الوطنية للصناعة والمناجم

من أجل تنمية متوازنة

لضمان استدامة عملياتها، وتنويع أنشطتها، والتكيف مع الانتقال الطاقوي، تستعد سنيم لتعزيز مسارها في سبيل التنمية المستدامة.

تقع الاستدامة في صلب البرنامج الاستراتيجي للشركة، الذي يهتم، من بين أمور أخرى، بزيادة إنتاج الشركة وزيادة القيمة المضافة لمنتجاتها، بالإضافة إلى تنويع أنشطتها، وتعزيز توجهها نحو انتقال طاقوي مدروس، مستفيدا من فرصة إنتاج الغاز الطبيعي وآفاق الهيدروجين الأخضر في موريتانيا.

وقد بدأت سنيم منذ فترة إدخال الطاقة النظيفة تدريجيا في مزيجها الطاقوي، حيث تستغل حاليا عدة محطات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، توفر حوالي 20 ميجاوات.

مع حجم مبيعات يزيد عن 13 مليون طن من خام الحديد سنويًا، وبفضل تجربة غنية في الميدان المعدني، واعتمادا على احتياطياتها المعدنية وبنيتها التحتية، تعتبر سنيم فاعلا كبيرا في مشاريع المعادن والطاقة مستقبلا.في موريتانيا

ومع ريادتها في استغلال خام الحديد في البلاد، تهتم سنيم أيضا بتنويع أنشطتها، من خلال حملات البحث الجاري حاليا عن النحاس والذهب والمعادن المصاحبة في منطقة إينشيري.

وفي المحصلة، تتوفر سنيم على مجموعة من الامتيازات تجعل منها شريكا موثوقا في المشاريع المعدنية والطاقوية بموريتانيا، من أهمها: تجربتها التي تزيد على 60 سنة من الاستغلال المعدني، وسكتها الحديدية التي تبلغ طاقتها 65 مليون طن، بالإضافة إلى مينائها المعدني، القادر على شحن بواخر بسعة تزيد عن 200 ألف طن.